



الرئيس: السيد جوزيف ديس (سويسرا)

قيادي، أدار بنجاح الجمعية لكي تنظر بفعالية في عدد من القضايا ذات الأولوية التي تواجه منظمنا.

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٠٠.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

أغتتم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تقديرنا للأمين العام بان كي - مون على تفانيه وجهده الدؤوب لضمان الارتقاء بمنظمتنا إلى المقاصد والمبادئ المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة. أما تقريره الشامل عن أعمال المنظمة (A/65/1) فيبين بصورة لا لبس فيها التقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة تحت قيادته وتوجيهه، ومالطة تشكره جزيل الشكر على ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد تونيو بورغ، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية مالطة.

خلال الأشهر الـ ١٢ الماضية، طغت على المجتمع الدولي الأزمات العالمية والمالية. وقد زادت من تفاقم الأزميتين المآسي الإنسانية العديدة في جميع أرجاء العالم. فالكوارث الطبيعية، والهجمات الإرهابية، والعنف المسلح والصراعات الداخلية كلها ما برحت تعيث تدميرا وتلحق خسارة في الأرواح وزيادة في التشريد القسري للناس في العالم أجمع. إزاء تلك الحقائق المؤلمة، استمرت منظمنا في كونها الملاذ لأضعف الناس وأشدهم حرمانا في مجتمعاتنا، وكذلك في

السيد بورغ (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك الوفود الأخرى التي سبقتني وأن أقدم إليكم تهنيتي وتهيئي وفدي على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. وأني مقتنع بأن خبرتكم السياسية ومهارتكم الدبلوماسية ستوفران المساعدة والتوجيه للجمعية في مداولاتها، وخاصة في تناول القضايا الهامة والحيوية المدرجة في جدول الأعمال الدولي.

أود أيضا أن أهنئ سلفكم، السيد علي عبد السلام التريكي على الطريقة الممتازة التي ترأس بها الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة. بفضله ما تحلى به من التزام ودور

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



مكرسا بصورة خالصة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، وأكدت من بين أمور أخرى، بأن الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط مرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن الأوروبي وبالأمن والسلام الدوليين.

إن مالطة بلد أوروبي ولكنها مع ذلك تنتمي إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط، تعمل منذ سنوات عديدة، بل منذ أن أصبحت عضوا في هذه المنظمة، نحو سياسة خارجية تشمل أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، سياسة تتسم بالثقة ومبادرات بناء الأمن التي تزيد من تعزيز الحوار والتفاهم في منطقتنا. وفي الحقيقة، ما فتئ بلدي عضوا في جميع منتديات البحر الأبيض المتوسط القائمة حاليا. وعملت مالطة من خلال عضويتها في الاتحاد الأوروبي، على تقوية هذه الجهود بطريقة تعزز التواصل الدائم للشراكة بين أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط.

واليوم تستضيف مالطة، مكتب الارتباط للاتحاد الأوروبي والجامعة العربية الذي أقام علاقات بين الاتحاد الأوروبي والعالم العربي بطريقة لم تتم من قبل أبدا. وفي الواقع، عملت مالطة على ترجمة طابعها، بوصفها محاورا ذات هوية أوروبية ويتمتع بخصائص البحر الأبيض المتوسط، إلى دور يتمثل في جسر سياسي وثقافي بين جيراننا في الشمال والجنوب وما يتجاوز ذلك الجوار.

ولكن التزامنا ببعدها البحر الأبيض المتوسط لا يتوقف هناك. إذ أن مالطة تواصل اغتنام كل فرصة للمساهمة في مزيد من الحوار أو الشراكة. وهذا بالتأكيد هو الحال داخل الاتحاد من أجل منطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث تقوم مالطة بدور نشط لكفالة الإبقاء على الزخم المطلوب على الرغم من العقبات السياسية الطارئة. أما على الصعيد المؤسسي، فقد تم ترشيح مالطة لمنصب نائب الأمين العام، وهو شرف أسبغ على ستة من أعضاء الاتحاد. وقد أنيطت

التصدي لتزايد جوانب عدم المساواة، والاستجابة بصورة متماسكة وسريعة للكوارث والملمات، والسعي إلى تحسين طبيعة وجود البشرية وبقائها. ومن القواعد المقبولة أنه لا توجد تنمية من دون أمن، ولا أمن من دون تنمية؛ ولا يصلح أي منهما من دون احترام حقوق الإنسان.

لقد سُجِلت إنجازات هامة في الأشهر الأخيرة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. إن المعاهدة الجديدة بشأن تدابير زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها وتحديدتها، والمراد لها أن تحل محل الاتفاق المتعلق بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت ١) الذي وقعه رئيسا الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في براغ في نيسان/أبريل ٢٠١٠، ولدت زحما سياسيا لتمهيد الطريق أمام نتيجة ناجحة لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.

ويسر مالطة أيما سرور أن من بين الإجراءات المتفق عليها التي اتخذها المؤتمر تأييد الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لعقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ يشارك فيها الأمين العام، والاتحاد الروسي، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، بالتشاور مع بلدان المنطقة، لبحث إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

إن قرارات الجمعية العامة التي تعترف بالتطورات الإيجابية التي حدثت في العالم أجمع، ولكن بصورة خاصة في أوروبا والمغرب والشرق الأوسط، يمكن أن يعززها، في جميع المناطق، التعاون الوثيق بين أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط. ومنذ خمسة وثلاثين عاما، وفي ١ آب/أغسطس ١٩٧٥، اعتمد مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا - الآن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا - الوثيقة الختامية في اجتماع عُقد في هيلسنكي بفنلندا، وتضم الوثيقة فصلا مهما

غير القابلة للتصرف التابعة للأمم المتحدة، وجمعية البرلمانيين في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وفي هذا السياق، أودّ التنويه بأهمية القرار ١٢٤/٦٤، الذي اتخذته الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ومُنحت بموجبه الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، ومقرّها في مالطة، مركز المراقب، ودُعيت إلى المشاركة في دورات الجمعية العامة وأعمالها.

وهذا ينقلني إلى مسألة ترتبط بها منطقة البحر الأبيض المتوسط ارتباطاً وثيقاً. وإنني أشير هنا إلى الحالة في الشرق الأوسط، وفي جوهرها القضية الفلسطينية. وتشارك مالطة الدول الأعضاء الأخرى الترحيب بالقرار الذي تمّ التوصل إليه في الشهر الماضي بين الإسرائيليين والفلسطينيين باستئناف المفاوضات المباشرة لحلّ جميع مسائل الوضع الدائم. وإطلاق المفاوضات المباشرة في واشنطن العاصمة في ٢ أيلول/سبتمبر، متبوعة باجتماعات شرم الشيخ والقدس، جدّد الشعور بالإلحاح والتوقُّع لحلّ مسألة بقيت في جدول الأعمال الدولي لهذه السنوات الـ ٦٢ الأخيرة. والجهود المكثّفة وغير المحدودة التي بُذلت، خلال هذه الأشهر القليلة الماضية، من جانب المجموعة الرباعية والأمين العام وجامعة الدول العربية، فضلاً عن الإسرائيليين والفلسطينيين أنفسهم، إضافة إلى المساهمة القيّمة من حكومة الولايات المتحدة، فتحت إمكانيات جديدة لنشوء دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقابلة للبقاء، تعيش مع إسرائيل جنباً إلى جنب بسلام وأمن. وبصفة مالطة عضواً في المجتمع الدولي، فإنها ستواصل القيام بدورها في إطار الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي ومنتديات دولية وإقليمية ودون إقليمية أخرى، لدعم هئية الظروف الملائمة لجميع شعوب منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط للعيش في سلام وازدهار.

نائب الأمين العام المالطي حقيبة تشمل الشؤون الاجتماعية والمدنية، وهو مجال ما من شك أنه يصب في المصلحة الحيوية لجميع الشركاء الأوروبيين.

في الشهر المقبل، ستستضيف مالطة مؤتمر منطقة البحر الأبيض المتوسط التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والذي سيبحث، من وجهة نظر منطقة البحر المتوسط، قضايا تجري حالياً مناقشتها في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الحوار المتعلق بمستقبل الأمن الأوروبي. في ٨ و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ستكون مالطة مكاناً للمؤتمر الإقليمي الأول لمنتدى الأمم المتحدة لتحالف الحضارات في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ومن المتوقع للمؤتمر الإقليمي أن يعتمد وثيقة استراتيجية وخطة عمل بشأن التزام مجموعة أصدقاء التحالف بالنهوض بالأهداف بطريقة ملموسة في المنطقة، إذ أنه توجد إمكانية كبيرة للحوار والتعاون الثقافي المشترك للنجاح في التغلب على التحديات الكبيرة التي تواجهها المنطقة.

في النصف الأول من عام ٢٠١١، تعتزم مالطة بوصفها عضواً في منتدى غربي منطقة البحر الأبيض المتوسط استضافة القمة الثانية لرؤساء دول وحكومات المنتدى، المعروف بـ ٥+٥. وانعقاد القمة، وهي الثانية خلال سبع سنوات، ينبغي لها، من بين أهداف أخرى، أن تعمل على تأكيد أهمية حوار ٥+٥ في السياق الحالي. ولا تزال مالطة تعلق أهمية على القيمة الكبيرة لهذه الآلية غير الرسمية بوصفها ساحة للمناقشة المفتوحة والصريحة بين الشمال والجنوب.

ومما يبعث على الارتياح أيضاً أن نذكر أنه انعقد في مالطة في شهر شباط/فبراير الماضي أول اجتماع دولي مشترك لدعم عملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وأقرته اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه

وسُيَسْتَدَكَّرُ أنَّ الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)، قبل خمس سنوات، دعت إلى توسيع قدرات الأمم المتحدة للإنذار المبكر وتقييم الإبادة الجماعية المحتملة، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، إضافة إلى دعم إنشاء قدرة للإنذار المبكر. لذا، تقدّر مالطة تقديراً عالياً الحوار التفاعلي الذي جرى في تموز/يوليه، وتشيد بمبادرة الأمين العام بإنشاء مكتب مشترك للأمم المتحدة، لمعالجة منع الإبادة الجماعية والمجموعة الأوسع من الجرائم والانتهاكات التي تشملها المسؤولية عن الحماية.

وكان هناك تطوّر هام آخر هو خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (انظر القرار ٢٩٣/٦٤، المرفق). ويبقى جانب آخر من الاتجار بالبشر، وهو تهريبهم. فظاهرة الهجرة غير الشرعية، التي تُذكيها العمليات الجشعة والقاسية للجماعات الإجرامية المنظمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، تعرّض للخطر حياة مئات المهاجرين على أبواب أوروبا. ومالطة الآن بلد مقصد منذ بضع سنوات، يجتذب دفقاً غير تناسلي من المهاجرين وطالبي اللجوء السياسي غير الشرعيين. وقد أقرّ كثيرون بحاجة مالطة إلى المساعدة في توفير الحماية الدولية للمستفيدين مع حلّ دائم. وبينما تؤكد مالطة التزامها بالامتثال لالتزاماتها الدولية، فإننا نؤكد، في الوقت نفسه، دعواتنا إلى المجتمع الدولي لكي يواصل مساعدتنا في عملية إعادة توطين هؤلاء الأشخاص البائسين.

ومع أنّ القرصنة والسطو المسلّح على السفن في البحر ليسا ظاهرة جديدة، فهما لا يزالان مسألة تثير القلق الشديد للملاحة الدولية وسلامة الطرق البحرية التجارية. ومالطة بصفتها إحدى دول العَلَم الرائدة في العالم، شديدة القلق حيال الزيادة في وتيرة وشدة هجمات القراصنة على السفن التجارية قبالة سواحل الصومال. ولمعالجة هذا

وقد حملت هذه السنة إلينا رسائل تذكيرية صارخة بالدمار وخسائر في الأرواح التي يمكن أن تتوقّعها من تغيّر المناخ إذا بقي على حاله. ولكن على الرغم من هذه التحذيرات، يبقى على المجتمع الدولي أن يعتمد استراتيجية استجابة طموحة بشكل كافٍ، من شأنها أن تُلزمنا جميعاً بالمساهمة بما يكفي لتخفيف آثار تغيّر المناخ، وإبقائه ضمن حدود يمكن إدارتها. وقد أُتخذت خطوات فعلاً حقاً طوال العقدين الماضيين، لكنّ التوقعات الكبرى من دفعة حاسمة إلى الأمام في كوبنهاغن في السنة الماضية لم تتحقق. ومع ذلك، يجب علينا أن نتأبر على المضيّ قدماً - ربما بصورة واقعية أكثر منها مسرحية. وقد أنتجت كوبنهاغن عدة بذور للاتفاق، يمكن حصادها في كانكون في كانون الأول/ديسمبر، حيث يمكن للقرارات التنفيذية أن تنهض بالعمل على عدة جبهات للمصلحة الواسعة للدول الأعضاء.

وإدماج الآثار المناخية المتوقّعة في رؤيتنا للمستقبل هو، في الحقيقة، مطلب لنا جميعاً، صغاراً وكباراً. لكنّ الموضوع يظل غالباً على هامش صنع السياسات. ويجب علينا أن نعطي التكيّف الاهتمام السياسي والاقتصادي الذي يستحقه، وأن نكفل دعماً مالياً مستهدفاً بدقة للبلدان أو الفئات الضعيفة التي هي في أمسّ الحاجة إليه. وأودّ أيضاً أن أؤكد قدرة العمل التعاوني بشأن التكيّف على المستويات الإقليمية، كما أؤكد أن مالطة، في هذا السياق، تدعم مبادرة تغيّر المناخ لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، التي أعلنها رئيس وزراء اليونان.

ولا تزال حماية الإنسان تشكّل الأولوية العليا لبلدي. وفي هذا الصدد، شهدنا في السنة الماضية تطوّرات هامة في إطار الأمم المتحدة، من شأنها أن تسهم إسهاماً كبيراً في إحراز نتائج لعالم أكثر عدلاً، وفي وضع الاتّساق على صعيد المنظومة موضع التطبيق. ونحن نلحظ التقدم المحرّز في المناقشة بشأن المسؤولية عن الحماية، وهو ضئيل لكنّه هام جداً.

”الإرادة السياسية لضمان صيانة المصير البشري هائلة بنفس القدر، ليس فقط عن طريق بلدان منفردة وإنما بواسطة أمم متحدة قوية“.
(A/45/PV.1، الصفحة ٢١)

إنّ انتخابه رئيساً بشراً، بين أشياء أخرى، بمبادرات جديدة لتنشيط جمعيتنا العامة - وهي إرث أستمرّ ويستمرّ اليوم. وإذ يتبع بلدي رؤية ومحبة غيدو دي ماركو للأمم المتحدة، فإنه سيواصل دعم هذه المنظمة وأمينها العام، لجعل عالمنا مكاناً أفضل للأجيال الحاضرة والمقبلة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): إنني أشارك في إحياء ذكرى الرئيس الأسبق للجمعية العامة، غيدو دي ماركو، التي أعرب عنه نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية مالطة.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أبو بكر القربي، وزير خارجية جمهورية اليمن.

السيد القربي (اليمن): إنه لمن دواعي سروري أن أعرب لكم باسم حكومة الجمهورية اليمنية، عن خالص التهاني على تولّيكم رئاسة الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ونحن واثقون باقتداركم وحكمتمكم في توجيه جميع أعمال هذه الدورة والوصول بها إلى غاياتها المرسومة.

ولا تفوتني هنا الإشارة بكل التقدير والاعتزاز لمعالي السيد علي عبد السلام التريكي، رئيس الدورة السابقة للجمعية العامة، على جهوده الموفّقة التي كلّلت الدورة السابقة بالنجاح، وآخرها مشاركته في إنجاح الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية.

الشاعل، نعتزم ترويج مناقشة في إطار المجتمع الدولي بشأن مسائل جديدة، منها القرصنة، في مجال قانون البحار الذي برز منذ اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في عام ١٩٨٢.

كما نعتزم إطلاق مناقشة جديدة وبنّاءة بين الدول المتقاربة التفكير، بشأن مسألة مسؤوليات الإنسانية. ومع أننا نسير هنا على أرض قد تُثبت أنها وعرة، فإننا نعتقد أنه بينما تشكّل الحقوق والحريّات الأساسية للفرد، حجر الزاوية لمجتمع حرّ وديمقراطي، كذلك مسؤوليات الإنسان. فالحقوق والواجبات وجهان لعملة واحدة. وينبغي أن يكون التزامنا بالواجبات ثابتاً شأن التزامنا بالحقوق. والتأكيد على حقوق المجتمع وواجباتنا نحو الآخرين - التي ينبغي ألا تحجب اهتمامنا، بأية حال من الأحوال، بحقوق الفرد - يُلقي بالتركيز على ما يحفظ المجتمع متماسكاً. وستتولّى مالطة هذه المسألة لتحقيق قدر من التقدم في هذا المجال في المجتمع الدولي.

وقبل أن أختتم كلمتي، اسمحوا لي أن أحيي ذكرى الرئيس غيدو دي ماركو، أحد أسلافي، الذي أضفى شرفاً على بلده وعلى شعب مالطة، اللذين أحببهما بشغف، بصفته نائباً لرئيس الوزراء ووزير خارجية ورئيساً لمالطة. لقد ترك رحيله في الشهر الماضي فراغاً كبيراً، ليس بين السكان المالطيين وحدهم فحسب، وإنما لدى الكثيرين الذين عملوا معه لتحسين أحوال أولئك المقهورين والضعفاء والمستضعفين في المجتمع الدولي أيضاً.

قبل عشرين عاماً، انتخبته هذه الجمعية ليكون رئيساً للدورة الخامسة والأربعين. ويمكن تلخيص إيمانه العميق بالأمم المتحدة ودعمه الثابت لها بكلماته ذاتها في الجلسة الافتتاحية للدورة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، حين أشار إلى التحديات الهائلة الماثلة قائلاً:

للاتفاق على كيفية التصدي لجميع التحديات التي تواجهها اليمن، وتطوير قانون الانتخابات، وإجراء عدد من التعديلات الدستورية، والدعوة إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، توطئة لإجراء الانتخابات النيابية العامة في نيسان/أبريل من العام القادم.

وفي الأسبوع الماضي، التأمست في نيويورك اجتماعات مبادرة جديدة للتعاون مع الجمهورية اليمنية، باسم مجموعة أصدقاء اليمن. وهي مجموعة تضم دول مجلس التعاون الخليجي، والاتحاد الأوروبي، والدول الدائمة العضوية في الأمم المتحدة، مع تركيا والأردن ومصر، والمؤسسات والصناديق الدولية المانحة، وذلك لدعم جهود اليمن في تحقيق التنمية ومكافحة التطرف والإرهاب والقرصنة. ونحن على ثقة بأن هذا التعاون سيعزز قدرات اليمن في تنفيذ خططها الإنمائية، وبناء قدراتها الأمنية لمكافحة الإرهاب، وحماية الممرات البحرية في خليج عدن، وجنوب البحر الأحمر، من القرصنة البحرية، بالإضافة إلى حماية حدودها البحرية والبرية.

إن اليمن تواجه جملة من التحديات، وتأتي بعض التطورات السياسية لتزيد الوضع تعقيداً، منها أثر وانعكاسات التمرد في محافظة صعدة، وما تتحمّله الحكومة لبناء السلام وإعادة الإعمار، جرّاء ستّ حروب فرضت على الدولة، بهدف إرساء سيادة القانون. وقد تسبب التمرد في نزوح عشرات الآلاف من المواطنين، وفتح مخيمات للإيواء، بالتنسيق مع منظمات الإغاثة العالمية. لقد وضعت الحرب أوزارها، بعد أن قبلت جماعة التمرد بالشروط الستة للحكومة، التي تمّ بموجبها الإفراج عن العديد من المعتقلين، واستئناف العمل باتفاق الدوحة، وبشروط وقف الحرب التي قامت بها عناصر التمرد.

والشكر موصول إلى السيد بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة، على جهوده المتواصلة لإصلاح منظمتنا، وزيادة دورها في المجالات الإنمائية والإنسانية، وفي تحقيق الأمن والسلم الدوليين.

تشهد الجمهورية اليمنية تحديات إنمائية واجتماعية وبيئية وسياسية مركبة، أسهم في تشكيلها العديد من العوامل والظروف، ومنها أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاقتصاد اليمني، وتراجع ما أنجزته الحكومة في الأهداف الإنمائية للألفية، والنقص الحادّ في الموارد المتاحة، نظراً لانخفاض معدلات إنتاج النفط وتراجع أسعاره عالمياً، وهي التي تعتمد عليها الحكومة مصدراً رئيساً، نسبته ٧٥ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، فضلاً عن انخفاض عائدات المغتربين وإيرادات السياحة، مقابل نموّ سكاني كبير، وشحّ في موارد المياه، بالإضافة إلى محدودية ما يقدمه شركاء التنمية لتمويل برامج مكافحة الفقر، وتوفير فرص العمل والمعيشة الكريمة للمواطنين.

إن نصيب المواطن اليمني من المساعدة الإنمائية الرسمية يُعدّ الأدنى في العالم، مقارنة بأقلّ البلدان نمواً. وبهدف تحقيق النمو الاقتصادي، وإجراء الإصلاحات الاقتصادية والمالية، وقّعت بلادي مؤخراً اتفاقاً مع صندوق النقد الدولي، لتنفيذ برنامج سيوفر انضباطاً مالياً لإدارة العجز في الميزانية العامة، والخفض التدريجي في مستويات الدعم الحكومي للوقود، بما يسهم في تخفيف العبء عن الميزانية العامة للدولة.

كما تمّ اعتماد العديد من الإصلاحات الإدارية والمالية والقضائية، ومكافحة الفساد وتطبيق اللامركزية في الحكم. وتعكف الحكومة حالياً على صياغة الخطة الخمسية الرابعة للتنمية في الأعوام ٢٠١١ - ٢٠١٥. كما بدأت حكومة بلادنا بإجراء حوار سياسي مع أحزاب المعارضة،

في هذه الأيام، من خلال الضربات الاستباقية، ضد ما تبقى من أوكار القاعدة، يتطلب وقفة قوية من المجتمع الدولي، لمساندتها وشد أزرها.

وقد عملت الجمهورية اليمنية، منذ توليها رئاسة مجموعة الـ ٧٧ والصين، بحماسة وإرادة، على تحقيق التوافق بشأن العديد من القضايا التي تهمّ دول المجموعة، والحفاظ على وحدتها وتضامنها، وتطوير علاقاتها مع الدول المتقدمة. وخلال الفترة الماضية، تمكّنت اليمن من قيادة المفاوضات الشاقّة، للتوصّل إلى الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة، بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. وهي الوثيقة التي تشكل برنامج عمل للسنوات الخمس القادمة. كما أنّ قيادتها للمجموعة مكّنتها من إنجاز الكثير، لمصلحة جدول أعمال بلدان الجنوب، الذي يخدم مصالح بلداننا النامية. وهي تقود مفاوضات أخرى على قدر كبير من التعقيد، فيما يتعلق باتفاقيات تغيير المناخ والبيئة.

ونشعر بالاعتزاز بأنّ ترؤّس اليمن للعديد من الاجتماعات الخاصة بمجموعة الـ ٧٧ والصين، المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ، ومشاركتها الفعالة في أعمال اللجان، قد مكّن من تقريب وجهات النظر، والتوصّل إلى اتفاقات نأمل أن تهيئ لتحقيق النجاح الذي لم يتحقق في اجتماعات سابقة.

ويكفيينا النظر إلى معاناة أكثر من ٢٠ مليون باكستاني بسبب الفيضانات والسيول، لاستثارة مشاعر جميع دول العالم، وبخاصة الدول الكبرى، لتحمل مسؤولياتها نحوهم ونحو مستقبل المناخ في العالم، وما يمكن أن يؤدي إليه من آثار مدمّرة. كما ندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الوقوف بمسؤولية إلى جانب حكومة باكستان الشقيقة، للتخفيف من معاناة المشرّدين داخلياً والنازحين.

ونحن الآن بانتظار تنفيذ الجدول الزمني والتنفيذي للاتفاق، الذي ترعاه دولة قطر الشقيقة مشكورة. وتتابع الحكومة تجاوب المتمرّدين مع جهود السلام، مع تمسّكها بحقها السيادي في فرض القانون في جميع أنحاء إقليمها الوطني، ومواجهة أيّة مجموعة تخرج عن الدستور والقانون، وتمارس الإرهاب والعنف والتخريب.

كما تعاني بلادي من نشاط عناصر القاعدة الإرهابية، وانتقالها إلى وسائل جديدة، تتمثل في تنفيذ عمليات اغتيال للقيادات الأمنية، ومحاولاتها المستميتة لترتيب وضعها في الجزيرة العربية، والعمل على تأجيج العنف في بعض المحافظات الجنوبية، بالتعاون مع مجموعة مّن خسروا مصالحهم بقيام الوحدة اليمنية، ويدعون اليوم إلى الانفصال، في تحدّ لإرادة أغلبية الشعب اليمني. وبالإضافة إلى تأييدهم للعناصر التخريبية في صعدة، في محاولة لتوظيف ذلك لصالح أهداف القاعدة، لإشاعة الفوضى وعدم الاستقرار في اليمن، ولعاودة عملياتها الإرهابية التي لا تستهدف اليمن وحدها، بل تستهدف المنطقة والعالم.

لقد تمكّنت أجهزتنا الأمنية من تحقيق نجاحات كبيرة في القبض على كثير من العناصر الإرهابية، وملاحقتها وإجهاض عملياتها. وتعيش هذه العناصر حالياً في حالة من الذعر، لا تمكّنها من تنفيذ مخططاتها الإرهابية.

ولاستكمال الجهود لإنجاز مهمة تصفية عناصر القاعدة، فإنّ الحاجة ملحة إلى بناء وتعزيز القدرات الوطنية. وتقديم الدعم والتنسيق الأمني والاستخباراتي، أمران في غاية الأهمية.

لقد أثبتت التجربة أنّ التدخل الخارجي لمكافحة الإرهاب يزيد الأمور تعقيداً، ويهيئ مناخات محلية للتعاطف مع العناصر الإرهابية. والجمهورية اليمنية شريك فعال مع المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب، وما تحقّقه من نجاحات

حكومة الصومال المؤقتة، وتوفير الإمكانيات لها، لبناء مؤسسات الدولة، وتعزيز قدرات الأمن والجيش فيها، ودعم قوات حفظ السلام الأفريقية، مما أدى إلى الشعور بالمرارة لدى الشعب الصومالي، لعدم وفاء المجتمع الدولي بوعوده والتزاماته التي قطعها تجاه حكومة الصومال.

وتعاني الجمهورية اليمنية تدفق الآلاف من اللاجئين من القرن الأفريقي، ومعظمهم من الصومال، كما تدرك خطورة استمرار الحالة في الصومال، بمختلف جوانبها الأمنية والسياسية والإنسانية على اليمن والمنطقة. وهي تدعو الأمم المتحدة ومجلس الأمن إلى تحمّل مسؤوليتهما، لإعادة الأمن والاستقرار إلى الصومال.

وهنا، تُشيد الجمهورية اليمنية بجهود حكومة السودان لإنجاح الحوار مع قوى المعارضة، وبارك جهود الوساطة القطرية لإحلال السلام في دارفور، والالتزام باتفاق السلام الشامل مع الجنوب. لكننا نؤكد أن الحوار هو الطريق الوحيد للحفاظ على وحدة السودان وأمنه واستقراره. وتدعو الجمهورية اليمنية الأطراف السودانية كافة إلى تحمّل مسؤولياتها، وإلى المشاركة الفعالة في الحوار، بما يحقق المصالح الوطنية العليا للسودان، ويحفظ وحدته وسلامه الاجتماعي.

ونجدد الدعوة إلى إلغاء قرار المحكمة الجنائية الدولية، المتعلق بفخامة الرئيس عمر البشير، باعتباره قراراً لا يحترم سيادة الدول، ويُعيق جهود إحلال السلام في السودان.

لقد حسّدت الانتخابات البرلمانية في العراق تمسك الشعب العراقي بالخيار الديمقراطي وبال دستور العراقي. ونحن في الجمهورية اليمنية نشق بقدره الأخوة العراقيين على التمسك بالحوار لحلّ كل خلافاتهم، وتجنّب الفتن الطائفية والصراعات المذهبية. والأمل معقود على القيادات الوطنية

وبهذه المناسبة، أتقدّم بأحرّ التعازي إلى حكومات وشعوب الدول التي تأثرت بالكوارث الطبيعية مؤخرًا، وفي مقدمتها باكستان والصين والاتحاد الروسي وهابتي وغيرها.

ومن المؤكّد أن قضية الصراع العربي - الإسرائيلي تمثّل بؤرة تهدد الأمن والاستقرار الدوليين. وإنّ تاريخ الجهود لحلّ هذا الصراع، يُظهر بوضوح أنّ التعنت الإسرائيلي وسياسات حكومة إسرائيل الاستيطانية، ورفضها للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وقرارات الشرعية الدولية والمبادرة العربية للسلام، هي العوائق الرئيسة أمام تحقيق السلام.

لذا، يتوجّب اليوم على المجتمع الدولي، وفي مقدمته الدول الراعية لمبادرات السلام، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، أن تمنح إسرائيل الفرصة الأخيرة للالتزام بجميع القرارات والاتفاقات المتعلقة بإحلال السلام، وقيام دولة فلسطينية كاملة السيادة على أراضيها، ووقف الاستيطان. وفي حال استمرار إسرائيل في مواقفها الراضية للسلام، فإنّ على مجلس الأمن فرض الحلول لإنهاء الصراع، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

كما أنه على إسرائيل الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والدخول في مفاوضات جادة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، مع حقّ دول المنطقة في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

وعلى الرغم من الاجتماعات العديدة لمجلس الأمن، ولفريق الاتصال الدولي المعني بالصومال، تظلّ الحالة في الصومال خطيرة ومهدّدة لأمن المنطقة واستقرارها. والمؤسف أنه مع تنامي ظاهرة القرصنة، وتهديدها للملاحة الدولية، وتوسّع نشاطها، لم يتخذ المجتمع الدولي خطوات فعّالة لدعم

للألفية دون تحقيقها، نتيجة عدم وفاء الدول المتقدمة بالتزاماتها تجاه الدول النامية وأقل البلدان نمواً.

ومن جانبنا في الجمهورية اليمنية، فقد تعاملنا بإيجابية مع تلك الأهداف، وفقاً لقدراتنا المحدودة، لتحقيق ما نستطيع منها. ونودّ الإشارة هنا، إلى أنّ الحكومة اليمنية قد اعتمدت استراتيجية وطنية للقضاء على الفقر. وجسّدت ذلك في خطط التنمية الوطنية. وهي تسعى قدر استطاعتها، وبتعاون المجتمع الدولي، لتنفيذ تلك الاستراتيجية. وقد اتخذت الحكومة اليمنية العديد من الإجراءات لرفع مخصصات التعليم في ميزانية الدولة، وبناء المزيد من المدارس، وتأهيل الكادر التعليمي، وتطوير التعليم الأساسي، وتشجيع الفتيات على التعليم، والتوسّع في برامج محو الأمية للكبار. كما تسعى الحكومة إلى تحسين المساواة بين الجنسين في مجالات التعليم بمختلف مراحلها، وتمكين المرأة من المشاركة في الحياة السياسية. كما اهتمت الحكومة بصحة الأمهات والأطفال، وبنشر الوعي الصحي والثقافي بين أفراد المجتمع، ممّا أدّى إلى خفض معدل وفيات الأطفال والأمهات، وتحسين خدمات الأمومة والطفولة. وقامت بالعديد من الحملات الصحية للقضاء على الأمراض المعدية، ومنع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

أما ما يخص الجانب البيئي فإن اليمن يعاني من شح الموارد المائية مع تزايد عدد السكان، وهو ما يؤثر على ضمان استدامة بيئة سليمة. ومن هنا فقد قامت الحكومة بوضع الخطط الوطنية لدراسة الوضع الراهن وتحديد المشاكل وكيفية معالجتها لحماية البيئة والاهتمام بها ضمن خطط التنمية الوطنية.

إن حجم إنفاق الحكومة على فرض هيئة القانون ومكافحة الإرهاب وأعمال التخريب وعبء استيعاب ما يزيد على ٧٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين الصوماليين ومن أبناء

العراقية، للتوافق على تشكيل الحكومة ووضع العراق على طريق التنمية والبناء والاستقرار.

لقد استضافت الجمهورية اليمنية، في بداية الشهر الماضي، الاجتماع الوزاري العاشر لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، الواقعة على المحيط الهندي، حيث جرى التأكيد على تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء، في مختلف مجالات التجارة، والاستثمار، والسياحة، والتعاون الثقافي والتعليمي، ومصائد الأسماك، ومكافحة الأوبئة والكوارث الطبيعية، ومجابهة التحديات الناجمة عن تغيّر المناخ، بالإضافة إلى مجابهة القرصنة في أعالي البحار.

كما استضافت الجمهورية اليمنية الاجتماع الوزاري الاستثنائي لدول منتدى صنعاء للتعاون، الذي تمّ فيه التأكيد على دور تلك الدول في الحفاظ على الأمن والاستقرار في القرن الأفريقي وجنوب البحر الأحمر، ومكافحة التطرّف والإرهاب والقرصنة في القرن الأفريقي وبحر العرب.

وتنطلق اليمن في استضافتها لهذه الاجتماعات الوزارية، بالإضافة إلى العديد من الاجتماعات الإقليمية الأخرى، من رغبتها في المساهمة في تعزيز التعاون الجماعي للحفاظ على الأمن والسلام والتعاون بين دول وشعوب المنطقة والعالم، باعتبار ذلك من الأهداف السامية لمنظمة الأمم المتحدة.

ومع كل المناداة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وما تحمله تلك الأهداف من معانٍ إنسانية، فإن الأوضاع الدولية التي تأثرت بالأزمة المالية، وتذبذب أسعار الطاقة، والكوارث الطبيعية التي أدّت بمجملها إلى ارتفاع أسعار الحبوب وغيرها من الموادّ الغذائية، قد شغلت الدول المتقدّمة عن الوفاء بالتزاماتها بدعم ومساندة أقلّ البلدان نمواً. وهناك خوفٌ من أن تمرّ الفترة المحددة لتحقيق الأهداف الإنمائية

أود بادئ ذي بدء أن أشدد على أن الحلبة السياسية في إسرائيل، بعكس ما يشاع عنها في وسائط الإعلام الدولية، ليست منقسمة بين الذين يسعون إلى السلام والذين يسعون إلى الحرب. الجميع يريدون السلام، وإن نقطة الجدل في إسرائيل تتركز على السؤال المحدد المتعلق بكيفية تحقيق هذا السلام وكيفية بلوغ الأمن والاستقرار في المنطقة. وثمة سؤال محدد هو: لماذا، بعد ١٧ سنة منذ أن وقّعنا على اتفاقات أوسلو يتعذر علينا التوصل إلى حل شامل يبشر بنهاية الصراع وإلغاء المطالبات المتبادلة المستقبلية؟

فرغم كل الجهود التي بذلها كل الناس الطيبين الذين يضمرون أفضل النوايا، بمن فيهم إسحاق رابين وشمعون بيريز وبنيامين نتنياهو وإيهود باراك وآرييل شارون وإيهود أولمرت؛ ورغم اجتماعات القمة في كامب ديفيد بين إيهود باراك وياسر عرفات بحضور الرئيس السابق بيل كلينتون؛ ورغم قمة آنابوليس بين إيهود أولمرت ومحمود عباس، ما زلنا حتى اليوم في مأزق لا مخرج منه.

والحقيقة أن الواقع مختلف كلية، بعكس وجهة النظر السائدة بأن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني يمثل لب انعدام الاستقرار في الشرق الأوسط أو أنه السبب الرئيسي وراء صراعات المنطقة العديدة. فأكثر من ٩٠ في المائة من الحروب وضحايا الحروب في الشرق الأوسط منذ الحرب العالمية الثانية لم يتسبب فيها الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني وهي لا تتصل بأي حال بإسرائيل. إنها، بالأحرى، ناجمة عن صراعات تورط فيها مسلمون أو صراعات بين الدول العربية. فالحرب الإيرانية - العراقية وحرب الخليج والحروب بين شمال اليمن وجنوبه، وفضائح حماة في سوريا، والحروب في الجزائر ولبنان - هذه ليست سوى أمثلة قليلة من قائمة تطول كثيرا.

القرن الأفريقي، حد من إنفاق الحكومة على التنمية ومكافحة الفقر وتحسين مستوى معيشة مواطنيها وتوفير فرص عمل كريمة للشباب ومخرجات التعليم، فضلا عن تحسين مستويات الرعاية الصحية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. لذا فإننا نحث الدول الشقيقة والصديقة والهيئات المالية الدولية والمنظمات المانحة والمنظمات الدولية وأصدقاء اليمن وشركاءه في التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب على أن يتحملوا مسؤولياتهم ويفوا بالتزاماتهم ويقدموا الدعم اللازم لليمن من أجل تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي المنشود.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أفيغدور ليرمن، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية إسرائيل.

السيد ليرمن (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): عندما وصلت يوم أمس إلى نيويورك تلقيت مكالمة هاتفية من رئيس إحدى المنظمات اليهودية وقد سألتني كيف أتدبر الأمر مع كل الضغوط التي تمارس ضد إسرائيل. واستطرد قائلا: "لا ريب في أن ذلك في غاية الصعوبة". تذكرت نكتة قديمة تحكي قصة خمسة يهود غيروا الطريقة التي ينظر بها إلى العالم وهم: موسى، القانون أهم من كل شيء؛ عيسى، المحبة أهم من كل شيء؛ ماركس، المادة أهم من كل شيء؛ فرويد، ممارسة الجنس أهم من كل شيء؛ آينشتاين، كل شيء نسبي. وهكذا، قلت للرجل إن كل شيء نسبي. فالحالة، من ناحية، صعبة جدا. ولكنها، من ناحية أخرى، أسهل مما كانت عليه من قبل، لأن لدينا في إسرائيل الآن ائتلافا مستقرا وحكومة مستقرة، ونحظى بدعم أغلبية المواطنين الإسرائيليين. إننا مستعدون للقبول بحل عادل ومستعدون للتعاون مع المجتمع الدولي. إلا أننا لسنا مستعدين للتنازل عن أمننا الوطني أو عن المصالح الحيوية لدولة إسرائيل.

الإسلامي وحزب الله، ولكن المنظمات الإرهابية لا يمكن أن تعيش بدون إيران. فإيران، باعتمادها على وكلائها أولئك، يمكنها في أي لحظة أن تبطل أي اتفاق بين إسرائيل والفلسطينيين أو مع لبنان.

وهكذا فإن المرء، في بحثه عن اتفاق طويل الأمد مع الفلسطينيين، اتفاق يتعامل مع الأسباب الجذرية الحقيقية للصراع ويدوم سنين كثيرة، لا بد أن يفهم أولاً، أن المسألة الإيرانية يجب حسمها. ويجب على المرء أولاً أن يتعامل مع السبب الجذري للمشكلة وليس مع أعراضها. وتوجد طبيعة الحال مشاكل أخرى يجب حلها؛ وحسم تلك المشكلة وحدها لن يكفي، ولكن حلها يشكل مع ذلك شرطا ضروريا.

إننا، في مساعينا لحل الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين، نتعامل مع نوعين من المشاكل: المشاكل العاطفية والمشاكل العملية. ولهذا السبب فإن الحل يجب أن يكون أيضا ذا مرحلتين.

المشاكل العاطفية تتمثل أولاً وقبل كل شيء في الافتقار التام للثقة بين الجانبين وفي مسائل مختلفة مثل أورشليم ومسألة الاعتراف بإسرائيل باعتبارها الدولة - الأمة للشعب اليهودي ومسألة اللاجئين. وفي ظل تلك الظروف ينبغي لنا أن نركز على التوصل إلى اتفاق مرحلي طويل الأمد، اتفاق يمكن أن يستغرق عدة عقود. يلزمنا أن نربي جيلا جديدا كاملا مشبعا بالثقة المتبادلة ولا يرضخ للحض على الكراهية ولا يتقبل الرسائل المتطرفة. وحتى نحقق اتفاق الوضع النهائي يجب علينا أن نفهم أن العقبة العملية الأساسية تتمثل في الاحتكاك والتصادم بين الأمتين.

كما هو الحال في كل مكان، حيثما توجد أمتان ودينان ولغتان لديهما طلبات متنافسة على نفس الأرض، لا بد أن يقع الاحتكاك والصراع. وثمة أمثلة لا تحصى

التفسير الواهي الثاني الذي لقي رواحا للصراع الطويل الأمد بين إسرائيل والفلسطينيين هو أن السبب الجذري للمسألة يكمن في ما يسمى الاحتلال والمستوطنات في يهودا والسامرة والمستوطنين أنفسهم. وأصحاب هذا التفسير يجادلون بأن تأسيس دولة فلسطينية مستقلة في يهودا والسامرة وغزة هو وحده الذي سيكفل السلام في المنطقة.

يكفي تقديم عدد من الحقائق المعروفة جيدا لدحض ذلك الادعاء. أولاً، كانت يهودا والسامرة وغزة كلها تحت السيطرة العربية طيلة ١٩ سنة، بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧. وأثناء السنوات الـ ١٩ تلك لم يحاول أحد خلق دولة فلسطينية. وتم التوصل إلى اتفاقات سلام مع مصر والأردن رغم وجود المستوطنات. والعكس صحيح أيضا: فقد انسحبنا من ٢١ مستوطنة مزدهرة في غوش قطيف وأجلينا منها أكثر من ١٠٠٠٠ يهودي. وبالمقابل، لدينا حماس في السلطة وآلاف القذائف تسقط على سدديروت وجنوب إسرائيل.

وحجة مضللة أخرى هي الزعم بأن المسألة الفلسطينية تمنع قيام جبهة دولية حازمة ضد إيران. هذه الحجة ليست واهية فحسب وإنما تتسم باللامسؤولية تماما. فيمكن التذرع بنفس الحجة والدفع بأن المسألة الفلسطينية تمنع اتخاذ الإجراءات اللازمة فيما يتصل بكوريا الشمالية أو القرصنة في الصومال أو الأزمة الإنسانية في السودان أو التحدي الذي تنطوي عليه مسألة أفغانستان.

ومثلما لم يكن للثورة الخمينية أية صلة بالمسألة الفلسطينية، لا توجد لتلك المسألة أيضا أي صلة بالقرار الإيراني بتطوير الأسلحة النووية. وفي حقيقة الأمر إن الصلة بين إيران والصراع الإسرائيلي - الفلسطيني هي على العكس بالضبط. فإيران يمكن أن تعيش بدون حماس والجهاد

في الختام، اسمحوا لي بأن أذكر الجميع في هذه القاعة بالاعتباس المنحوت في الميدان المواجه للأمم المتحدة وهو عبارة عن كلمات قالها النبي اليهودي أشعيا قبل ٣٠٠٠ سنة تقريبا:

(تكلم أولاً بالعبرية ثم بالإنكليزية)

”فيضربون سيوفهم سكا وأسنتهم مناجل، فلا ترفع أمة على أمة سيفاً، ولا يتعلمون الحرب من بعد“ (أشعيا ٤:٢)

فلنأمل، استلهاما لهذه الحكمة العميقة التي تجسدها تلك الكلمات، أن يقود الطريق إلى السلام الحقيقي، كما تنبأ به أشعيا، شعبينا نحو دولتين - أمتين تعيشان في سلام وأمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد هور نامونغ، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتعاون الدولي في مملكة كمبوديا.

السيد هور (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي في البدء بأن أشارك المتكلمين السابقين للإعراب عن خالص التهاني لمعالي جوزيف ديس ممثل سويسرا على انتخابه رئيساً للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة. وإنني لعلی ثقة بأن الجمعية العامة ستحقق في ظل قيادته المقنطرة نجاحاً باهراً في العديد من المسائل العالمية التي تشغل بال المجتمع الدولي. كذلك أنتهز هذه الفرصة لأشيد بمعالي السيد علي عبد السلام التريكي على الروح المهنية والإخلاص الذي قاد بهما أعمال الدورة السابقة لجمعيتنا العامة.

تكتسي الدورة الخامسة والستين هذه أهمية خاصة كونها تجمع، وبحسن توقيت، بين اجتماعين رفيعي المستوى وهما الاجتماع الرفيع المستوى المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية والاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية

للصراعات العرقية التي تؤكد ذلك، سواء كان ذلك في منطقة البلقان أو منطقة القوقاز أو أفريقيا أو الشرق الأقصى أو الشرق الأوسط. وحيثما تحقق الفصل الفعال كان بالإمكان إما تفادي الصراع أو تقليصه بدرجة كبيرة أو تسويته. تفكروا في حالة جمهوريات يوغوسلافيا السابقة، وانقسام تشيكوسلوفاكيا، واستقلال تيمور - ليشتي كنماذج. وهكذا فإن المبدأ التوجيهي فيما يتعلق باتفاقية الوضع النهائي ينبغي ألا يكون الأرض مقابل السلام بل تبادل الأراضي المأهولة بالسكان. أود أن أكون واضحاً للغاية: أنا لا أعني ترحيل السكان بقدر ما أعني تعديل الحدود لتعكس الحقائق الديمغرافية على نحو أفضل.

ليست تلك برؤية غير عادية، ولا هي مثيرة للجدل بالقدر الذي يدّعيه البعض. في الواقع، ذلك المفهوم بالتحديد - أي أن عدم الانسجام بين الحدود والقوميات يمثل وصفاً جاهزة للصراع - قد قبله المجتمع الأكاديمي منذ وقت طويل كأمر بديهي. بل أن كبار العلماء وبعض مؤسسات البحث ذات السمعة الرفيعة قد صاغوا مصطلح ”تحديد الحجم المناسب للدولة“ للتعبير عن ضرورة التوازن بين الدولة والأمة لكفالة السلام. ليس ذلك توجهها سياسياً مثيراً للجدل بقدر ما هو حقيقة مبنية على التجربة.

غير أن وراء الحقيقة التجريبية توجد الحقيقة التاريخية وأعني بذلك قرابة ٤٠٠٠ عام وُلد خلالها الشعب اليهودي في أرض إسرائيل وطور فيها ذخيرة من الثروات الأخلاقية والفكرية التي أسهمت بدرجة كبيرة في نشأة الحضارة الغربية. إن ألفي عام من النفي القسري والفتح المؤقت من قبل البيزنطيين والعرب والمماليك والعثمانيين وآخرين غيرهم لم ولن تفلح في المساس بالعلاقة التي لا تنفصم بين الشعب اليهودي ووطنه الأم. إن إسرائيل ليست المكان الذي نوجد فيه فحسب؛ إنها هي هويتنا.

أنحاء العالم مع درجات حرارة وموجات برد غير مسبوقه، وأمطار غزيرة بصورة غير عادية تؤدي إلى فيضانات مروعة وهيايات أرضية وهيايات طينية تقتل مئات من الناس وتشرّد ملايين آخرين. كما أن حرائق الغابات المستعرة الناجمة عن الحرارة المفرطة مؤثر لغضب الطبيعة.

إن تجمع كل تلك الكوارث الطبيعية يعني أيضاً أن قطاع الزراعة، الذي يعتمد بدرجة كبيرة على حالة الطقس، يتضرر أكثر من غيره من القطاعات، الأمر الذي يؤدي إلى آثار سلبية على الأمن الغذائي. كل تلك الأحداث فاقمت حدة الفقر وأدت إلى تنامي الهجرة غير القانونية التي أصبحت بالفعل مشكلة خطيرة فيما يتعلق بالأمن البشري.

على الرغم من أن القمة الخامسة عشرة التي طال انتظارها لمؤتمر الأطراف في كوبنهاغن العام الماضي قد أخفقت في اعتماد اتفاقية ملزمة إلا أنها على الأقل قد وضعت أساساً جيداً لتعزيز التعاون الدولي في عدد من المسائل الأساسية مثل إزالة الغابات والطاقة المتجددة والدعم المالي للبلدان الأكثر فقراً في العالم بهدف تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها. ومع ذلك نأسف لأن التعهدات لم تلق المتابعة.

ليس من المؤكد بعد إذا كانت هناك اتفاقية ملزمة سوف تعتمد في كانون هذا العام. وينبغي أن يكون مفهوم المسؤوليات المشتركة ولكنها متفاوتة بين الدول المتقدمة النمو والدول النامية هو القاعدة التي تقوم عليها المفاوضات. إن ذلك المبدأ هو المفتاح لبناء الثقة المتبادلة فيما بين الدول، وتلك أكثر المهام إلحاحاً لتحقيق نتيجة ذات مغزى في مؤتمر كانون. وروح التوافق ضرورة مطلقة، من أجل الإنسانية. لقد وصل تغير المناخ نقطة اللاعودة.

تناشد كمبوديا البلدان المتقدمة أن تلتزم بتعهداتها بتقديم المعونة المالية والتكنولوجية للبلدان النامية في مكافحتها

المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويذكرنا هذان الاجتماعان المهمان بأنه لا يوجد كيان أفضل من الأمم المتحدة للتصدي للتحديات العالمية وبأن تعددية الأطراف هامة للتصدي للتحديات العالمية المترابطة والمتكاثرة، بما فيها الأزمة الاقتصادية والمالية والعالمية، وتغير المناخ، والأمن الغذائي، والأمن والسلم الدوليان، والتزاعات الإقليمية وغير ذلك.

يبدو أن العاصفة الاقتصادية والمالية قد هدأت ولكن مهمة استعادة الثقة وتحقيق الإنعاش الاقتصادي أبعد ما تكون عن الاكتمال وتظل مهمة عسيرة، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية. ومع ذلك فإن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أمر غير مؤكد نظراً لضعف التعافي الاقتصادي في تلك البلدان. إن الفشل في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ سيترك ملايين البشر محاصرين في دائرة الفقر. لذلك، وفي حين يستمر التعافي الاقتصادي، ينبغي بذل جهد مشترك نحو عمل ملموس يرمي إلى تعزيز الثقة والاحتفاظ بزخم النمو الاقتصادي العالمي.

لقد اعتمدنا في كمبوديا أهدافاً إنمائية ذاتية للألفية تعرف بالأهداف الإنمائية الكمبودية للألفية، واستطعنا بذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بخفض وفيات الأطفال وفيروس نقص المناعة البشرية الإيدز والملاريا وأوبئة أخرى. وتدل دراسة صدرت مؤخراً من معهد التنمية لما وراء البحار وحملة الأمم المتحدة للألفية أن كمبوديا تحتل المرتبة العشرين بين البلدان التي حققت أكبر تقدم مؤكد في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

يواجه عالمنا اليوم تحديات عالمية متناهية الخطورة. ويشكل تغير المناخ تهديداً رئيسياً لجميع البلدان، رغم أنه أكثر قسوة في حالة البلدان الفقيرة. نشاهد يوماً زيادة في العناوين الرئيسية والتقارير بشأن الفوضى المناخية في جميع

يوجه المجتمع الدولي اهتمامه من جديد إلى إعادة توجيه المساعدة الإنمائية الرسمية، وزيادة حجمها، صوب التركيز على الأمن الغذائي. وفي الوقت نفسه، ينبغي اتخاذ تدابير ملائمة وحسنة التوقيت للتصدي للعقبات المختلفة التي تقف في طريق الأمن الغذائي لمنع تكرار أزمة الغذاء مستقبلاً.

وفي هذا السياق، فإن التبرعات المعلنة في عام ٢٠٠٩ في قمة مجموعة الثمانية في لاكويلا بقيمة ٢٠ بليون دولار على مدى ثلاثة أعوام لدعم الإنتاج الزراعي في البلدان الفقيرة كانت مناسبة وبعثت آملاً عراضاً ليس بسد الفجوة الغذائية فحسب بل أيضاً بإحراز التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتخفيف حدة الفقر على وجه العموم. ومع ذلك من الأهمية بمكان الوفاء بتلك التعهدات بصرف المبالغ في الوقت المناسب وحسن استخدام ذلك التمويل. في كمبوديا، يحتل الإنتاج الغذائي قمة أولوياتنا وسياسات حكومتنا، كما يتم تطوير الزراعة والري بقوة بوصفهما منصة الإطلاق لتنمية اقتصادية أوسع يدفعها طموح يجعل كمبوديا واحداً من أكبر البلدان المصدرة للأرز.

ما فتىء السلام والأمن يمثلان هاجساً عظيماً في أجزاء عديدة من العالم، كما أن الإرهاب يظل خطراً كبيراً على العالم، ويقتل الأبرياء كل يوم في أجزاء شتى منه. إن حالة الأمن الإقليمي في آسيا والشرق الأوسط تمثل أحد شواغل المجتمع الدولي وتفرض علينا أن نتحلى دائماً باليقظة.

لا تزال الحالة في شبه الجزيرة الكورية تمثل تهديداً للسلام والأمن في تلك المنطقة. وتدعو كمبوديا مخلصاً الطرفين إلى الامتناع عن أي عمل من شأنه تصعيد التوتر حتى تتوفر الظروف الملائمة لاستئناف المحادثات السداسية الأطراف بأسرع ما يمكن. ولن يسود السلام إلا عن طريق المفاوضات الرامية إلى إعادة إرساء الثقة اللازمة لتأمين السلام في شبه الجزيرة الكورية.

لتغير المناخ، وأن تتولى زمام القيادة في تخفيض انبعاثاتها من ثاني أكسيد الكربون لتمكين مؤتمر كانكون من إحراز نتائج ملموسة. إن تحقيق نتائج مثمرة في كانكون يعتمد على الجهود التي سييئها الجميع من أجل إنقاذ البشرية من كوارث أكثر خطورة. إن تغير المناخ ليس مشكلة حيوية لبلد واحد أو منطقة واحدة بل للعالم بأسره.

يسر كمبوديا أن تنضم إلى مجموعة البلدان من أجل تنفيذ اتفاق كوبنهاغن. لقد أطلقنا مبادرتنا الخاصة المسماة تحالف كمبوديا لتغير المناخ، التي تركز على بناء القدرات وتعزيز المؤسسات الوطنية. كذلك تنفذ كمبوديا بشكل مستمر مشاريع تهدف إلى تخفيض الانبعاثات الناجمة عن تقلص الغابات وتدهورها، وستظل تتحمل حصتها من المسؤولية في خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون واتخاذ تدابير للتكيف والتخفيف.

تعتقد كمبوديا أن مشكلة الأمن الغذائي أيضاً تتطلب اهتماماً كبيراً. لقد أعلن في القمة العالمية بشأن الأمن الغذائي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ أن عدد الجياع قد بلغ بالفعل بليون شخص، وحتما سينمو ذلك العدد يوماً بعد يوم مع زيادة عدد سكان العالم ومن ثم يفاقم مشكلة الأمن الغذائي في العالم وبخاصة في البلدان الأكثر فقراً.

من ضمن مسببات الأزمة الغذائية عدم توفر الموارد المالية المخصصة للزراعة، وعدم الحصول على التقنيات الزراعية والاستخدام غير الرشيد للمصادر المائية. وفي الوقت نفسه، وبالنظر إلى ارتفاع أسعار النفط مؤخراً، حُولت الأراضي الزراعية إلى إنتاج المحاصيل التي تستخدم في استخراج الوقود الحيوي لمقابلة الطلب المرتفع على الوقود فيما تزداد بشكل مستمر احتياجات سكان العالم من الغذاء. وعلاوة على ذلك، لم يتم تركيز المساعدة الإنمائية الرسمية على الإنتاج الزراعي بشكل كاف. لذلك، تأمل كمبوديا أن

بمسؤولياتها المتنامية عن التصدي لتلك المسائل العالمية البالغة التعقيد. وينبغي موائمة عمل كل جهاز من أجهزة الأمم المتحدة وتنشيطه بحيث يتمكن من إدارة تعقيدات عالم اليوم بفعالية والتغلب على جميع التحديات وصولاً إلى بناء عالم اليوم بفعالية والتغلب على جميع التحديات وصولاً إلى بناء عالم مناسب للجميع. فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، ترى كمبوديا ضرورة إعطاء الأولوية إلى زيادة تمثيل البلدان النامية التي تشكل أغلبية ساحقة من عضوية الأمم المتحدة. لقد أثار الكثيرون، ومنذ أعوام عديدة، مسألة الإصلاح ولكن، لسوء الحظ، تغلبت المصالح الخاصة على شواغل العالم وحالت دون تحقيق الإصلاح.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة

الآن لدولة السيد ثيودور برنت سيمونيت، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في كومولث جزر البهاما.

السيد سيمونيت (جزر البهاما) (تكلم بالإنكليزية):

باسم حكومة وشعب كومولث جزر البهاما، أهنئ السيد جوزيف ديس على انتخابه رئيساً للجمعية العام في دورتها الخامسة والستين وأؤكد له الدعم والتعاون الكاملين من حكومة ووفد بلدي. كما أتقدم بخالص التهاني لسلفه على قيادته للجمعية خلال دورتها الرابعة والستين.

كذلك أنتهز هذه الفرصة لأعرب، باسم حكومة وشعب جزر البهاما، عن أحر التعازي لحكومة وشعب باكستان في الخسائر في الأرواح والممتلكات الناجمة عن الفيضانات المدمرة التي ضربت المنطقة. إن حكومة وشعب جزر البهاما يتضامن مع باكستان.

لعل من أخطر التحديات الناجمة عن الأزمة الاقتصادية والمالية إبطاء الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ومن الأمور المشجعة انخفاض عدد الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر

تظل المسألة الإسرائيلية - الفلسطينية واحدا من الصراعات الأطول والأكثر خطورة في الشرق الأوسط. وعاماً إثر عام، يحرم الشعب الفلسطيني من حقه في إقامة دولة فلسطينية تعيش جنباً إلى جنب مع شعب إسرائيل. وعاماً إثر عام، تناشد هذه الجمعية الطرفين المعنيين الامتثال للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن فيما ينتظر العالم كله بفارغ الصبر اتفاقية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين. وتناشد كمبوديا الطرفين تحري أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن كل عمل استفزازي، بغية تمهيد الطريق نحو تسوية سلمية.

ترحب كمبوديا بحرارة بمحادثات السلام المباشرة

الأخيرة التي تمت في واشنطن ومصر بين رئيس وزراء إسرائيل والرئيس الفلسطيني بوصفها خطوة في الاتجاه السليم لتهيئة جو الثقة بين الجانبين. وتشاطر كمبوديا رأي المجتمع الدولي ومفاده أن المستوطنات الجديدة في الضفة الغربية تمثل العقبة الرئيسية أمام الجهود المبذولة لتحقيق تسوية سلمية للتراع. كما تأمل كمبوديا أن يتمكن الطرفان في النهاية من الوصول إلى حل وسط لهذه المسألة الحيوية بحيث يتمكنان من الخروج من المأزق من أجل تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط.

فيما يتعلق بالحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، تؤيد كمبوديا بقوة قرارات جمعيتنا التي تطالب بإنهاء الحصار وتدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تنفيذ تلك القرارات بغية إنهاء معاناة طالت لشعب كوبا البريء.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مكدونالد (سورينام).

بالنظر إلى التحديات العالمية الخطيرة الناشئة، ينبغي للأمم المتحدة أن تكون على أهبة الاستعداد للقيام

وتراعي احتياجات البلدان النامية. مطلوب أيضا مشاركة البلدان النامية بصورة أكبر في الهيئات الدولية الرئيسية القائمة على وضع القواعد والمعايير في مجال التنظيم المالي والمراقبة المالية، بما في ذلك مجلس تحقيق الاستقرار المالي ولجنة بازل المعنية بالإشراف على الأعمال المصرفية. كما أننا نرى أن للأمم المتحدة دوراً هاماً ينبغي أن تضطلع به في تلك العملية، لا سيما في مجال تعزيز المؤسسات.

يسعدنا أن نلمس إحراز تقدم ملحوظ في تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي، وتوسيعا لنطاق التعميمات عن البطالة وإدخال برنامج وطني للأدوية التي يصفها الأطباء يهدف إلى كفالة حصول الفئات الأكثر ضعفا في مجتمعنا - الرضع والأطفال في سن الدراسة وكبار السن - على الأدوية التي يقرها الطبيب، بصرف النظر عن قدرة المريض على الدفع. كما يسعدنا - رغم التخفيضات المفروضة على الحكومة فيما يتعلق بالإنفاق في جميع القطاعات - أن كل أطفال جزر البهاما لا يزالون يتمتعون بحق الالتحاق بالمدارس الحكومية من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة العليا.

يلقي الخطر الناجم بصورة دائمة عن تغير المناخ بظلاله على نجاحاتنا تلك. إن جزر البهاما خامس دولة في قائمة البلدان الأكثر عرضة لارتفاع منسوب مياه البحر. نحن بلد لا ينتج أي كمية تذكر من غازات الدفيئة أو الغازات الأخرى. ومع ذلك، سنعاين من عواقب كارثية إذا لم يتم إيقاف الانبعاثات عند حد معين وتخفيضها في جميع أنحاء العالم. والواقع، إن العلم يؤكد أن ارتفاعا في درجات الحرارة بمعدل درجتين مئويتين سيتسبب في ارتفاع منسوب مياه البحار بمعدل يتجاوز المترين. وإذا حدث ذلك، فإنه سيغرق أكثر من ٨٠ في المائة من أراضيها.

مدقع وما تتضمنه التقارير من زيادة في معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي للبعض. ولكننا أيضا ندرك أن كثيراً من البلدان لا تزال تعاني من معدلات مرتفعة لوفيات الرضع، والوفيات النفاسية التي لم يتم خفضها بنسبة مرضية، وتكرار العنف الجنسي ضد النساء وارتفاع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية.

تتوقع منظمة الصحة العالمية أن تزداد الوفيات جراء الأمراض غير المعدية في الفترة بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٥ بحوالي ١٧ في المائة على نطاق العالم. إن تنامي مخاطر الأمراض غير المعدية ومعدلات انتشارها المرتفعة يشكل عبئا ماليا ثقيلا على بلدان مثل جزر البهاما وعلى نظمها الصحية. لذلك نرحب باتخاذ القرار ٢٦٥/٦٤ الذي يدعو إلى عقد اجتماع عام رفيع المستوى للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر القادم للنظر في مسألة الوقاية من الأمراض غير المعدية والوقاية منها.

لا تزال جزر البهاما عند التزامها بأن تضع بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في قمة سلم أولوياتها. إننا نتوقع تماما أن نحقق جُل تلك الأهداف والغايات التي تم تحديدها، إن لم يكن كلها.

ومع ذلك، فإننا لم نصل إلى بر الأمان بعد. إن تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية لا تزال تؤثر على المحرك الرئيسي والمُخَدِّم الأساسي في بلدنا، وهو السياحة، وتعيق التعافي والتوسع في قطاعات أخرى من الاقتصاد. لقد سرّعت حكومتنا تنفيذ برنامج وطني لترفيه مستوى البنى التحتية والتوسع فيها بهدف تحسين تلك البنى التحتية بحيث تكون مؤهلة لخدمة النمو والتنمية حين يسترجع الاقتصاد العالمي عافيته.

إننا نعتقد بضرورة الاهتمام بشكل أكبر بتحقيق نظام دولي لتقييم المركز الائتماني بصورة أكثر شفافية

لقد تحقق بعض التقدم في هايتي خلال الأشهر التسعة ونصف الماضية، ولكنه ليس كافياً. لا يزال الملايين من المشردين داخلياً يعانون في مدن عشوائية من الخيام بدون مأوى مناسب أو حماية، كما أن معظم أنقاض زلزال كانون الثاني/يناير لا تزال توجد حيث سقطت. إنه إذاً من الحتمي أن تستمر الأمم المتحدة في عملها المحوري في مجال حشد المساعدة الدولية لهايتي ومساعدتها في سعيها نحو التعافي وإعادة الإعمار.

لا يزال السلم والأمن الدوليان يمثلان شاغلاً لنا جميعاً. إن الاجتماع الثاني لاستعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب قد أكد على ضرورة تجديد جهودنا الرامية إلى مكافحة الإرهاب على نحو فعال ومتكامل. وأؤكد من جديد التزام حكومتي بالتنفيذ التام للاستراتيجية، كما أجدد النداء من أجل اختتام المفاوضات حول الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي. إن جزر البهاما شريك كامل في المعركة الدولية ضد الإرهاب والنشاطات الإجرامية الأخرى. وتتولى جزر البهاما حالياً رئاسة لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب. كما كان من دواعي سرورنا أن استضفنا في حزيران/يونيه الماضي حلقة عمل دون إقليمية بشأن تمويل الإرهاب نظمتها منظمة الدول الأمريكية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

يضطلع مجلس الأمن بدور مركزي في الجهود الدولية المبذولة لتعزيز السلام وتحسين الأمن في جميع أنحاء العالم. نحن نعتقد أن جهود المجلس في هذا الصدد ستُعزّز إذا أصبحت تشكيلته تعكس بشكل أفضل الواقع الجغرافي للعالم. ولتحقيق تلك الغاية، تؤيد جزر البهاما الدعوة إلى الإسراع في الجهود الرامية إلى جعل المجلس يتمتع بتمثيل أفضل ويتسم بالديمقراطية والمساءلة والشفافية.

لذلك، تشارك جزر البهاما ببقية الدول الجزرية الصغيرة النامية تجديد النداء إلى المجتمع الدولي، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، من أجل القيام عاجلاً بخطوات حاسمة لخفض جميع أنواع انبعاثات غازات الدفيئة بصورة ملموسة وكذلك لتنفيذ استراتيجيات للعمل العاجل. كما ندعو بالمثل إلى تقديم مزيد من المساعدات المالية والتقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية وبلداننا الأكثر هشاشة فيما نكافح للتكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ. وبهذه الصفة فإننا نتطلع بترقب كبير إلى مؤتمر كانكون في كانون الأول/ديسمبر.

تود جزر البهاما أن تسترعي الانتباه إلى برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية بوصفه خطة عمل لتنمية تلك الدول، على النحو الذي أكدنا عليه لاحقاً في استراتيجية موريشيوس. في جزر البهاما، يدفعا التزام سياسي راسخ تجاه مبدأ الاستدامة بوصفه المبدأ الأساسي لاستراتيجيات التنمية الوطنية. وفي مجال التنوع البيولوجي، تحققت إنجازات ملموسة في إنشاء وتوسيع محميات بحرية وساحلية وبرية. كما أننا قد قطعنا شوطاً في تطوير سياستنا الوطنية في مجال الطاقة مع تعزيز فرص الطاقة المتجددة.

لا يمكن أن يهتم بلدي بتزايد الكوارث الطبيعية في جميع أنحاء العالم ولا يلمس بمحنة جارتنا العظيمة هايتي. إن شاغل هايتي وشعبها يتمتع بالأولوية في البهاما ومنطقة الجماعة الكاريبية كما في المجتمع الدولي بأسره. غير أنه لا أحد منا كان يتوهم أن يكون تعافي هايتي وإعادة إعمارها بعد الزلزال المدمر في كانون الثاني/يناير غير عملية جبارة. لقد أعلنت تبرعات ببلاتين الدولارات بعد الزلزال مباشرة وتعهد مجتمع الأمم بأن يظل مواظباً على العمل من أجل عودة هايتي إلى طريق النمو والتنمية المستدامين.

وسيصبحون فخراً لها. لكن، للأسف، فإن أقلية لا يستهان بها، ولا تختلف عن الشباب المضطرب في جميع أنحاء العالم الأخرى، تجد صعوبة في التغلب على التحديات المرتبطة بالفقر، وعدم التحصيل الدراسي الجيد، والسلوك الاجتماعي الخطير، بما في ذلك تعاطي المخدرات والكحول، والأنشطة الإجرامية وازدياد البطالة.

في تقرير صدر في الآونة الأخيرة عن منظمة العمل الدولي، يتضح أن الشباب بين ١٥ و ٢٤ سنة يشكلون ٢٢ في المائة من الزيادة المسجلة في عدد العاطلين عن العمل منذ بداية عام ٢٠٠٧. ولذلك، ترغب حكومتي في توسيع البرامج التعليمية وفرص التدريب ذات المنحى المهني لصالح شبابنا وذلك بتعزيز منح التعليم الثانوي والبرامج التي تُدرّس في معهد جزر البهاما للتعليم الفني والمهني.

ترحب البهاما بالجهود التي تبذلها المنظمة لمواصلة التركيز على قضايا المرأة. إننا نحبي اتخاذ القرار ٢٨٩/٦٤ الذي ينشئ الكيان الجديد المعني بالمسائل الجنسانية وهو جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة.

كذلك نرحب بخطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص التي أطلقت مؤخراً. إن الاتجار بالبشر ظاهرة متنامية في منطقتنا ويشكل بالنسبة لنا في جزر البهاما تحدياً متنامياً لأننا أمة تقطن في أرخبيل ذي حدود سهلة الاختراق. لذا، فإن حكومتي ملتزمة بمكافحة ذلك النشاط واعتراض المنخرطين فيه ومحاکمتهم بأقصى قوة القانون.

متابعة لتصديقها عام ٢٠٠٨ على بروتوكول منع ووقع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال والمعاقبة عليه، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، أصدرت جزر البهاما تشريعات لحماية الطفل ومكافحة الاتجار، بهدف بشكل خاص إلى العمل في مجال

لا يزال شعب جزر البهاما مهموماً بالجريمة والأخطار على أمنه، بل على أمن منطقة الكاريبي بأسرها، أن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة قد زعزع حياة المواطنين المسلمين في منطقة الكاريبي. إن الحكومات، مثل حكومتي، مطالبة بتخصيص حصص متنامية من ميزانياتها السنوية لمكافحة الجريمة. غير أن الموارد غير المحدودة على ما يبدو التي بحوزة العصابات الخارجة على القانون لا تزال تحد من مفعول جهودنا. لذلك نتطلع بمزيد من الترقب إلى مؤتمر عام ٢٠١٢ الذي يهدف إلى عقد معاهدة لتجارة الأسلحة. ونحن في ذلك الصدد نؤيد بالكامل النداءات التي أطلقتها زميلاتنا من بلدان الكاريبي من أجل أن تأتي المعاهدة شاملة في نطاقها وأن تتضمن أحكاماً بشأن جميع فئات الأسلحة.

كذلك تؤكد حكومتي التزامها نحو برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. إننا راضون عن الوثيقة الختامية للاجتماع الرابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين (A/CONF.192/BMS/2010/3) التي اعتمدت بتوافق الآراء في حزيران/يونيه.

أعرب عن تقدير حكومتي للمساعدة الفنية التي تلقتها في الآونة الأخيرة من مركز الأمم الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أمريكا اللاتينية والكاريبي في مجال تدمير الأسلحة النارية وإدارة المخزون منها. أننا نتطلع دائماً إلى مثل تلك المساعدة في المستقبل.

تحية جزر البهاما إعلان الجمعية العامة السنة الدولية للشباب ابتداء من ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٠ تحت شعار الحوار والتفاهم المتبادل. نحن نعتقد أن الأغلبية الساحقة من شبابنا تتمتع بالروح الخلاقة وباحترام القانون. إنهم بدون شك سيسهمون في حياة مجتمعاتهم وبلدانهم

ما من شك أن الأمم المتحدة هي أفضل محفل لتطبيق تعددية الأطراف في التصدي للتحديات التي نواجهها اليوم. وخير شاهد على ذلك أن جميع دول العالم - سوى قلة منها - تشارك في عمل هذه الهيئة العالمية. إن صون السلم والأمن الدوليين يحتل موقع الصدارة في الميثاق بوصفه الهدف النبيل الرئيسي وراء إنشاء الأمم المتحدة الذي تسعى إليه جاهدة الدول الأعضاء كافة.

فيما كانت الأمم المتحدة تُصَبَّ جل اهتمامها على صون السلم والأمن الدوليين، برزت أشكال جديدة من التحديات العالمية مثل تغير المناخ، والفقر، والجوع، وانعدام الأمن المائي وأمن الطاقة وأصبحت جميعا تتطلب اهتماما عاجلا ومتأنيا من المجتمع الدولي. في الوقت نفسه، لا يزال حلم البشرية يجعل العالم أكثر رخاء وسلاما وعدلا وأمانا بعيد المنال. فالعالم اليوم زاهر بعدم المساواة والظلم والتراخ، واستخدام القوة، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومحاولات الهيمنة على الدول النامية.

وإزاء تلك الخلفية، ينبغي تعزيز وتأكيد الدور البارز للأمم المتحدة في الدفع قدما بالسلم والأمن والتنمية بغية التصدي لتلك التحديات الجسام. لذا نشدد على الحاجة الملحة إلى تعزيز الأمم المتحدة عن طريق اتخاذ تدابير إصلاحية عاجلة بحيث تتماشى مع حقائق العصر وتصبح أكثر ديمقراطية وفعالية في تصديها للتحديات المتنامية.

تؤمن ميانمار جازمة بأن أي مجهود يبذل في سبيل الإصلاح ينبغي أن يهدف إلى تعزيز الدور المركزي للأمم المتحدة في الحوكمة العالمية. إننا نشاطر الرأي الواسع الانتشار بأن ثمة ضرورة لإصلاح الأمم المتحدة على النحو الذي يعكس عضويتها المتنامية ويدفع بها إلى اتخاذ تدابير للإصلاح الداخلي، بما فيها تنشيط عمل الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن. كما نتفق مع القائلين إن إصلاح

مكافحة الاتجار بالبشر. من حسن الطالع أن التمويل قد تم توفيره لمثلي الحكومات والوكالات وأصحاب المصلحة ذوي الصلة.

تؤمن جزر البهاما بأن الأمم المتحدة تعمل بحماس بموجب ولايتها لتيسير حوار دولي متزايد تمشيا مع الأهداف النبيلة التي يكرسها ميثاقها. وقد أحاطت جزر البهاما علما بإعلان الأمين العام أمام الفريق الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية وهو الإعلان الذي تعتبره خطة لبناء مستقبل زاهر ومستدام للجميع وتتوفر فيه ظروف ملائمة للحياة.

يؤيد وفدي تماما ما أكده الأمين العام من أن زمان التفكير الضيق والبرامج الضيقة قد ولى. إننا، كمنظمة، مطالبون بالاستمرار في تحديد الطريق التي ستمكنا من التصدي للتحديات عالمية غير مسبوقه وترجمة جهودنا إلى أفعال لمصلحة الجميع. ينبغي أن تصبح الكلمات واقعا معاشا. إننا جميعا مطالبون بالإسهام في تحقيق أهداف وغايات الأمم المتحدة وفق المقاصد والمبادئ المكرسة في الميثاق.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة

الآن لمعالي السيد نيان وين، وزير خارجية اتحاد ميانمار.

السيد وين (ميانمار) (تكلم باللغة البورمية، وقدم

الوفد النص بالإنكليزية): أود، باسم وفد ميانمار وباسمي شخصيا، أن أبدأ بياني بتقديم أحر التهاني للرئيس على انتخابه المستحق رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. ونحن موقنون أن مداولاتنا في ظل قيادته الحكيمة والمقتدرة ستثمر نتائج طيبة. اسمحوا لي أيضا بأن أعرب عن تقدير وفدي لسلفه، معالي السيد علي عبد السلام التريكي ممثل الجماهيرية العربية الليبية.

الأهداف الثمانية، بدرجات متفاوتة، سيما في مجال التخفيف من حدة الفقر، والأمن الغذائي، وتعزيز التعليم والصحة.

بوصفها طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، فإن ميانمار ما فتئت تقر بالحق المشروع لكل دولة في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ومهما يكن من أمر، نعارض بشدة انتشار أو إنتاج الأسلحة النووية. ونؤيد بقوة أي جهود تفضي إلى تحقيق رؤية عالم خال من الأسلحة النووية.

لذلك نرحب ترحيبا حارا بتوقيع رئيسي الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الجديدة) بغية تخفيض ترسانتيهما النوويتين. فهذا يعطينا أملا فيما يتعلق بالقضاء على الأسلحة النووية ويزيد من تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. ونشارك الآخرين أيضا المطالبة بدخول معاهدة ستارت الجديدة حيز النفاذ في وقت مبكر وتنفيذها تنفيذا كاملا.

في كفاحنا النبيل ضد تزايد الجريمة العابرة للحدود الوطنية والإرهاب، لا يستطيع أي بلد أن يعمل بمفرده، إذ أن ذلك يتطلب حلا عالميا وعملا متضافرا من جانب دول العالم. وتدين ميانمار إدانة قاطعة جميع أشكال الإرهاب ومظاهره. ونعمل بصورة وثيقة مع المجتمع الدولي لتعزيز جهودنا وتعاوننا في أطر العمل الإقليمية والمتعددة الأطراف لمنع ومكافحة الإرهاب والجريمة عبر الوطنية، من قبيل الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والاتجار بالأشخاص وجرائم الفضاء الحاسوبي. ونعمل أيضا مع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمضاعفة الجهود في العمل على الوقاية من الأمراض الوبائية في منطقتنا، والتأهب لها والرد عليها.

مجلس الأمن ينبغي أن يهدف إلى جعله أكثر شفافية وكفاءة وخضوعا للمساءلة. كذلك نؤيد فكرة توسيع عضوية المجلس بفتيتها الدائمة وغير الدائمة.

فيما لم يتبق سوى خمسة أعوام على الأجل الزمني المحدد، فإن المجتمع الدولي مطالب بتسريع جهوده لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. لذلك نرحب بعقد الاجتماع الرفيع المستوى المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية الذي تم بنجاح، وبالأنشطة التي تمت على هامشه الأسبوع الماضي في نيويورك. وعلى الرغم من التحسينات الهامة التي طرأت على الصعيد العالمي، فإن التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ليس كافيا بعد.

يتفاوت التقدم المحرز من منطقة إلى أخرى. وعلى الرغم من أن المسؤولية الأساسية عن تحقيق التقدم تقع على عاتق الحكومات الوطنية، فإن على المجتمع الدولي أيضا أن يقدم المساعدة بتهيئة البيئة التي تمكن البلدان النامية من أن تخطو خطوات أوسع في طريقها نحو التنمية. وتؤدي المساعدات الدولية دورا حافزا هاما في جهود البلدان النامية لتحقيق أهدافها الإنمائية.

لذلك نود أن نشدد على أن وفاء البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، وزيادة تدفق الاستثمارات، وإتاحة الفرصة للوصول إلى الأسواق وتسوية مشاكل الديون، كلها أمور بالغة الأهمية لتمكين البلدان النامية من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. لقد آن الأوان لوضع حد للتدابير الاقتصادية التعسفية والظالمة والحصار الاقتصادي، وهي تدابير تقف حائلا دون تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنمية البلدان النامية، ومن ثم تسبب الأذى لشعوبها.

يسرنا أن نبلغكم بأن ميانمار، على الرغم من التحديات، قد أحرزت بعض التقدم نحو بلوغ معظم

مثمرة ستترجم إلى عمل محدد بشأن الالتزامات التي قطعتها الدول المتقدمة النمو لتخفيض الانبعاثات الكبيرة ومساعدة البلدان النامية في جهودها من أجل التخفيف والتكيف.

أود أن اغتنم هذه الفرصة لأعرض بإيجاز على الجمعية التطورات السياسية الجارية في بلدي، ميانمار.

تمر ميانمار اليوم بمرحلة حرجة من تحولها السياسي. من المقرر إجراء الانتخابات العامة الديمقراطية المتعددة الأحزاب في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، بوصفها الخطوة الخامسة في خارطة الطريق التي رسمناها. وسوف يشترك في الانتخابات ٣٧ حزبا سياسيا، بمن فيها تلك الأحزاب التي تمثل مواطنين ومجموعات تنتمي إلى أعراق مختلفة. وسوف يتنافس أكثر من ٣٠٠٠ مرشح على ١١٧١ مقعدا في البرلمان الشعبي، والبرلمان الوطني وبرلمانات الدولة والبرلمانات الإقليمية. وهذه المشاركة الواسعة بينت بجلاء أن الانتخابات قد أصبحت شاملة بصورة فعلية. وقد باشرت الأحزاب السياسية بالفعل حملاتها الانتخابية. وسوف يمارس الشعب حقه الديمقراطي في انتخاب ممثلين من خياره بوسعهم أن يخدموا مصالحه على أفضل وجه.

إن ميانمار، ارتكازا على خبرة طويلة ودروس مستقاة في مجال إجراء الانتخابات العامة المتعددة الأحزاب، لوثيقة من قدرتها على إجراء الانتخابات بطريقة يسودها النظام. ومهما كانت التحديات التي قد تواجهها، فنحن ملتزمون ببذل قصارى جهودنا لإجراء انتخابات عامة ناجحة وحررة وعادلة لما فيه أفضل مصلحة للبلد وشعبها.

وكما يؤيد دستور دولتنا الجديد السياسة الخارجية الحالية، نعتقد أن الحكومة الجديدة التي ستشكل بعد الانتخابات سوف تواصل انتهاج سياسة الحفاظ على علاقات ودية مع جميع الدول وتعزيزها، وسوف تعمل عن

أضحت مسألة تغير المناخ تمثل تحديا عالميا ملحا يهدد البشرية. إن المشكلة البيئية لا تعرف حدودا وطنية، ولا يمكن لأي بلد أن يكون في منأى من عواقب تغير المناخ. فتكرار وشدة الكوارث الطبيعية الأخيرة المنقطعة النظير، من قبيل الزلزال الذي حدث في هايتي، والفيضانات التي اجتاحت الصين وباكستان وموجات الحر التي تكتنف العالم، كلها تبين بوضوح عواقب تغير المناخ العالمي.

لقد كانت ميانمار أيضا ضحية تغير المناخ في أيار/مايو ٢٠٠٨، عندما ضربها إعصار نرجس المدمر والأقوى في تاريخنا. وبعد أكثر من سنتين من ذلك الإعصار، يسعدنا أن نقول أننا اجتزنا مرحلة الإغاثة الطارئة، وعملنا بنجاح على إعادة بناء المناطق المتأثرة من خلال جهود إعادة التعمير الكبيرة التي نقوم بها، مع الأمم المتحدة، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا والمجتمع الدولي. أود أن اغتنم هذه الفرصة للإعراب عن شكرنا للمجتمع الدولي على جميع أشكال المساعدة الإنسانية التي قدمها إلى ميانمار استجابة للكارثة الطبيعية.

وتصدنا للمسألة العالمية الملحة المتمثلة في تغير المناخ، يجب علينا مضاعفة جهودنا ليس لتخفيض الانبعاثات الضارة لغازات الدفيئة فحسب، ولكن أيضا لتقديم الموارد المالية والتكنولوجية للبلدان النامية لعلها تتمكن من اتخاذ تدابير للتخفيف من وطأة تغير المناخ والتكيف معه. وعلى الرغم من أن البلدان المصنعة هي المسؤولة بصورة رئيسية عن تغير المناخ، والبلدان النامية هي المتأثرة بشدة من عواقبه. لذلك نعتقد ميانمار أن أي نهج لمعالجة تغير المناخ يجب أن يركز على مبدأ المسؤوليات والقدرات المشتركة ولكن المتباينة.

لذلك نتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ المزمع عقده في كنكون بالمكسيك في وقت لاحق من هذا العام. ونأمل من المفاوضات في المؤتمر أن تؤدي إلى نتائج

تحديد قيمة الوان رينميني، بينما تحتج الصين قائلة بأنه يُنحى عليها باللائمة عن ضعف اقتصاد بلدان أخرى.

وبالطبع، لو كان العالم بأسره يستخدم نفس العملة، لكانت الطريقة الوحيدة لتمكين البلدان من التكيف تكمن في تحسين الإنتاجية وإعادة التسعير. وتعديلات سعر الصرف يمكن أن تيسر التكيف الهيكلي شريطة أن يتم أيضا معالجة المشاكل الاقتصادية العميقة. وفي عالم أصبح متعدد الأقطاب، أضحت تنسيق الاقتصاد الكلي العالمي أكثر تعقيدا. وإذا نسلم بعدم قدرة مجموعة السبعة أو مجموعة الثمانية على تحقيق هذا التنسيق، فقد تشكلت مجموعة العشرين قبل سنتين عندما بدأت الأزمة الاقتصادية العالمية وانزلت إلى الهاوية بعد انهيار ليمان برذرز، ولو لم تعمل مجموعة العشرين في تضافر لكانت الأزمة الاقتصادية أدت إلى كساد عالمي. يشكل أعضاء مجموعة العشرين مجتمعين ٨٥ في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي العالمي، لذلك فهي تجمع حيوي في مجتمع الدول.

وفي المستقبل، يتعين على مجموعة العشرين أن تتجاوز عملية إصلاح المؤسسات المالية الدولية، وأن تعمل على تنسيق أفضل للسياسات المالية والنقدية وسعر الصرف. ومن دون إعادة هيكلة أساسية للاقتصاد الحقيقي قد نشهد تراجعا في الاقتصاد بعد انتعاش قصير. ومن دون إعادة هيكلة أساسية ستؤدي الزيادة في السيولة في النظام العالمي إلى تضخم جديدة في قيمة الأصول، وقد شهدنا بعضا منها بالفعل يتشكل في آسيا. ولكي تتم عملية إعادة الهيكلة هذه لا بد من أن يظل نظام التجارة الدولي مفتوحا. عندها فقط يمكن للأسواق أن تتكيف ويمكن للأسعار أن تستقر عند مستوياتها الصحيحة. إن الدور القيادي لمجموعة العشرين حيوي في مكافحة الحمائية بجميع أشكالها. وإذا كانت مجموعة العشرين بسبب افتقارها إلى الإرادة السياسية غير قادرة على تحاشي انتكاسة ثانية في الاقتصاد، سترغمها

كثب مع الأمم المتحدة. وتتطلع ميانمار قدما إلى تعزيز اتصالات أوثق مع المجتمع الدولي بعد انتهاء فترة الانتخابات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة

لمعالي السيد جورج يو، وزير خارجية جمهورية سنغافورة.

السيد يو (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): على

الرغم من التحسن الكبير الذي طرأ على الحالة الاقتصادية العالمية، لا تزال الحالة هشة. ويُعزى الشعور بالارتياح إلى السيولة الهائلة التي ضختها الحكومات الوطنية في النظام المالي العالمي. وهذا أعطانا مزيدا من الوقت لهيكلة اقتصاداتنا وتصويب الاختلالات التي أدت إلى الأزمة في المقام الأول.

إن عملية إعادة الهيكلة سواء أكانت تتم بسرعة كافية أم لا، فإنها مع ذلك لا تزال مسألة مفتوحة. ويرى الاقتصادي جوزيف شومبتر في اتجاهات التراجع الاقتصادي أن النظام يجدد نفسه، ووصفها بأنها عملية تدمير ابتكاري. ومن الناحية النظرية يبدو هذا جيدا. أما من الناحية العملية، فمن الصعب على القادة السياسيين أن يقفوا مكتوفي الأيدي حيال انهيار الشركات وفقدان الوظائف. الجميع يحب الشق الابتكاري. ولكن التدمير قد يعني خسارة الانتخابات التي يسعى السياسيون باستمرار إلى تحاشيها.

إن إعادة تحديد أسعار عوامل الإنتاج من قبيل

العقارات مسألة حساسة سياسيا في أي بلد، وينحى باللائمة على الحكومات في ذلك. وعادة من الأسهل تعديل تكلفة العامل النسبي من خلال أسعار الصرف، على الرغم من أن تخفيض قيمة العملة قد يتسبب في مشاكل أخرى مثل التضخم. والجدل الدائر في العالم اليوم حول أسعار صرف منصفة يجسد الضغوط المحلية المتضاربة لتخفيف حدة الألم التي تنتج عن عملية إعادة الهيكلة في سائر البلدان. وهكذا فإن الولايات المتحدة تريد من الصين العمل على إعادة

مجموعة الحكومة بصورة منتظمة في نيويورك، وهذا يتم قبل وبعد اجتماعات مجموعة العشرين، لعرض الآراء وتقديم الاقتراحات التي توزع على الجميع في الأمم المتحدة. ورهنا بالمواضيع التي تجري مناقشتها، ندعو فرادى الأعضاء في مجموعة العشرين إلى الانضمام إلينا في اجتماعاتنا. على سبيل المثال، في الإعداد لقمّة مجموعة العشرين المقبلة التي ستعقد في سول، عقدت مجموعة الحكومة عدة اجتماعات مع كبار المسؤولين الكوريين، بمن فيهم "شيربا" بمجموعة العشرين لنقل بعض من آرائنا وشواغلنا.

إن الشاغل الرئيسي لبلدان المجموعة هو التنمية. وفي هذا الصدد، عملنا على تحضير المعطيات التي ستقدم إلى الفريق العامل المعني بالتنمية والتابع لمجموعة العشرين. ومن الطيب أن كوريا بوصفها الرئيس الحالي لمجموعة العشرين وفرنسا بوصفها الرئيس المقبل للمجموعة تُلحان على إدراج التنمية في جدول الأعمال.

لنكن واضحين في البداية، التنمية لا تعني بصورة رئيسية المساعدة. سواء كان بوسع شعب انتشارال نفسه من أعماق الفقر أم لا، فإن ذلك يتوقف كثيرا على عوامل داخلية أكثر من عوامل خارجية. وبطبيعة الحال فإن الحكم الصالح على جانب عظيم من الأهمية. فالاستثمار في الإمكانية المتأصلة في المواطنين وهيئة بيئة مواتية لتلك الإمكانية لكي تتحقق أمر رئيسي للحكم الصالح. ونود أن نشيد بالرئيس ديس على قراره بجعل "التأكيد مجددا على الدور الرئيسي للأمم المتحدة في الحوكمة العالمية" الموضوع الرئيسي لهذه الجمعية العامة. وهذه مسألة جاءت في أوائها تماما.

وثمة عامل حيوي للحكم الصالح ألا وهو التعليم. فبالتعليم يمكن للأفراد اكتساب ما يحتاجون إليه من معلومات ومعرفة لإضافة قيمة إلى العالم. ومما لها قيمته العون

الأزمة في نهاية المطاف على التصرف، وعندما سيكون ذلك بتكلفة بشرية كبيرة جداً بالنسبة إلينا جميعا.

لذلك السبب بالتحديد، يجب ألا نسمح للمصلحة أن تعلق في خطة الدوحة للتنمية. عندما أطلقت جولة الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ كانت التنمية الاعتبار الرئيسي. وبالنسبة للكثيرين منا الذين كانوا في الدوحة خلال المفاوضات، فإن أهم ما كان يدور في أذهاننا هو الأهداف الإنمائية للألفية. إن أتذكر وزير التجارة التنزاني إيدي سيمبا وهو يتكلم بالنيابة عن بلدان أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، أصر على أن تُدمج كلمة "تنمية" بوضوح في اسم الجولة الجديدة.

لقد انقضت ١٠ سنوات منذ أطلقت الأهداف الإنمائية للألفية. ومع أن بعض البلدان قد قطعت شوطا جيدا، فالعديد من البلدان الأخرى لم تفعل ذلك. ولا بد لبلدان مجموعة العشرين من أن تأخذ في الحسبان، في مداولاتها، مصالح جميع البلدان وليس مصالحها وحدها. إن مجموعة العشرين التي تشكل زهاء ٨٠ في المائة من التجارة الدولية، عليها أن تقوم بدور قيادي في كسر طوق المأزق الراهن في مفاوضات الدوحة. وعلى وجه الخصوص، لا بد لنا من أن نكفل تلبية احتياجات البلدان النامية، لا سيما احتياجات أقل البلدان نمواً. فعلى سبيل المثال إن تحرير التجارة الزراعية سيحدث فرقا هائلا في رفاها.

بأخذ تلك الشواغل في الحسبان، تشكلت مجموعة من البلدان تطلق على نفسها مجموعة الحوكمة العالمية، وأنشئت تلك المجموعة قبل أكثر من عام. وتم توضيح أهدافها في وثيقة وُزعت على أعضاء الأمم المتحدة في ١ آذار/مارس. ويتمثل الموقف الأساسي لمجموعة الحكومة في دعم عمل مجموعة العشرين واعتبارها مساهلة أمام جميع أعضاء الأمم المتحدة. ويجتمع الممثلون الدائمون داخل

يجب علينا أن نتكفل بالوفاء بالشروط الأساسية، وهي إطعام الأطفال وتوفير الرعاية الصحية لهم وعدم ممارسة التمييز ضد فئة على أساس العرق أو الدين أو نوع الجنس. إن المعرفة اللازمة للتنمية متوفرة بالفعل في العالم، ويمكن بيسر تفعيل نُظم إيصالها.

من سوء الطالع توجد عقبات عديدة تعترض طريق تدفق المعرفة. فالحمائية عقبة رئيسية. إنها تبطئ من نشر التعليم والمعرفة. وعلى مر التاريخ، في كل مرة جرى فيها شق طريق تجاري جديد، تدفقت المعرفة من خلاله، وتمكن التخلف النسبي من اللحاق بالركب. إن عجزنا عن المضي قدماً بخطة الدوحة للتنمية يلحق ضرراً كبيراً بأقل البلدان نمواً.

وثمة طريقة هامة لمساعدة المجتمعات على إحراز مزيد من المعرفة واستخدام المعلومات بصورة أفضل تتمثل في تعزيز نمو المدن الصالحة للعيش. ولبلورة ذلك، يتعين على البلدان أن تتجه إلى إنشاء مناطق حضرية. في العقود المقبلة ستتحول أجزاء واسعة من العالم في كل قارة إلى مناطق حضرية. فخلال عهد ماو تسي تونغ، كانت المناطق الحضرية في الصين تشكل عشرين في المائة، أما اليوم فتشكل المناطق الحضرية نصف الصين. وفي فترة عشرين عاماً سوف تبلغ نفس مستوى المناطق الحضرية القائمة في تايوان أو بلدان مثل كوريا واليابان التي تشكل فيها المناطق الحضرية ٩٠ في المائة.

إن التوسع الحضري عملية عضوية في التنمية وقد تكون سليمة أو غير سليمة. وربما تكون المناطق الحضرية مكثفة من حيث الطاقة ومراكز الإنتاج التي تحفزها المعرفة والتعليم والعيش المستدام، أو ربما هي حُفر من الجحيم يزيد من قسوتها تدني مستوى التعليم، والبطالة وعدم المساواة، والجريمة، والتلوث. وبسبب بعض التحديات التي تعين علينا التغلب عليها في تنميتنا الخاصة بنا، ما فتئت سنغافورة تعمل

الذي يساعد الشعوب على بناء قوتها الداخلية. أما المعونة التي تؤدي إلى الاتكالية فهي معونة ضارة. فبالتعليم يصبح المواطنون أقدر في إصرارهم على الضمانات الديمقراطية ضد إساءة استخدام السلطة والفساد. إننا باستفادتنا استفادة كاملة من العولمة وتكنولوجيا المعلومات بوسعنا الآن نشر التعليم في البقاع النائية من العالم.

ومن بين أهم التطورات في عالم اليوم الانتشار الواسع للهواتف الجواله الرخيصة، وكثيراً ما تكون فيها كاميرات ثابتة. لقد غيرت الهواتف الجواله العلاقات التقليدية للسلطة في كل مكان تتوافر فيه هذه الهواتف. ولم يعد الأفراد رهينة ربة الجهل وتكبلهم قيود الاستغلال لفترة طويلة، لأن لديهم بدائل. وكلما انخفضت أسعار الهواتف الذكية - وهذا أمر محتم - فإن هياكل الشبكات الاجتماعية على شاكلة موقع "Facebook" الذي يستخدمه بالفعل نصف بليون شخص في العالم، سوف تغير بصورة جذرية العالم الذي نعيش فيه. وموقع "Facebook"، الذي لا تخطط له أو تموله أي حكومة وطنية بلا منازع أهم هيكل أساسي اجتماعي في العالم اليوم. إنها ظاهرة تبعث على الدهشة. وما تلك إلا موجة واحدة من موجات عديدة آتية.

سواء استحسننا ذلك أم لا، فإن ثورة المعلومات - وهي ليست في تكنولوجيا المعلومات فحسب، بل في ميادين الجينات والعلوم البحتة وغير ذلك من الميادين - سوف تتسبب في التدمير الذي يخشاه العديد من السياسيين. فالمجتمعات والحكومات المنسجمة مع التغير التكنولوجي ستشق طريقها إلى الأمام، بينما الذين يقاومون التغيير سيتخلفون عن الركب. في هذا العصر الجديد فإن المتعصبين للمعتقد والأيدولوجية رهينة أغلال الماضي. لذلك عندما نتكلم عن التنمية يبرز التعليم كعنصر رئيسي.

ما تتفوق المجتمعات البشرية واحدها على الآخر، وهذه عملية تاريخية. ومع ذلك، إن التنافس ينبغي أن يحصل بطريقة حضارية وضمن إطار عالمي شامل ونظام للقيم يعترف بإنسانيتنا ومصيرنا على الصعيد العالمي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة

الآن لمعالي السيد وليد المعلم، وزير خارجية الجمهورية العربية السورية.

السيد المعلم (الجمهورية العربية السورية): السيد

جوزيف ديس، رئيس الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، أهنيئ بلادكم، الكونغرس السويسرية، وأهنئكم شخصياً على انتخابكم رئيساً لدورة الجمعية العامة هذه، ولكم من خيراتكم وكفاءتكم ما يؤهلكم لهذه المهمة، وأرجو لكم موفور النجاح والتوفيق. كما أتوجه إلى سلفكم السيد على التريكي وبلده الشقيق بالتحية والتقدير على رئاسته الناجحة للدورة الماضية، ويسري أن أعبر للأمين العام للأمم المتحدة عن تقديري وتمنياتي له بالتوفيق في مهامه الكبيرة.

منذ عقود عديدة والشرق الأوسط منطقة تعج بالتوتر والأحداث الكبيرة. عاش حروباً عدة، وعلى أرضه تفاعلت حيناً وتصادمت حيناً آخر سياسات ومصالح وتيارات. وهو بحكم موقعه الجغرافي الوسيط من عالمنا، يؤثر ويتأثر بشكل كبير في البلدان المجاورة له، آسيوية وأوروبية وأفريقية. وسورية التي تقع في القلب من الشرق الأوسط عايشة وتفاعلت مع توترات المنطقة وسياساتها وأحداثها ونتائجها جميعاً.

من خلال هذا الواقع، بكل عناصره سلبي وإيجاباً، حددت الجمهورية العربية السورية منظورها في التعاطي مع الشأن الخارجي، خاصة منه طبيعة علاقاتها الدولية. نأخذ بالاعتبار أولوية الحفاظ على المصالح السورية والعربية

على تعزيز نشاطات تجربتها الإنمائية الحضارية بوصفها طريقة عملية لمساعدة البلدان على التطور في مجالات من قبيل الإدارة العامة، والإسكان المنخفض التكلفة وإدارة المياه، والتخطيط للنقل واللوجستيات الأفضل. إن البلدان النامية التي تتحول إلى مناطق حضرية بسرعة، ويتعين عليها أن تفعل ذلك لتحقيق النمو، عليها ألا تكرر الأخطاء التي ارتكبتها من سبقوها.

ولدينا جميعاً منفعة خاصة من نمو المدن في العالم الثالث التي يصلح السكن فيها. فعلى سبيل المثال، لا يمكن خفض انبعاثات الكربون من دون التحضر الصحي. ونأمل أن يصبح تعزيز المدن الصالحة للسكن هدفاً رئيسياً لبلدان مجموعة الـ ٢٠. وأفضل شكل من أشكال المساعدة التي يمكننا توفيرها هو المعرفة والتدريب. فقبل عامين، وقّعت سنغافورة اتفاقاً مع البنك الدولي لإنشاء مركز حضري لنشر المعلومات عن المدن الصالحة للسكن.

وثمة متطلب أساسي للتنمية الحضارية الصحية هو الإدارة الجيدة للمياه، التي أصبحت تحدياً رئيسياً في شتى أنحاء العالم. وينبغي أن نفعل أكثر بكثير لتتعلم من تجارب بعضنا البعض، ولا سيما في وجه تنامي المناخ المتقلب. ويوم الجمعة الماضي، عقدت سلوفينيا اجتماعاً للجماعة الخضراء، ضم مجموعة صغيرة من البلدان لمناقشة موضوع إدارة المياه، التي نأمل أن تُولى المزيد من الاهتمام في المستقبل.

وعلى رغم الشواغل المتعلقة بالاقتصاد العالمي، لم تكن التوقعات بمجىء التنمية إلى كل قارة أكثر وعداً في الماضي مما هي عليه الآن. هذا لا يعني القول إن النتائج ستكون متساوية. فالبشر كأفراد وكجماعات تنافسيون بطبيعتهم، ويجب أن نتوقع أن يكون عمل البعض أفضل من عمل الآخرين في أي وقت من الأوقات. والواقع أنه عن طريق التعلم من نجاحات وأخطاء الذين سبقونا، غالباً

ما تنشده سورية هو السلام العادل والشامل على أساس تنفيذ القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبادرة السلام العربية. وموقفنا معروف ومعلن منذ سنوات، نحن نملك إرادة صنع السلام، ونملك قرارنا، ومن منطلق ثابت لا يتغير، وهو أن الجولان السوري المحتل ليس موضع تفاوض أو مقايضة، وإقرار استعادته كاملا هو الأساس الذي نبي عليه الترتيبات التي يتطلبها صنع السلام.

إن سورية مستعدة لاستئناف مفاوضات السلام من حيث توقفت عبر الوسيط التركي، ذلك في حال وجدت في إسرائيل شريكا ملتزما بمرجعيات صنع السلام ولديه الإرادة السياسية لتحقيقه.

ولا بد من الإشارة هنا إلى ارتياحنا لموضوعية ما جاء في تقرير لجنة تقصي الحقائق التابعة لمجلس حقوق الإنسان بصدد الاعتداء الإسرائيلي على قافلة الحرية التي كانت متجهة إلى غزة في مهمة إنسانية بحتة. نتطلع إلى ما سيصدر عن لجنة التحقيق الدولية بهذا الصدد، خاصة وأن لجنة تقصي الحقائق قد وفرت الأرضية القانونية والوقائع اللازمة.

وكبلد عربي شقيق، وكبلد مجاور له، ويظل العراق موضع اهتمامنا وقلقنا لدى تردي الأوضاع فيه، وموضع ارتياحنا الكبير لدى تقدم هذه الأوضاع. إن استعادة سيادة العراق واستقلاله التامين والحفاظ على هويته العربية الإسلامية وعلى وحدته أرضا وشعبا، تشكل الأولوية المطلقة في منظورنا للمستقبل المنشود للعراق. ولا شك أن الوحدة الوطنية العراقية هي حجر الزاوية الذي يقوم عليه البنيان العراقي الآمن والقوي والمزدهر.

لقد دعونا وما زلنا ندعو إلى انسحاب كافة القوات الأجنبية من العراق. إننا نجد فيما تم حتى الآن من انسحاب للقوات الأمريكية خطوة إيجابية في الطريق لإمسك العراق

وصيانتها، ولهذا نفتح الباب للحوار المعمق المهادف إلى جسر جوانب الخلاف مع الأطراف الأخرى بهدف الوصول إلى نقاط التقاء يمكن البناء عليها، قلنا هذا خلال سنوات محاولة حصار سورية وعزلها، ونؤكد اليوم، في وقت تمارس فيه سورية دورها كلاعب أساسي بالنسبة لأمن المنطقة واستقرارها. نحن نرى أن العلاقات الدولية الحضارية هي تلك التي تقوم على الانفتاح والحوار، لا على الانغلاق والعزل والتصادم والعدوان. هذا ما ننتهجه وهذا ما نأمل أن يسود عالم اليوم المتنوع المصالح والرؤى والزاهر بالمشاكل والتعقيدات من جهة، وبالآمال والرؤى النبيلة من جهة أخرى.

العالم بأسره يعلن أنه ينشد إحلال السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط، ويؤكد أن ذلك ضرورة ملحة يقتضيها الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة.

في إسرائيل، يتحدثون عن السلام، ويقومون في الوقت نفسه بقرع طبول الحرب وابتلاع الأرض عن طريق الاستيطان. يقولون إنهم يفاوضون حاليا من أجل السلام، وعلى أساس الحل القائم على الدولتين، في وقت أوشكت مشاريعهم الاستيطانية أن تجعل من الحل القائم على الدولتين مجرد كلام يقال، ولا مكان له على الأرض. وتعمل إسرائيل وبشكل مكثف على تهويد القدس وإفراغها من سكانها الفلسطينيين وتقوم بما يهدد سلامة الأماكن المقدسة فيها. إسرائيل بالاستيطان، وبما تقوم به وتعلنه بالنسبة إلى القدس، إنما تفرض موقفا على الأرض كأمر واقع بمعزل عن التفاوض أو عدمه. السلام يكون بصدق إرادة صنعه على محك الموقف العملي، أما المناورات السياسية التفاوضية تحت مظلة الحديث عن الرغبة في السلام، فإنها تزيد الأوضاع تعقيدا وتوترا ويمكن أن تدفعها نحو التفجر.

وتتابع سورية تطورات الوضع في السودان من منطلق حرصها على وحدة السودان وسيادته وأمنه واستقراره. وفي هذا الصدد نعبر عن تقديرنا للجهود التي تقوم بها دولة قطر والجامعة العربية والاتحاد الأفريقي. إننا نشتم وندعم جهود الاتحاد الأفريقي من أجل حل النزاعات في السودان وفي مناطق أخرى من القارة الأفريقية ولتعزيز الدور الأفريقي في المنظومة الدولية.

إننا، كذلك نجدد بحزم دعوتنا إلى رفع الحصار المفروض على كوبا منذ عقود عدة.

لقد شهد عالمنا هذه السنة كوارث طبيعية كثيرة، بسبب التغيرات المناخية الناجمة عن الاحترار العالمي. وليس بيننا من يجهل أن هذه الكوارث هي مقدمات لكوارث أشد وأكثر اتساعاً، من شأنها أن تهدد الحياة الطبيعية على الكرة الأرضية.

لقد أسرف الإنسان في إنكار حق الطبيعة عليه، وأسرفت دول عدة في تجاهل إنذارات العلماء وتحذيرات الطبيعة نفسها. ويتعين التعاطي مع هذا الأمر الخطير بما يرقى إلى مستوى المسؤولية التاريخية، وبما يتجاوز الخلل والتقصير السابقين.

ونحن بحاجة لأن يتحقق في مؤتمر كانكون المقبل تضامن دولي يركز على الأسس العلمية، ويقوم على مبدأ المسؤولية المشتركة، ولكن المتباينة، ويأخذ بالاعتبار أولويات التنمية المستدامة بغية الوصول على اتفاق إطاري شامل وملزم قانوناً لما بعد عام ٢٠١٢. إن تصحيح الخلل الذي نشأ في مؤتمر كوبنهاغن وتحديد الالتزام بمبادئ خطة عمل بالي وأسس بروتوكول كيوتو، أمور نراها ضرورية جداً.

إن الوضع المؤلم الذي آلت إليه باكستان جراء التغيرات المناخية هو نموذج لكوارث أخرى بالغة القسوة علينا أن نتوقعها إن لم نبادر إلى التضامن والعمل الجاد

بزمام أموره وتحقيق سيادته التامة على أرضه. ونحن نتطلع إلى أن يمتلك العراق الشقيق القدرة العسكرية والأمنية القوية الضامنة لأمنه الداخلي ولمنعته كدولة سيادة مستقلة.

ولا بد من تكرار التأكيد على أن أمن العراق رهن بوحدته الوطنية التي تقوم على أساس هويته العربية الإسلامية أولاً وعلى مبدأ مشاركة كافة مكونات الشعب العراقي في صنع حاضره ومستقبله. إن سورية مستعدة للتعاون مع العراق في كل ما فيه مصلحته، وفي كل ما فيه مصلحة مشتركة لبلدنا الشقيقين.

إن موقفنا معروف في الدعوة إلى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي، ففي عام ٢٠٠٣ تقدمنا بمشروع قرار إلى مجلس الأمن طالبنا فيه بذلك. وما زلنا نؤكد على إلزام إسرائيل بتنفيذ القرارات الدولية التي تدعوها إلى الانضمام لمعاهدة عدم الانتشار النووي وإخضاع منشآتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لما لذلك من أهمية كبيرة بالنسبة لأمن منطقتنا واستقرارها.

إننا نتساءل لماذا يتحدثون عن عالمية معاهدة عدم الانتشار، وعندما يتعلق الأمر بإسرائيل يبذلون الجهد المضني لجعلها في منأى عن رقابة الوكالة الدولية ويشجعون بذلك على مواصلة إسرائيل برنامجها النووية الحربي. إن هذا الواقع يشكل عامل قلق لشعوب منطقة الشرق الأوسط. إن الكيل بمكيالين في هذا الشأن بالذات أمر لا يتفق ومقتضيات منع الانتشار النووي لا في الشرق الأوسط فحسب بل وفي العالم أجمع.

إننا نجدد تأكيدنا على حق جميع الدول في حيازة التكنولوجيا النووية للاستخدامات السلمية، وهذا ما كفلته معاهدة الحد من الانتشار. كما ندعو إلى حل كافة المشاكل ذات الصلة من خلال الحوار وبالوسائل السلمية.

لمنع نشوب الصراعات من خلال الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام وبناء السلام.

وبينما نشهد انخفاضاً في عدد الصراعات العنيفة التي عصفت ببلدان عديدة على مدى العقد الماضي أو ما يزيد على عقد، فقد حان الوقت لنجدد التزامنا بعمل لجنة بناء السلام لكي نكفل عدم انتكاس البلدان الخارجة من الصراعات إلى العنف. وقد شرف غانا أن تعمل في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، وستظل تشارك بشكل فعال في السعي إلى بلوغ الأهداف الاستراتيجية التي حددت في جدول أعمال التشكيلة القطرية المحددة للبلدان في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. وفي هذا الصدد، تؤيد غانا الخطوات المتخذة حالياً لإدراج ليبيريا أيضاً في جدول أعمال اللجنة.

وفقاً لما اتفق عليه قادة العالم في عام ٢٠٠٥، فإن غانا تدعم بقوة مبدأ المسؤولية عن الحماية كإطار قانوني لمنع وردع حدوث الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والتطهير العرقي، التي ارتكبت في العديد من البلدان الخارجة من الصراعات. وعلى الرغم من أن التخوف من إساءة استعمال مبدأ المسؤولية عن الحماية لا يزيل القيمة المتأصلة فيه، فإنه يجب توخي الحذر بغية تلافي إساءة استعماله. ولا يُقصد بالمبدأ تقويض سيادة الدول؛ بل على العكس من ذلك، المراد به هو كفالة ممارسة المسؤولية السيادية بطريقة تمنع تكرار ارتكاب الفظائع الجماعية التي شهدتها أماكن مثل رواندا وسريبرينيتسا وكمبوديا وسيراليون، والتي كانت لها آثار مدمرة في البلدان المجاورة.

ومن المحزن أن بعض هذه الصراعات ما تزال دائرة في أماكن كثيرة بدرجات مختلفة من حيث شدتها. ويجب على المجتمع الدولي أن يكون مستعداً لمساعدة السلطات الوطنية التي تطلب تلك المساعدة، وراغباً في مساعدتها، بغية تطوير أو تعزيز قدرات البلدان العاجزة، على ما يبدو عن

لإصلاح هذا الوضع الخطير. وهنا لا بد لي من الإشارة إلى تأثير سورية البالغ شعباً وحكومة بالكارثة التي ألمت بباكستان وبلدان أخرى. وأؤكد على الضرورة الملحة لأن تقوم الدول جميعاً بتقديم المزيد من المساعدات المادية والعينية خاصة لباكستان حيث الأضرار واسعة النطاق ومأساوية، وذلك للحيلولة دون اتساع وتعمق هذه الأضرار.

إننا نريد عالماً أفضل، أكثر عدلاً، وأكثر أمناً. ونريد تعزيز وتفعيل دور منظمة الأمم المتحدة والتأكيد على احترام القانون الدولي. ولكن علينا ألا نغفل حقيقة أن العالم الذي نريد تؤويه كرة أرضية تواجه متغيرات مناخية تنذر بأخطار جمة، شهدنا هذا العام مقدماتها الكارثية، ونأمل أن يشكل مؤتمر كانكون بداية لجهود الإنقاذ المطلوب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد محمد مومني، وزير الخارجية والتكامل الإقليمي لغانا.

السيد مومني (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ ببيان بتقديم التهاني لرئيس الجمعية العامة على انتخابه لقيادة الجمعية العامة خلال دورتها الخامسة والستين. وإنني لعلى ثقة أنه، بما يتمتع به من خبرة مميزة ومهارات دبلوماسية بارعة، سيوجه الجمعية العامة إلى خاتمة ناجحة. وأود، كذلك، أن أشكر سلفه، معالي السيد على عبد السلام التريكي، على الطريقة الفعالة والمقتدرة التي ترأس بها الجمعية العامة خلال دورتها الرابعة والستين.

وتؤيد غانا جمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي التي أعلنت عام ٢٠١٠ عاماً للسلام والأمن. وعليه، ستواصل غانا مشاركة الدول الأعضاء الأخرى في السعي إلى السلام والأمن في أماكن القارة الأفريقية التي لم تعرف السلام، وسوف نسهم في تجديد الجهود الدولية

الصناعية بتخفيض الانبعاثات بحلول ٢٠٢٠. ومهما كانت الإشادة التي تستحقها تلك الالتزامات، فإنها لا تصل إلى نسبة ٢٥ إلى ٤٠ في المائة الذي يقول الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ إنها ستمنح العالم فرصة البقاء دون متوسط الارتفاع العالمي الموصى به للحرارة بدرجتين.

ونحن بحاجة إلى الحفاظ على بروتوكول كيوتو، وهو في الوقت الحاضر الاتفاق الدولي الساري الوحيد الذي له مركز قانوني للتحقق من الحد من الانبعاثات. ولذلك من الضروري أن تعمل جميع الأطراف معا للتصدي للانقسات على فترة التزام ثانية لبروتوكول كيوتو ولكفالة استمراره بعد عام ٢٠١٢.

ونظرا لأنه حدث "كَلَل من تقديم المعونة"، قد تكابد البلدان النامية قريبا "مَلَل من تقديم الوعد". ويجب أن تتحقق التعهدات العديدة وأن نجعلها تخدم لصالح البشرية. وأناشد ببساطة الدول الصناعية أن توفى بتعهداتها التمويلية، بما في ذلك الـ ٣٠ بليون دولار للتمويل السريع لجهود التكيف والتخفيف في البلدان النامية حتى عام ٢٠١٢، والتعهد بجمع ١٠٠ بليون دولار سنويا بحلول عام ٢٠٢٠. وبالنسبة للبلدان النامية، فإن الإيصال المبكر والتخصيص الشفاف لتلك الأموال سيعززان ثقتنا بالحوار، وسيبينان أن البلدان الصناعية ملتزمة حقا بإحراز التقدم في المفاوضات الأوسع.

لقد حققنا التقدم في تنفيذ خطة الأهداف الإنمائية للألفية. بيد أن الوفاء بالوعد الرسمي المقطوع في عام ٢٠٠٠ وتحقيق الأهداف بحلول عام ٢٠١٥ سيتطلبان الجهود المكثفة، وقدرا أكبر من الموارد والتعاون الفعال. وينبغي ألا نغفل عن التحديات الكبيرة التي تواجه البلدان الأفريقية وغيرها من البلدان النامية في جهودها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

تولي هذه المسؤولية، أو غير الرغبة في ذلك. وتحقيقا لهذا الغرض، نرحب باقتراح الأمين العام المتعلق بإنشاء مكتب مشترك لتنسيق الجهود على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز آليات الإنذار المبكر الرامية إلى كفالة الإجراء و/أو التدخل الوقائي الحسن التوقيت والحاسم في حالات مناسبة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من أن الحد من الفقر المدقع والجوع تحد إنمائي كبير بالنسبة لأفريقيا، فإن معظم البلدان في المنطقة لا تزال تتصدى أيضا لمشاكل تغير المناخ، والعبء الثقيل المتعلق بالأمراض، والبنية التحتية المتهاككة، وهجرة الأدمغة، وعدم تنمية القدرات الإنتاجية. وفي السنوات القليلة الماضية اضطرت البلدان الأفريقية للتصدي لآثار ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة وتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. لم تعكس هذه الأزمات المتعددة اتجاه التقدم الكبير المحرز مؤخرا في الأداء الاقتصادي فحسب، ولكنها تعرض للخطر أيضا جهود البلدان الأفريقية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ومما يبعث على الارتياح أن نرى الزيادة الملحوظة في اهتمام المجتمع الدولي بتغير المناخ في الآونة الأخيرة، وعلى وجه الخصوص بعد اعتماد خطة عمل بالي في ٢٠٠٧. ونحن بحاجة إلى إبقاء ذلك الاهتمام والاستفادة من الأساس المشترك الذي وُجد أولا في ريو دي جانيرو في ١٩٩٢، بإبرام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، والذي استند إليه لاحقا في برلين وكيوتو ومراكش وبالي وكوبنهاغن، وقريبا في كانكون.

ثمة مسائل ينبغي معالجتها لتحقيق التقدم في اجتماع كانكون وما بعده. والمطلوب هو الإرادة السياسية التي تثبت عمليا. وبدون ذلك، فلن ترى البلدان الحاجة إلى رفع مستوى طموحاتها لتخفيض الانبعاثات. وقد تعهدت البلدان

أمل أن تحظى جهودنا بالدعم ونكافأ بشراكة حقيقية وقد سئمت أفريقيا من الشقاء والفقر الناشئين عن الصراعات العنيفة التي تثيرها الموارد. وتريد أفريقيا أن تستعمل مواردها النفطية والطبيعية لإيجاد الثروة لمواطنيها. وندعو الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين ذوي النيات الحسنة، بما في ذلك دوائر الأعمال التجارية الدولية، إلى دعم جهودنا للتخلص مما يدعى لعنة الموارد واستغلال الهبات الطبيعية التي أنعم الله بها علينا في التنمية.

وعلى الرغم من أن البيئة الدولية للنمو في أفريقيا لا تزال مواتية، فإن الأخطار التي تواجهها الاختلالات العالمية والصدمات الخارجية، مثل الأزمة المالية التي حدثت مؤخراً، تستلزم تعزيز التنسيق السياسي الدولي. ونحن بحاجة إلى تجديد روح التضامن والالتزام للقيام باستجابة عالمية شاملة إذا أردنا مواجهة تحديات عصرنا.

وعلى ذلك الضوء، ترغب غانا في إعادة تأكيد التزامها بمثل الأمم المتحدة ومواصلة الوفاء بالتزاماتها بموجب الميثاق، بما في ذلك تأدية دور نشيط في حفظ السلام على الصعيد الدولي، بغية مساعدة المنظمة في مهمتها المتمثلة في صون السلم والأمن العالميين، وتعزيز التعاون المثمر والمفيد فيما بين الدول الأعضاء. ويجب أن يكون لدينا تصميم على إبداء الإرادة السياسية على تعزيز الأمم المتحدة حتى تستطيع أداء وظيفتها بفعالية وتنتشل أغلبية شعوبنا من الحروب والأمراض والفقر، عن طريق تقديم الموارد المالية والمادية اللازمة للاضطلاع بهذه المسؤوليات الثقيلة.

ولن نستطيع إعطاء معنى لعبارة "نحن شعوب الأمم المتحدة" إلا حينما نرقى إلى مستوى تلك المسؤوليات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مخدوم شاه محمود قريشي، وزير خارجية جمهورية باكستان الإسلامية.

ولن تمن غانا تحت أي ذريعة في سعيها إلى إرساء الحكم الرشيد وإعلاء شأن سيادة القانون، نظراً لأن هذين شرطان مسبقان هامان لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. والبلدان الأفريقية نفسها تعترف بأن ذلك الجزء من السبب في فقرها يمكن أن يُعزى إلى ممارسات الحكم الرديئة بعد نيل الاستقلال. وهذا هو السبب في أن معظم البلدان الأفريقية اتخذت خطوات لتوطيد أسس مؤسسات الحكم فيها، بما في ذلك تقوية النظام الانتخابي.

ويحظى الأمن الغذائي بالأولوية الوطنية بالنسبة لغانا. ويشكل الحصول على ما يكفي من المواد الغذائية ذات النوعية العالية بأسعار ميسورة. مما يبعث على مصدر قلق كبير لمعظم الغانيين. ولذلك، تنفذ الحكومة سياسة زراعية تقدمية ستكفل زيادة الإنتاج، لا سيما في الأعذية الأساسية والمحاصيل الغذائية الأخرى يمكن لمناخنا وأرضنا أن يدعمها بكفاءة.

وستصبح غانا قريباً منتجا كبيراً هاماً للنفط والغاز. وينصب تركيز الحكومة على كفاءة حصول الغانيون على الفائدة القصوى من إنتاج النفط. وعلى الرغم من أن إيرادات النفط سيبدأ تدفقها في الربع الرابع من السنة تقريباً، تتخذ الحكومة تدابير لكفاءة المساءلة والشفافية في إدارة إيرادات إنتاج النفط. وتحقيقاً لهذا الغرض، قُدم مشروع قانون بشأن إدارة إيرادات النفط والغاز إلى البرلمان للموافقة عليه. وبالإضافة إلى ذلك، تجري الحكومة سلسلة من المشاورات مع مجموعة من البلدان والشركات الخاصة التي لديها خبرة وتجربة في الميدان حتى تتم الاستفادة من معرفتها واعتماد أفضل الممارسات.

وفي جهودنا لإيجاد الثروة والرفاه لمواطنينا، جعلت غانا من اجتذاب الاستثمار الأجنبي، ركناً هاماً من استراتيجياتها الإنمائية. وسواصل اتباع هذه السياسات على

فوائد السلام بسهولة ماثلة لمُشاطرة أضرار الشدائد أو عدم الاستقرار.

ونحن نواجه اليوم هجوماً ضارياً متكاملاً من سلسلة من التحديات الجديدة والناشئة، التي تهدد النمو الاقتصادي والتنمية، والوثام الاجتماعي والحماية البيئية في بلداننا تهديداً خطيراً. ومن الواضح أننا وصلنا إلى لحظة حاسمة. وسيكون علينا اتخاذ خيارات حكيمة ومدروسة بعناية، تجلب السلام والرخاء لعالمنا حاضراً، بينما تحميه وتحفظه للأجيال مستقبلاً.

والاستجابة بسيطة: فالمشاكل العالمية تستلزم حلولاً عالمية. والعالم بحاجة إلى نهج متعدد الأطراف جديد، يدعم بصدق القيم والمبادئ التي وقّعنا عليها، نحن شعوب الأمم المتحدة، قبل ٦٥ عاماً.

إنّ ميثاق الأمم المتحدة يتوخى بناء عالم تُقيم فيه العدالة بقدر الاستحقاق، وتحلّ فيه الشمولية محلّ الاستبعاد، ويحدّد فيه الحوار والتعاون معنى المشاركة، وتوجّه فيه الشفافية والانفتاح الأعمال التجارية وصنع القرارات في المؤسسات العالمية. والامتثال الكامل وغير المشروط لهذه القيم والمبادئ هو ما سيضعنا على الطريق نحو سلام وأمن دائمين ونمو اقتصادي مستدام. وبصفة الأمم المتحدة أولى الأوائل، فإنها المنظمة المتعددة الأطراف العالمية الوحيدة والحقيقية، التي تتمتع بالمصداقية والمشروعية والمقبولية العالمية لتحقيق ذلك - وهذا هو مبرر وجودها أيضاً.

إنّ باكستان تدعم الإصلاح الشامل لمجلس الأمن، لجعله أكثر تمثيلاً وإنصافاً وشفافية وقابلية للمساءلة. ويجب أن يسترشد هذا الإصلاح بمبادئ المساواة والديمقراطية، التي يمكن أن تواكب مستقبلاً ديناميكياً، مستقبلاً غير مطوّق بأخطاء الماضي التاريخية وامتيازاته الفردية. وينبغي لنا أن نبحث عن نتيجة توحّد الأعضاء ولا تفرّقهم، وتقوّي المنظمة

السيد قريشي (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أودّ

أن أهنئ رئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين على انتخابه. وبصفتنا أحد نواب الرئيس في هذه الدورة، فإننا نؤكد له دعمنا وتعاوننا الكاملين. كما أنني أعتنم هذه الفرصة لأنقل الامتنان والتقدير العميقين لأخي، علي التريكي، الرئيس المنتهية ولايته، على قيادته المقتدرة أثناء الدورة الرابعة والستين. وباكستان تدين له بالامتنان على مبادرته الحسنة التوقيت، بعقد اجتماع عام للجمعية بشأن الطوارئ الإنسانية الناشئة عن الفيضانات في باكستان (انظر A/64/PV.110).

إنني آتي إلى الجمعية في فترة عصيبة من تاريخ باكستان. فالفيضانات المفاجئة الأخيرة - وهي الأسوأ في الذاكرة الحية - خلّفت وراءها مسار الموت والدمار. لقد فقدت أرواح عزيزة، وجُرفت محاصيل ملايين الأفدنة، ودُمّرت البيوت وفُقدت وسائل كسب العيش. ونحن ممتنون للأمم المتحدة، ولشركائنا في التنمية وأصدقاء آخرين في المجتمع الدولي، على وقفتهم إلى جانبنا في ساعة الشدة، وعلى مساهمتهم القيّمة في دعم عمليات الإنقاذ والإغاثة في باكستان.

وتبقى الحكومة مركّزة على عزمها على التصدي للتحديات التي شكّلتها تلك الأزمة الإنسانية. فنحن مصممون على إعادة بناء باكستان أفضل ونابضة بالحياة، وعلى أن نفعل ذلك بطريقة شفافة وقابلة للمساءلة. وينبغي لعزيمة شعبنا أن تمكّننا من تحقيق ذلك.

إننا نعيش في عالم أكثر ترابطاً وتداخلاً من أي وقت آخر، عالم تداخلت فيه أقدارنا ومصائرنا بشكل غير مسبوق، عالم من الصعب فيه، بشكل متزايد، الحفاظ على جزر من السلام والازدهار، بينما تنتشر فيه الصراعات والمظالم والشدائد. إننا نعيش في عالم تجري فيه مُشاطرة

وتتخذ المسألة البُعدين الإقليمي والعالمي كليهما. ويتعيّن على جميع البلدان أن تفعل المزيد لمكافحة ذلك الخطر. ومن الأساسي أيضاً معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، الكامنة غالباً في الفقر والحرمان والمظالم والقهر. فالإرهابيون لا يعرفون حدوداً، وليس لهم دين ولا عقيدة. ومن الغريب إذن الافتراء على شعب كامل أو منطقة أو دين على هذا الأساس. فلا يمكننا أن نقبل وصم المسلمين بأنهم إرهابيون. إن الإسلام هو دين السلام والمحبة والأخوة. والإرهاب نقيض كامل لتطلّعات الإسلام الإنسانية وقيمه النبيلة.

وتدعم باكستان القضية العادلة للشعب الفلسطيني باستعادة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف، بما فيها دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

والاستخدام الوقح للقوة ضدّ أسطول الحرية الإنساني في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠، الذي أدى إلى مقتل ناشطين إنسانيين، شكّل انتهاكاً فاضحاً للقانون الدولي والقواعد الدولية. ونحن نتطّلع إلى تحقيق فوري وحيادي وشفاف في الحادث، يجريه فريق التحقيق التابع للأمم العام.

والنزاع حول جامو وكشمير هو أحد أقدم النزاعات المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة. إنه يتعلق بحق الشعب الكشميري في تقرير المصير عن طريق الاستفتاء الشعبي الحر والعادل والتزيه برعاية الأمم المتحدة.

وتنظر باكستان بقلق عميق إلى الحالة السائدة في كشمير التي تحتلها الهند. ففي الشهرين الماضيين، قُتل ما يزيد على ١٠٠ كشميري على أيدي قوات الأمن الهندية في كشمير. ونحن ندين تلك الوحشية بقوة. فيجب احترام حقوق الإنسان للشعب الكشميري والإصغاء إلى أصواته، بغية تهيئة بيئة تمكّن من تحقيق الحل السلمي لنزاع جامو وكشمير الذي طال أمده. وتؤكد باكستان من جديد

ولا تُضعفها. وينبغي أن يُتوجّج سعينا الجماعي بحلّ توافقي يتلاءم مع مصالح الأعضاء جميعاً، ولا سيما الدول الصغيرة والدول المتوسطة، والبلدان النامية وأفريقيا.

وباكستان، بصفتها بلداً رائداً من البلدان المساهمة بقوات في حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة، تقوم بدورها المستحق في صون السلم والأمن الدوليين. فقد قدّم حفظة السلام الباكستانيون أرواحهم في بعثات شاقة تنفيذياً وصعبة جغرافياً. والمركز الفريد للأمم المتحدة يجلب القبول بأنشطتها لحفظ السلام، ونجاح عمليات حفظ السلام، بدوره، يجلب المصدقية إلى الهيئة العالمية. ولمن يعانون في منطقة صراع، تبعث رؤية الخوذة الزرقاء منارة الأمل التي أضاءت حياة الملايين بإحلال السلام وتخفيف آلامهم وأحزانهم.

والتزامنا ثابت بتوطيد السلام والأمن والاستقرار، وتطوير علاقات ودية مع الأمم الأخرى، واحترام السيادة والسلامة الإقليمية وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذا الاقتناع الراسخ هو الذي مكّن حكومتنا الديمقراطية من أن تبقى ثابتة في عزمها على مكافحة الإرهاب والتطرف، حتى ونحن مضطرون للتعامل مع الدمار الشامل الناجم عن الفيضانات الكارثية. وتوافق آرائنا وعزمنا الوطنيان على مكافحة التطرف والإرهاب بيقين ثابتين.

إنّ العالم يقدر ويحيي النجاحات الهامة التي حققتها قواتنا الأمنية في مكافحة الإرهابيين. وقد جاءت تلك النجاحات بتكلفة باهظة. فقد سقط أكثر من ٢٠ ٠٠٠ مدني بريء ضحايا للإرهاب، وجاد أكثر من ٢ ٥٠٠ فرد في القوات الأمنية بأرواحهم. وخسائرنا المادية تقارب ٥٠ بليون دولار. والأمة الباكستانية ستواصل جهودها للقضاء على الإرهاب.

تمييزية. والتكديس غير المتناظر للأسلحة التقليدية واعتناق مذاهب عداوية يخلّفان أثراً سلبياً على الأمن الإقليمي.

واتباع السياسات التمييزية وتجاهل المصالح الأمنية للدول يقوضان بشكل خطير السلطة المعنوية التي يجب أن تؤكد النهج العادلة لتعزيز هدفي نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي. ونحن نتبع باستمرار سياسة تقييد الأسلحة التقليدية والنوية، إلى جانب حل الصراع في جنوب آسيا. ونؤكد مجدداً اقتراحنا بإنشاء نظام تقييدي استراتيجي كسبيل هام لتعزيز قضية السلام والاستقرار والأمن في منطقتنا.

وباكستان، التي تضم خامس أكبر شعب في العالم، ونسبة انبعاثاتها من إجمالي انبعاث غازات الاحتباس الحراري في العالم ليست سوى ٤,٠ في المائة، تشغل المرتبة المائة والخامسة والثلاثين في القائمة العالمية لمسيبي انبعاث غازات الاحتباس الحراري. وعلى الرغم من هذه النسبة المتدنية، فإن تغيّر المناخ يسبب ضرراً لباكستان يتعذر عكس مساره، مع تأثيرات اجتماعية وبيئية واقتصادية هائلة. وفيما يواصل العالم بحث تغيّر المناخ وأساسه العلمي، والسعي إلى إحراز نتيجة عادلة ومنصفة للمفاوضات الجارية برعاية مؤتمر الأمم المتحدة الإطاري بشأن تغيّر المناخ، أصبح تغيّر المناخ واقعاً فعلياً بالنسبة إلى ١٧٠ مليون باكستاني.

إن الحالة الراهنة في باكستان تؤكد من جديد هشاشتنا البالغة تجاه التأثيرات الضارة لتغيّر المناخ. وهي أيضاً تعقد عملية إعادة الإعمار وإعادة التأهيل في باكستان. ومن مصلحة باكستان العمل بنشاط وابتكار ليجري في تاريخ مبكر وبنجاح اختتام المفاوضات الجارية حول تغيّر المناخ برعاية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وأي حل دائم يتعين أن يحترم مبدأ المسؤوليات المشتركة وإنما متفاوتة، وقدرات كل بلد من البلدان.

تضامنها الكامل مع شعب كشمير، ويحث المجتمع الدولي على إقناع الهند بإلغاء القمع الذي تمارسه في كشمير.

وباكستان على استعداد للدخول مع الهند في حوار شامل لتطبيع العلاقات بين البلدين، عن طريق التوصل إلى حلول ودية لجميع المسائل العالقة، بما في ذلك جوهر النزاع بين جامو وكشمير. ومن شأن الحل السلمي للنزاع في كشمير، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ومع مراعاة طموحات الشعب الكشميري، أن يهيئ جواً يفضي إلى تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في منطقة جنوب آسيا.

وبروح من التضامن العالمي وعلاقات حسن الحوار، استضافت باكستان أكبر تجمع للاجئين في أي مكان في العالم خلال السنوات الثلاثين الماضية. ولا نزال نستضيف أشقائنا الأفغان كواجب أخلاقي وإنساني. وما من بلد عانى أكثر من باكستان إزاء النتائج المباشرة وغير المباشرة لعقود من الصراع في أفغانستان. لذلك، لدينا مصلحة دائمة في تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان. والتزامنا بتحقيق ذلك الهدف يظل ثابتاً. ولقد آن الأوان لتحويل أفغانستان من ساحة للحروب بالوكالة إلى مركز للتعاون والتنمية على الصعيد الدولي.

وتعتقد باكستان أن استعادة التوازن المجتمعي في أفغانستان هي مسؤولية أفغانية ولا يمكن فرضها من الخارج. ونؤيد جميع الجهود لإجراء مصالحة وطنية يملكها الأفغان ويقودها الأفغان. ونحنى حكومة أفغانستان على إجراء انتخابات برلمانية ناجحة. فهي ستعزز بدء الرئيس كرزي بالمصالحة الوطنية وإعادة الإدماج.

إن نزع السلاح وعدم الانتشار ركيزتان هامتان لبنيان السلام والأمن الدوليين. ولا نزال ملتزمين بكلا الهدفين، ونعتقد أنه ينبغي السعي إليهما بطريقة عادلة وغير

والزراعة في الأرياف، والعمل الإيجابي للنساء والأقليات، وتوسيع شبكات الأمان الاجتماعي. ونذكر أن ذلك يتطلب حيزاً مالياً معزواً، أجرينا فيه إصلاحات اقتصادية وضريبية، بالتعاون الوثيق مع الشركاء الإنمائيين الدوليين.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

ويتعين أن نعمل معاً لجعل هذا العالم مكاناً يتصف بالسلامة والأمن لأطفالنا. ويتعين أن نبذل مساعي حثيثة لتحقيق المثل الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. ويتعين أن نجعل هذا العالم مكاناً مزدهراً حالياً من الجوع والعوز والفقير. ونحن مدينون بكل هذا لأجيالنا المقبلة. ولا يسعنا أن نفشل في هذا المسعى.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ديمتريس دروتساس، وزير خارجية الجمهورية الهيلينية.

السيد دروتساس (اليونان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة خلال دورتها الرابعة والستين، السيد علي عبد السلام التركي ممثل ليبيا، على جهوده الدؤوبة للدفع قُدماً بأعمال الجمعية العامة، وأن أهنيئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة خلال الدورة الخامسة والستين.

وأود، في هذه المرحلة، أن أعرب عن التأييد لبيان الاتحاد الأوروبي الذي عبر تماماً عن مواقف بلدي. وأعتقد اعتقاداً راسخاً أن الجمعية العامة تحني فائدة كبيرة من الترتيبات التي تتيح لمثلي الاتحاد الأوروبي أن يضطلعوا بمسؤولياتهم بطريقة فعالة في الاجتماعات الرسمية.

ونستطيع جميعاً أن نتفق على أن الأمم المتحدة هي الكيان العالمي الوحيد الذي يتمتع بمشروعية عالمية هي المنظمة التي ينبغي لنا جميعاً أن نتطلع إليها وأن ندعمها بفعالية لكي تقدم حلولاً جماعية، وبالتالي تحقق الحلول الأمثل

وتعمل الحكومة الديمقراطية في باكستان، بوجود برلمان ناشط و متمكّن، ومجتمع مدني يقظ ومطلّع جيداً، ووسائل إعلام حرة، وقضاء مستقل، على وضع آليات لكفالة الحكم الرشيد الخاضع للمساءلة، على جميع المستويات في البلد. فالحكومة الديمقراطية، بوحى من رؤيا الشهيدة بناظير بوتو، تعلق أهمية خاصة على تعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع شرائح المجتمع، ولا سيما النساء والأطفال والأقليات. وفي أيار/مايو، صدقت باكستان على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وباكستان هي الآن دولة طرف في جميع الاتفاقيات الـ ٢٧ المعنية بحقوق الإنسان.

ونرحب بإنشاء الكيان المركّب الجديد المتعلق بنوع الجنس، جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة. ونأمل أن يقود الجهود لتعزيز حقوق المرأة وتمكينها ومساواتها في جميع أنحاء العالم.

إن السعي إلى تحقيق السلام وإقامة شراكات اقتصادية إقليمية وثيقة ركن هام في استراتيجيتنا لتحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين في باكستان. ونحن نعمل، عن طريق كل من منظمة التعاون الاقتصادي ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، على زيادة تعميق التعاون الإقليمي وتوسيع نطاق التواصل بين الشعوب، بما في ذلك عن طريق التعاون البرلماني الدولي.

وتتبع استراتيجيتنا وأعمالنا على الصعيد الوطني من الإيمان الراسخ بأن المسؤولية الرئيسية والعمل المركزي في سعينا إلى تحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين يقعان على عاتق أمتنا. وعلى الرغم من البيئة الاقتصادية والأمنية الصعبة، نعمل على تنفيذ برنامج إصلاحات ناشط. ويركز ذلك البرنامج على النمو الشامل لمصالح الفقراء، وتعزيز الاقتصاد

وهياكله وعضويته. وستدافع اليونان بفعالية عن أهمية مجلس حقوق الإنسان من خلال ترشحها لعضويته للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥.

إن تعزيز التفاعل الناجع بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية يجب أن يكون أحد أولوياتنا الرئيسية. إننا نعتبر مؤتمر القمة المقبل لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا معلما هاما في الحوار الأمني الأوروبي - أو عملية كورفو الشهيرة، التي أطلقتها اليونان أثناء رئاستها للمنظمة في عام ٢٠٠٩.

إن اليونان ملتزمة بشكل خاص حيال منطقتنا وسكانها. والعامل الرئيسي لتحقيق الاستقرار والتنمية في منطقتنا هو المبدأ الأساسي لحسن الجوار، الذي يشكل إلى جانب غيره من المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة حجر الزاوية للنظام القانوني الدولي المعاصر.

ولا تزال منطقة البلقان - جارتنا المباشرة - منطقة حساسة فيما يتعلق بالاستقرار. فحتى الآن، ما زلنا نعاني من تداعيات تفكك يوغوسلافيا. ورؤيتنا للبلقان هي رؤية لمنطقة تصبح فيها الديمقراطية أمرا عاديا، وتحقق فيها تطلعات المواطنين عبر الممارسات السلمية والديمقراطية وتُحترم فيها حقوق الأقليات، وتخضع فيها الحكومات للمساءلة، ويكون الاقتصاد فيها شفافا، ويسمح فيها بالمشاركة في ميدان السياسة لجميع عناصر المجتمع.

ومن أجل بعث روح جديدة في آفاق اندماج البلقان في الاتحاد الأوروبي، تقدمت اليونان بمبادرة جديدة معروفة بمجدول الأعمال ٢٠١٤. وما زالت هناك جروح نازفة في منطقتنا - وكوسوفو هي الحالة الأكثر إلحاحا - ويجب أن نكفل أن يكون الاتحاد الأوروبي في هذه المرة حاضرا بصوت مسموع. والآفاق الأوروبية لمنطقتنا بأسرها من شأنها أن تعزز العملية السياسية التي ستبدأ قريبا في كوسوفو. وفي

لذلك العدد المتزايد من المسائل المتعددة الجوانب التي نواجهها. وفي حقيقة الأمر إن تلبية احتياجات شعوبنا تتجاوز على نحو متزايد قدرات فرادى الدول القومية. وهنا يصبح للأمم المتحدة دور طلائعي، وهذا هو السبب الذي يجعل مناقشاتنا بشأن إصلاح وتنشيط المنظمة تكتسي أهمية بالغة.

إن تغير المناخ هو أخطر تحد بيئي يواجهه العالم. ونعلم جميعا أنه سيؤثر بشكل متزايد على كل نواحي حياتنا كافة، بما في ذلك السلام والأمن. ويتعين علينا الآن أن نركز جميع الجهود لكي نكفل نجاح مؤتمر القمة المقبل في كانكون.

وستقترح الحكومة اليونانية مبادرة جديدة بشأن تغير المناخ لحوض البحر الأبيض المتوسط، بالتعاون مع بلدان البحر الأبيض المتوسط التي تلتزم التزاما قويا بأمن المناخ والطاقة. ومن المقرر أن يتم إطلاق المبادرة رسميا في أثينا، في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، أي قبيل انعقاد مؤتمر القمة في كانكون. وفي السياق نفسه، فإن الموضوع الرئيسي لرئاسة اليونان الحالية لمنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود هو "البحر الأسود يتحول إلى أخضر".

إن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الأخيرة لم تسلم من آثارها سوى بلدان قليلة. ولم تسلم منها اليونان على الرغم من الإصلاحات الصارمة والجذرية التي نفذها حاليا والتي تدفع البلد بثبات للوقوف على قدميه من جديد. ومن الضروري إيجاد إطار تنظيمي مالي فعال وملمس أكثر. وفي هذا الصدد، أرحب بنتائج الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، وأشيد بالأمين العام على مبادرته التي اتخذها في الوقت المناسب.

وتظل اليونان تدعم جميع الجهود الرامية إلى تحسين كفاءة وفعالية مجلس حقوق الإنسان وتعزيز مركزه وولايته

إن الصراع العربي الإسرائيلي يقف مجددا أمام منعطف. وكان استئناف المحادثات المباشرة إنجازا هاما، ولكنه مجرد بداية. وألوياتنا القصوى الآن هي أن يستمر الحوار وأن يكون مثمرا. ويقع على الجانبين إظهار الاحترام لتلك العملية الدبلوماسية الهشة. ويجب الامتناع عن الإجراءات التي تهدد بقاء العملية في حد ذاتها، مثل بناء المستوطنات الإسرائيلية، لتتلافى أن تصبح المفاوضات مجرد ممارسة عملية أخرى لا طائل منها.

وأود أن أشكر الأمين العام وجميع من يبذلون الجهود من أجل التوصل إلى حل عادل في قبرص، يكون مستندا إلى قرارات الأمم المتحدة من أجل إقامة اتحاد يضم منطقتين وطائفتين، وله صفة دولية واحدة وجنسية واحدة وسيادة واحدة، وهو الحل المتوافق تماما مع مجموعة تشريعات الاتحاد الأوروبي المعروفة بمكاسب الجماعة.

وتمثل قبرص مثالا مأساويا على مجال خلفية إحساسنا المشترك بالعدالة ومدونة قيمنا المشتركة حينما يضلان السبيل. وقبرص ضحية لغزو عسكري وما زالت محتلة من جانب قوات أجنبية. هذه هي الحقيقة وهذا هو الواقع الذي يجب إنشاؤه. وعلينا أن نتجاوز هذه الحالة. فالمسألة تتعلق بالإرادة السياسية والحزم والتصميم، على النحو الذي أظهره الرئيس كريستوفانيس.

وأوجه ندائي إلى القبارصة الأتراك. نريدكم قريبين منا، في أسرتنا الأوروبية الكبيرة. وتعني مشاركة قبرص بعد إعادة توحيدها في الاتحاد الأوروبي أن كل قبرصي يتمتع بالسلامة والمساواة بموجب القانون وحماية حقوقه الإنسانية والتمثيل المناسب والأمن تحت سقف أوروبي. وحتى أكون واضحا أقول إن بقايا الماضي تبدو في البيئة الأوروبية الحديثة تبدو من قبيل الدول الضامنة، كما لو أن الزمن قد عفا عنها وكأنها لم تمت بأي صلة للواقع تماما.

الوقت ذاته، يجب أن نبقي على مسار مفتوح وواضح أمام صربيا لبدء مفاوضات الانتساب إلى الاتحاد الأوروبي.

والمسألة المعلقة الأخرى في منطقة البلقان تدور حول تسمية جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وهذا ليس نزاعا ثنائيا له طابع الفلسفة التنظيرية حول الرموز التاريخية، كما قد يخلو للبعض تصويره، بل هي مسألة إقليمية ذات جذور تاريخية عميقة ومتعلقة بحسن الجوار. وهناك حاجة إلى حل توافقي على مسألة التسمية. وقد قامت اليونان بواجبها. ولا بد من أن يستند الحل العادل والدائم إلى اسم له مُحدد جغرافي ويمكن استخدامه لجميع الأغراض كحق لجميع الناس. وسأشرح الأسباب الموجبة لذلك.

إن مقدونيا منطقة جغرافية شاسعة، ويقع معظمها في اليونان. ويقع جزء صغير منها في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجزء أصغر في بلغاريا. ولا يستطيع الجزء أن يمثل الكل، ولا يمكن السماح للمطالب الحصرية لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في اسم "مقدونيا" أن تغذي النزعة القومية. ويجب تطبيق أي حل عالميا، وما لم يتحقق ذلك فإنه سيؤدي ببساطة إلى استدامة الحالة الراهنة. وقد كثفنا جهودنا من أجل التوصل إلى تسوية في سياق العملية التفاوضية القائمة في الأمم المتحدة، بقيادة السيد نيميتز.

إنني أختار الجمعية العامة، وهي الحفل الطبيعي لتسوية النزاعات الدولية، لأعلن مرة أخرى استعداد اليونان للتوصل إلى تسوية، حتى لو تحقق ذلك غدا، ولأدعو رئيس الوزراء غروفسكي لكي يتحلى بروح القيادة ويصبح شريكا في إحراز التقدم الذي يؤدي إلى مستقبل زاهر ومزدهر لجيراننا في الاتحاد الأوروبي - وهو المستقبل الذي نتمنى أن يتحقق قريبا. إن اليونان تمد يد الصداقة والتعاون. وقد حان الوقت لجيراننا أن يقبلوا يدنا الممدودة.

وتنتقل إلى اليوم الذي ستمكن فيه من قطع المسافة القصيرة بين بلغراد وبريشيتنا على متن الحافلة واليوم الذي لن تعد فيه القدس ودمشق، وأثينا وأنقرة الجزاء من نيقوسيا المقسمة بالطبع، منفصلة الواحدة عن الأخرى بالخوف والشك ولكن يجمعها السلام. كانت هذه الكلمات التي استعملها والرؤية التي أعرب عنها جورج بابانديرو، رئيس وزراء اليونان الحالي في أول خطاب له على الإطلاق في الجمعية العامة بوصفه وزير الخارجية اليوناني في عام ١٩٩٩ (انظر A/54/PV.9). اسمحو لي أن أكرر تلك الكلمات والرؤية في أول خطاب لي أمام هذه الهيئة بنفس الصفة. وهذه رغبة ورؤية أعتقد أننا جميعا نتقاسمها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أرفين بوليل، وزير الخارجية والتكامل الإقليمي والتجارة الدولية في جمهورية موريشيوس.

السيد بوليل (موريشيوس) (تكلم بالإنكليزية): أهنتكم سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين، وأشكر سلفكم، معالي السيد علي التريكي، على إدارته الممتازة لأعمال الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، وأغتتم هذه الفرصة لأعرب لكم عن التحيات الحارة للأونرابل الدكتور نافيتشاندرامغولام، رئيس وزراء موريشيوس.

إننا نجتمع هذه السنة إزاء خلفية الضربة الثلاثية، وهي ضربة أزمتي الغذاء والوقود والأزمة المالية، التي أبطأت على نحو شديد التقدم الاجتماعي والاقتصادي لكثير من البلدان، وخصوصا البلدان النامية. وعلى الرغم من أننا نشهد الآن مؤشرات الانتعاش التدريجي، فإننا نعي أن العالم لا يزال يتخبط في عواقب الركود.

لقد كشفت هذه الأزمات عن نواقص الهيكل المالي وهيكل الحوكمة على الصعيد الدولي، وجعلتنا ندرك أنه

ويمكن لتركيا أن تثبت التزامها بحل دائم لمسألة قبرص عن طريق سحب قوات الاحتلال لديها من الجزيرة، وبالتالي تعزز عملية المفاوضات ومنظورها الأوروبي.

إن العلاقات اليونانية - التركية عنصر هام لاستقرار المنطقة. وليس من السهل علينا، ونحن نحمل عبء الماضي التاريخي الثقيل، القيام بمهمة تغيير المسار وتحويل التنافس الذي دام وقتا طويلا إلى منطقة تتسم بحسن الجوار، أو عدم التهديد باستعمال القوة أو المطالب الإقليمية التي لا أساس لها. إن احترام القانون الدولي هو الأساس الوحيد لعلاقة سليمة وسلمية بين بلدينا.

لقد بدأنا حوارا، نزيها. وعلى الرغم من أننا قد نختلف بل إننا نختلف فعلا على مسائل كثيرة، مثل الكيفية التي ننظر بها إلى قبرص وكيفية تناولنا لعلاقتنا الثنائية، فإن هذا النهج المنفتح لا يمكنه أن يؤدي إلا إلى حل تدريجي لمشاكلنا. وتعرف القيادة التركية وشعب تركيا أننا نزهاء في ما نقوله وفي رغبتنا في إقامة علاقة جديدة وسلمية. وأعتقد اعتقادا قويا بأن مصالحنا المتبادلة أكبر من خلافاتنا السياسية، ويمكننا بل علينا أن نحل هذه الخلافات بالوسائل السلمية، وأحد السبل الممكنة للقيام بذلك هو محكمة العدل الدولية.

ولا أريد أن أترك الانطباع الخاطئ بأن جميع مشاكلنا قد حلت فجأة. ومما يبعث على أشد الضيق أن مختلف البيانات والأفعال لا تزال تقوض هذا الجهد الحقيقي والشاق للغاية. والتهديد بالحرب منذ وقت طويل سبب الحرب على بلدي، غير مقبول وليس له مكان في أسرتنا الأوروبية والعالمية ذات القيم والمبادئ.

ثمة من قد يرغبون يقينا في أن تفشل جهودنا، ولكن من واجبنا التاريخي أن نتغلب على الصعوبات وأن نبقي على الزخم استجابة لولاية شعبينا ورغبتهما في السلام.

الإنمائية للألفية في حد ذاته. وعلى الرغم من أن تغير المناخ يؤثر على جميع البلدان، فمن الواضح تماما أن الدول الصغيرة الجزرية والمنخفضة والساحلية هي أشدها تأثرا بنتائجه.

ولذلك نحث على أن توفر للدول النامية الصغيرة الجزرية سبل الوصول المبسطة إلى التمويل من الـ ٣٠ بليون دولار من التمويل السريع الذي تم التعهد به في اتفاق كوبنهاغن، وسبل الوصول المماثلة إلى التمويل على الأمد الطويل المقترح لصندوق كوبنهاغن للحد من تغير المناخ. وتمويل التكيف ذلك ينبغي أن يكون على شكل منح وليس قروضا.

ونأمل في أن يستفيد المؤتمر القادم للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، الذي سيعقد في كانون في وقت لاحق من هذه السنة، من اتفاق كوبنهاغن لعام ٢٠٠٩ بغية التوصل في نهاية المطاف إلى اتفاق ملزم قانونا بشأن الحد من انبعاثات غاز الدفيئة على أساس مبدأ القدرات والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وإنشاء صناديق لتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها. ولذلك، ينبغي أن نضافر جهودنا وألا نفوت الفرصة، لأن من الممكن تحقيق عالم ذكي من حيث تغير المناخ، إذا اتخذنا إجراء الآن، وعملنا معا وعلى نحو مختلف.

وتنفذ موريشيوس، في جهودها للإسهام في الزخم العالمي لتحقيق مستقبل تقل فيه كمية الكربون، مشروع "جزيرة موريشيوس المستدامة" الذي يرمي إلى حماية البيئة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري عن طريق زيادة استغلال الطاقة المتجددة والاستعمال الأكثر كفاءة للطاقة عموما.

إن الاجتماع الاستعراضي الرفيع المستوى بشأن تنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية أعاد

ينبغي التصدي للوضع القائم قبل نشوب الأزمة، إذا أردنا كفالة مستقبل أفضل لشعوبنا. وإذ نوه بالدور البارز الذي تؤديه مجموعة العشرين في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية، يملّي توسع نطاق التكامل والترابط العالميين والتعجيل بهما ضرورة إضفاء الطابع الديمقراطي على العمليات الدولية لصنع القرار الاقتصادي والمالي بغية كفالة التوازن والإنصاف لدى تطور اقتصادنا العالمي في المستقبل.

ولذلك، مما يبعث على الطمأنينة أن نستمتع إلى المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، السيد دومينيك سطرأوس - كان، وهو يقول يوم الاثنين الماضي:

"لاستعادة الزخم، نحن بحاجة إلى الشعور بتشاطر المسؤولية فيما بين مختلف الأطراف الفاعلة - البلدان النامية نفسها، والاقتصادات المتقدمة، وجزئيا، المؤسسات المالية الدولية" (انظر A/65/PV.3).

والإحصاءات غنية عن البيان فيما يتعلق بالأثر السلبي الذي أحدثته الأزمات المتعددة على التقدم المحرز بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. ونظرا لهبوط الناتج الاقتصادي العالمي فإن أعداد الفقراء قد تعززت بالفقراء الجدد.

وقبل أسبوع، من هذه المنصة ذاتها، أعاد عدد كبير من قادة العالم التأكيد على التزامهم بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي إطار جهدنا لتمكين الأقل حظا من التمتع بحياة كريمة، لا بد أن نوثق التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، يكمله التفكير الابتكاري والمعرفة الحديثة والمبادرات الرائدة.

إن النجاح في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يرتبط ارتباطا لا انفصام له بمجدول الأعمال الأوسع لتغير المناخ. فآثار تغير المناخ والاحترار العالمي تهدد تنفيذ الأهداف

التي ترتكبها الفصائل المتصارعة في مناطق النزاع، حيث يستهدف الأعضاء المستضعفون في المجتمع، لا سيما النساء والأطفال. وعلى المستوى الوطني، بدأت لجنة للحقيقة والمصالحة مهمتها الصعبة لإعداد تقرير تجميعي عن الرق والعمل بموجب عقود محددة الأجل في موريشيوس خلال الفترة الاستعمارية.

وما فتئت موريشيوس تشعر بالقلق إزاء مصير أونغ سان سو كي، الزعيمة المطالبة بالديمقراطية، والتي بثباتها وتصميمها البطولي على تحرير شعبها من سنوات الاستعباد تجربنا جميعاً نحن مناصري القيم الديمقراطية على الوقوف ورفع أصواتنا. إن وفدي يعتبر حرمان السيدة أونغ سان سو كي من الحق في الترشح في الانتخابات العامة الوشيكة المقرر إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام بمثابة حرمان لشعب ميانمار من الحقوق الأساسية لاختيار قادته الذين يود أن يأتمنهم على مصير بلده بحرية.

إن الديمقراطية وسيادة القانون عنصران أساسيان للتنمية والاستقرار والأمن والازدهار في أي بلد. والعالم قد قطع شوطاً كبيراً في هذا الصدد. ومع ذلك، يؤسفنا أن الصراعات في أجزاء معينة من العالم ما زالت تقوض التقدم. ومن ضرورات عالم متعولم أن ييقي المجتمع الدولي هذه المسائل قيد نظره وألا يتنصل من مسؤولياته.

ففي منطقة المحيط الهندي، تشعر موريشيوس بالقلق بشكل خاص إزاء الأزمة السياسية القائمة في مدغشقر - البلد الشقيق المجاور لنا. ونعمل بنشاط في إطار الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي ولجنة المحيط الهندي، لمساعدة مدغشقر على إيجاد حل سلمي للأزمة السياسية.

وفي هذا السياق، نود أن نعرب عن تأييدنا للمبادرة التي قادتها لجنة التنسيق الوطني لمنظمات المجتمع المدني لتنظيم

التأكيد على ضرورة الإقرار بأن الدول النامية الصغيرة الجزرية ينبغي، بسبب خصائصها المتأصلة، أن ففة متميزة من البلدان ينبغي منحها معاملة خاصة، لا سيما فيما يتعلق بإمكانية الحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل الميسر. والمعيار الحالي المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي المطبق لرفع البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً وإدراجها في مركز البلدان المتوسطة الدخل غير منصف تماماً بالنسبة إلى الدول النامية الصغيرة الجزرية، نظراً لأنه لا يأخذ في الحسبان أوجه الضعف الفريدة لتلك الدول.

لقد حان الوقت لكي نغير كيفية تفكيرنا في التنمية. نحن بحاجة إلى الإفصاح بقوة عن نموذج إنمائي جديد، نموذج تكون فيه البلدان النامية جزءاً لا يتجزأ من الحل لإيجاد اقتصاد عالمي أكثر حيوية في هذا العالم المتعدد الأقطاب حقاً. ولذلك، فإننا نتطلع إلى خاتمة ناجحة لجولة الدوحة للتنمية في أقرب وقت ممكن. ومن الأساسي أيضاً سد الثغرات في النص الخاص بالمعونة من أجل التجارة بغية دعم بناء طاقة الإمداد، التي تكمن في صميم التنمية.

وعلى الصعيد دون الإقليمي، ستواصل موريشيوس بصفتها الرئيس الجديد للجنة المحيط الهندي التركيز بدرجة أكبر على تهئية حيز اقتصادي وتجاري، وتنفيذ استراتيجية إقليمية لمصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، والنهوض بالسياحة في منطقتنا في الأسواق التقليدية والأسواق البازغة، ووضع برامج إقليمية شاملة لمكافحة القرصنة.

وثمة شرط أساسي للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية يتوفر في عملية للشمول الاجتماعي، محورها حقوق الإنسان. وموريشيوس، كعضو في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، تلتزم التزاماً ثابتاً بضمان حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيدين الوطني والدولي. وفي هذا الصدد، ندين بلا تحفظ الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان

القابل للتصرف في العيش في سلام وأمن في دولة فلسطينية مستقلة. ولذلك، تثنى على الرئيس باراك أوباما لمبادرته وريادته في التمكين للمحادثات المباشرة بين الرئيس عباس ورئيس الوزراء نتنياهو.

ستبقى الحوكمة العالمية في صون السلام والأمن الدوليين غير مكتملة إلى أن نحقق إصلاحاً شاملاً لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة - مجلس أمن بعد إصلاحه يستجيب للحقائق الجغرافية السياسية للقرن الحادي والعشرين ويتجاوب معها. وفي هذا الصدد، تؤيد موريشيوس تأييداً تاماً الموقف الأفريقي المشترك، كما ورد في توافق إيزولويني وإعلان سرت. ونؤكد مرة أخرى تأييدنا للهند، أكبر الديمقراطيات، للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن بعد أن يتم إصلاحه. ونؤيد كذلك التطلع المشروع لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للحصول على مقعد دائم في المجلس.

وما برحنا في كل عام نسترعى انتباه هذه الهيئة بكل وضوح إلى حقيقة أن موريشيوس لها السيادة على أرخبيل شاغوس، بما في ذلك ديبغو غارسيا. وأرخبيل شاغوس اقتطعتها المملكة المتحدة بصورة غير قانونية من أراضي موريشيوس قبيل استقلالنا. وجرى هذا الاقتطاع في انتهاك صارخ لقراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ و ٢٠٦٦ (د-٢٠) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥. وقد أثرنا مسألة سيادة موريشيوس على الأرخبيل مع الحكومات البريطانية المتعاقبة وتابعا المسألة في البداية كخلاف ودي. ونظراً لعدم إحراز أي تقدم، اقترحنا معالجة هذه المسألة في محادثات ثنائية. ومع أن عملية المحادثات الثنائية بدأت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، فإن مسألة سيادتنا على أرخبيل شاغوس لم تعالج بعد.

حوار مالاغاشي داخلي بغية إيجاد حل للأزمة في مدغشقر يشارك في وضعه كل المالاغاشيين. ويحدونا وطيد الأمل في أن يكون هذا الحوار ذا مصداقية وشفافاً ويشمل جميع قطاعات المجتمع المالاغاشي سعياً إلى سلام دائم يكون في صالح البلد والمنطقة. وقد عرضت موريشيوس مساعدتها في إنشاء مكتب اتصال للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في مدغشقر من أجل توفير الدعم لتحريك الحوار المالاغاشي الداخلي.

لقد أحال عقدان من الاضطرابات المدنية حياة الشعب الصومالي إلى بؤس ومصاعب لا توصف، وبات حكم البلد شبه مستحيل. ونشيد بالهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لجهودها من أجل تعزيز السلام والأمن في الصومال من خلال الحكومة الاتحادية الانتقالية. ونرى أن شعب الصومال يستحق التزاماً أكبر من جانب المجتمع الدولي بغية استعادة القانون والنظام داخل البلد وكذلك إنهاء مشكلة القرصنة قبالة سواحل الصومال.

وللنهوض بمشاركة أكثر تفاعلية لبلدان المنطقة في مكافحة القرصنة، تستضيف موريشيوس يومي ٦ و ٧ تشرين الأول/أكتوبر المؤتمر الوزاري الإقليمي الثاني المعني بالقرصنة، وذلك بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ولجنة المحيط الهادئ والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا. كما أن موريشيوس تنظر في إمكانية محاكمة المشتبه بارتكابهم القرصنة في المحيط الهندي في محاكمها، إذا كان الدعم اللوجستي والهيكلية والمالي من المجتمع الدولي مناسباً.

إن عملية المحادثات الحالية بين الإسرائيليين والفلسطينيين تجدد الأمل في سلام دائم من خلال إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة تعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل داخل حدود آمنة ومُعترف بها. وما فتئت موريشيوس تؤيد حق الشعب الفلسطيني المشروع وغير

دييغو غارسيا، إلى موريشيوس بدون شروط ومن دون إبطاء. وفي بياننا السنوي، أكدنا مرة أخرى أيضاً سيادة موريشيوس على جزيرة تروملين. وقد توصلت حكومتنا موريشيوس وفرنسا إلى اتفاق في وقت سابق من العام الحالي بشأن الإدارة المشتركة للجزيرة ومناطقها البحرية بدون المساس بسيادة موريشيوس على تروملين. وهذه تعتبر خطوة أولى إيجابية نحو حل مسألة السيادة.

(تكلم بالفرنسية)

إن جمهورية موريشيوس بوتقة تلتقي فيها الحضارات والثقافات. ونحن نعتز بكون بلدنا واحة سلام، يعيش فيه السكان من خلفيات وتقاليد مختلفة معاً في توافق. وشعب موريشيوس يستمد الإلهام من فلسفة التعددية الثقافية ويعتبر تنوعه مورداً بشرياً ثرياً. وانطلاقاً من تلك الرؤية التي يعبر عنها شعارنا "الاتحاد، المساواة، الحداثة"، التزمنا بجعل الإنسان محور كل تنمية في مجتمعنا التعددي - مجتمع قائم على التنوع واحترام الفردية الثقافية، وعدم التمييز وتشاطر قيم مشتركة.

والأمم المتحدة هي الحفل الجليل للحوار بين الثقافات. وبلدي سيضطلع بدوره كاملاً في الجهد العالمي المشترك كيما يتمتع البشر كافة بالاعتبار والاحترام، وهذا حقهم الساطع.

أخيراً، أود أن أؤكد مرة أخرى إيمان موريشيوس الراسخ بالأمم المتحدة ودورها في صون السلام والأمن الدوليين وفي التنمية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد نيكولا ملادينوف، وزير الخارجية في جمهورية بلغاريا.

السيد ملادينوف (بلغاريا) (تكلم بالإنكليزية): في كل عام نجتمع هنا في هذه القاعة المهيبه للأمم المتحدة لإعادة

إننا نشعر بقلق بالغ لأن الحكومة البريطانية قررت في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠ من جانب واحد إعلان منطقة محمية بحرية حول أرخبيل شاغوس - أرضنا - بدعوى حماية البيئة البحرية. إن إنشاء هذه المنطقة المحمية البحرية من جانب واحد انتهاك لسيادة موريشيوس على الأرخبيل ويشكل عائقاً خطيراً لإعادة توطين سكانه السابقين وغيرهم من أبناء موريشيوس، لأن أي نشاط اقتصادي في المنطقة المحمية سيكون محظوراً. وقد قررت حكومة موريشيوس عدم الاعتراف بوجود ما يسمى بالمنطقة المحمية البحرية.

إن اقتطاع أرخبيل شاغوس غير القانوني من أراضي موريشيوس ينطوي فعلاً على بعد إنساني مأساوي. فكل سكان الأرخبيل في ذلك الوقت أحرقتهم السلطات البريطانية على مغادرة ديارهم هناك بشكل مباغت، في ازدياد تام لحقوقهم الإنسانية ونقل معظمهم إلى جزيرة موريشيوس الرئيسية. وحكومة موريشيوس مدركة تماماً لمحنة سكان أرخبيل شاغوس النازحين ولرغبتهم في إعادة توطينهم في مسقط رأسهم هناك، وهي مؤيدة لذلك تماماً.

وموريشيوس تقدر أيما تقدير الدعم الثابت والإجماعي الذي ما فتئت تلقاه من الاتحاد الأفريقي وحركة عدم الانحياز لتأكيد سيادتها على أرخبيل شاغوس. كما أن مؤتمر القمة الأخير للاتحاد الأفريقي الذي عقد في كمبالا في تموز/يوليه الماضي، واجتماع قمة عدم الانحياز الأخير في شرم الشيخ في تموز/يوليه ٢٠٠٨ قد أعادا التأكيد على أن الأرخبيل، بما في ذلك دييغو غارسيا، يشكل جزءاً لا يتجزأ من أراضي جمهورية موريشيوس. وطالبا المملكة المتحدة بالإسراع بإلغاء احتلالها غير المشروع لأرخبيل شاغوس بغية تمكين موريشيوس من ممارسة سيادتها عليه بشكل فعال.

ونحث المملكة المتحدة مرة أخرى على اتخاذ الإجراءات الضرورية لإعادة أرخبيل شاغوس، بما في ذلك

بالياباة عن حكومة بلغاريا، أهنيئ السيد ديس على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين هذه. ونعرب عن التقدير أيضاً للسيد علي التريكي لقيادته للدورة السابقة، وللسيد بان كي - مون لجهوده من أجل تعزيز الأمم المتحدة والنهوض بها.

(تكلم بالإنكليزية)

أود أن أستهل بياني بالترحيب بنتائج الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. فبغض النظر عن كون الجهود الرامية إلى إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية قد تعثرت، فإن بلوغها لا يزال في متناول أيدينا. وإعادة التأكيد على مبدأ التضامن بين من لديه ومن يحتاج أمر أساسي الأهمية. وبلدي يواجه تحديات فرضتها الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. ومع ذلك، فقد ألبنا على أنفسنا تطوير قدرتنا على المنح، وسنفعل. سنفعل ذلك لأن بلغاريا - شأنها شأن عدد من البلدان التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي منذ سقوط سور برلين - تفهم أن التضامن الذي قدم لنا لا بد لنا الآن أن نقدمه لمن هم أقل حظاً. وتوحيماً للفعالية، سنعمل بتنسيق وثيق مع شركائنا، وتجنب الازدواجية ونستهدف معالجة الأسباب الجذرية - وليس الأعراض - لمشاكل اليوم. وإلا، فلن نتمكن من بناء غد أفضل. ودور الأمم المتحدة سيظل حيوي الأهمية في هذا المسعى دائماً، لا سيما في المساعدة على تخفيف آثار الأزمة على البلدان الأقل نمواً والأشد ضعفاً.

إن الأزمة العالمية الحالية، على خطورتها، تعطينا الفرصة أيضاً للعمل على احضار اقتصاداتنا، وخاصة من خلال وضعها على مسار مستدام ومنخفض الكربون. وهذه السنة، ٢٠١٠، هي السنة الدولية للتنوع البيولوجي. ويجب أن يمضي النمو الاقتصادي وحفظ البيئة جنباً إلى جنب في جميع أنحاء المعمورة. ولا يمكن أن تقبل أي ذرائع اليوم -

التأكيد على التزامنا بتعددية الأطراف. فالأمم، كبيرها وصغيرها، غنيها وفقيرها، تأتي من كل أركان العالم إلى الأمم المتحدة اقتناعاً منها بأننا، إذا ما عملنا معاً، سوف نجد حلولاً للتحديات التي نواجهها اليوم وغداً. ومع تنامي هذه التحديات وتزايد الترابط بينها، ينمو اقتناعنا بأن سبيل التعاون والحوار هو سبيلنا الوحيد لحلها. وهذا هو اقتناعنا الأساسي الذي من أجله درج الوفد البلغاري على الجيء إلى الأمم المتحدة طوال ٥٥ عاماً، شأنه شأن كثير من الوفود الأخرى.

وكما هي الحال كل يوم، سيكون يومنا هذا فريداً من نوعه، لأن أعمالنا في هذا اليوم ستشكل أيامنا القادمة. ويمكننا أن نقضي وقتنا مستغرقين في تذكّر الماضي، أو أن نستثمر وقتنا في المستقبل الذي سنواجهه كلنا معاً. واليوم، يواجه عالمنا شبكة معقدة من التحديات، بل ومن الفرص أيضاً. فنحن نواجه تحدي معالجة تغير المناخ العالمي من خلال تهيئة الفرص لتحقيق التنمية المستدامة. ونواجه تحدي الحد من التزاعلات وتهيئة الفرص التي تنبع من توفير ما يكفي من المياه النظيفة لملايين البشر. إننا نواجه تحدي إرساء اقتصاد سوق يقوم على الأخلاق والفرص التي ستنبثق بلا حصر جراء الحد من فجوة الفقر. نواجه تحدي الحد من التزاعلات العرقية والإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والفرص التي ستأتى من الحكم الرشيد والديمقراطية والحرية. وربما يمكننا أيضاً معالجة التحدي الأكبر في عصرنا: إثبات خطأ كل من يعتقدون أن العالم يتجه صوب صراع حضارات لا سبيل إلى عكس مساره - لأن أياً من التحديات العالمية التي نواجهها اليوم لا يمكن فهمه أو معالجته أو التصدي له بدون احترام الآراء المختلفة، وبدون الحوار بين الأديان، وبدون التمسك بالقيم العالمية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

(تكلم بالفرنسية)

التضامن المطلوب أيضاً. وبالفعل، أطلقت الحكومة والصليب الأحمر البلغاري حملة على مستوى الأمة لجمع الأموال والإسهام في جهود إعادة البناء في باكستان.

وبغض النظر عن مدى النجاح الذي حققناه في جهودنا الإنمائية والإنسانية، فلا يمكننا أن نجني ثمارها بالكامل في بيئة غير آمنة وغير مستقرة. واسمحوا لي أن أتكلم بإيجاز عن منطقتي - البلقان وشرق البحر الأبيض المتوسط. فالاتحاد الأوروبي قد أنشئ ليجمع من الحرب شيئاً مستحيلاً في قارة شهدت قرناً على الأقل من الصراع. ومع ذلك، لدينا في أوروبا عمل لم يكتمل بعد. فلن تكون أوروبا مجتمعة وكاملة قبل أن ينضم جيراننا في البلقان إلى الاتحاد. وحرى بنا، نحن الذين انضموا إلى الاتحاد الأوروبي في وقت متأخر، ليس بمحض اختيارنا، ولكن بسبب الانقسامات الأيديولوجية للحرب الباردة - أن نقولها بصوت عالٍ وواضح: حتى تكون الحرب مستحيلة في البلقان، لا بد أن نرى جميع البلدان التي انبثقت من يوغوسلافيا السابقة وقد أصبحت جزءاً من الاتحاد الأوروبي. تلك هي مهمتنا التاريخية. وهذا مصيرنا.

إن بلغاريا التي عانت في فترة انتقالها حتى انضمت إلى الاتحاد الأوروبي، تعي أفضل من غيرها المنافع والتحديات. وهذا هو سبب اعتزازي بالمثل هنا اليوم والإشادة بالجمعية العامة لاتخاذها بالإجماع القرار ٦٤/٢٩٨، بالموافقة على نص الحل التوفيقى المشترك بين الاتحاد الأوروبي وصرىيا بشأن فتوى محكمة العدل الدولية بخصوص إعلان استقلال كوسوفو. وقد أيدته بلغاريا بكل حرارة، لأننا نؤمن إيماناً راسخاً بأن الحوار بين بلغراد وبريشتينا مفتاح لاستقرار المنطقة وللمنظور الأوروبي لجيراننا. وستكون العملية صعبة، مشحونة بالعواطف، وتظهر عليها ندوب التاريخ، ولكنها ستكون العملية التي يمكننا اليوم أن ترسي الأسس لغد أفضل للجميع. إنها

لا في البلدان المتقدمة النمو ولا في البلدان النامية - لأن أي ذريعة قد نجد لها اليوم سوف تكلفنا ما هو أكثر غداً. ولذلك، ترى بلغاريا أنه لا بد أن تتوفر للأمم المتحدة الأدوات اللازمة لكي تستجيب بصورة ملائمة للتحديات المتزايدة لحماية البيئة.

واليوم، أكثر من أي وقت مضى، نرى زيادة في الطلب والضغط على الجهود الإنسانية الدولية. فالزلازل المدمر الذي ضرب هايتي في العام الماضي قتل مئات الآلاف وترك ٢٠ في المائة من السكان بلا مأوى. إلا أن نداء هايتي قد لقي استجابة من جميع أنحاء العالم. وأود أن أشيد بالعمل الذي اضطلعت به الأمم المتحدة ووكالاتها بالاستجابة السريعة، ولكن أشيد أيضاً بجميع البلدان والمنظمات غير الحكومية والأفراد الذين هبوا لمساعدة هايتي. وقد بادرت الحكومة والشعب في بلغاريا بالاستجابة بتقديم المساعدة المالية والعينية، بما في ذلك الفرص التعليمية لشباب هايتي الذين دمرت جامعاتهم.

وفي هذا العام، يتعين علينا تقديم يد المساعدة في كفاح ٢٠ مليون شخص في باكستان تضرروا بالفيضانات المروعة التي حطمت الحياة ودمرت المحاصيل وقوضت الفرص الاقتصادية. وقد تصرف الأمين العام والأمم المتحدة بسرعة فاستحقا الثناء على جهودهما، شأنهما شأن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والهند والشركاء الآخرين في جميع أنحاء العالم الذين سارعوا إلى تقديم المساعدة. وأود أن أستخدم هذا المنبر لمناشدة الجميع تعزيز جهودهم في مساعدة شعب باكستان. إلا أنني أتوجه بالنداء أيضاً إلى الحكومات في مختلف أصقاع العالم للمساعدة في إزالة العراقيل، كيما يتسنى مساعدة الاقتصاد الباكستاني على الانتعاش. إن تقديم المساعدة اليوم وهيئة الفرص غداً - ينبغي أن يكون هدفنا في بلد حيوي الأهمية للاستقرار والأمن العالميين. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد لكم أن بلغاريا ستتحمل نصيبها في

الاعتقال، أو عندما أدمجت سكانها الأتراك بعد نهاية الشيوعية. ولكنها شهدت أيضاً أوقاتاً مظلمة - عندما فشلت في إنقاذ السكان اليهود في شمال اليونان المحتل ومقدونيا فاردار، أو عندما طرد النظام الشيوعي جزءاً كبيراً من مواطنينا المسلمين إلى تركيا. وعلمنا تاريخنا أن نكون قادرين على التمييز بين الخير والشر. ويثبت تاريخنا أن المتهاكمين هم على خطأ، وأن الناس يمكن أن يعيشوا معاً في سلام.

لهذا السبب لا يمكن لبلغاريا أن تكون غير مبالية بالشرق الأوسط. ونعتقد أنه مثلما بات للشعب اليهودي وطن في دولة إسرائيل، يحق للشعب الفلسطيني في أن يكون له دولة فلسطين المستقلة التي تعيش في سلام مع جيرانها. ولقد شهدنا جميعاً في الأشهر الماضية الجهود التي بذلتها إدارة الولايات المتحدة لإعادة بدء المفاوضات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وألقى العديدون منا خطابات وجدانية بشأن الحاجة الملحة إلى تحقيق السلام. واليوم، يواجه الزعماء الفلسطينيون والإسرائيليون التحدي التاريخي المتمثل في التطلع إلى الغد وعدم التقيّد بالماضي. فالشرق الأوسط لا يستطيع أن يتحمل فشل عملية السلام. والعالم لا يستطيع أن يتحمل عملية للسلام لا تتضمن هدفاً شاملاً قريب المنال.

ويجب أن ندرك جميعاً اليوم أن المطلوب اتخاذ قرارات صعبة، ويجب أن نقدم دعماً الكامل إلى الرئيس عباس ورئيس الوزراء نتنياهو بغية مساعدتهما في السير على الطريق العسير نحو تحقيق السلام. وينبغي التغلب على العقبات، وينبغي إزالة الشروط المسبقة. وإذا كان زعماء فلسطين يعتقدون أن سياسة الاستيطان تقف عقبة أمام السلام، فيجب على زعماء إسرائيل أن يمتنعوا عن هذه الأنشطة بغية إعطاء السلام فرصة. وإذا كان زعماء إسرائيل يعتقدون أنه ينبغي عدم وضع شروط مسبقة أمام التسوية

العملية التي ليست الحكومة البلغارية على استعداد لدعمها فحسب، وإنما تواقفة إلى ذلك، وسوف تقدم كل المساعدة المطلوبة لجهود الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والأمن.

وفي البوسنة والهرسك، يواجه المجتمع الدولي تحديات عديدة، ولكن الصراع بين مخاوف الأمس وفرص الغد يمكن أن يحله اليوم شعب البوسنة والهرسك نفسه. وسوف تساهم بلغاريا، على نحو أكثر نشاطاً من أي وقت مضى، في هذه المصالحة لأننا نعتقد أن دورنا في منطقة جنوب شرقي أوروبا وخارجها هو جمع الناس وليس تفرقتهم؛ والسعي إلى حلول وليس الوقوف جانباً متفرجين.

ولا بد من دوام إعادة التأكيد على التزامنا بإدخال جيراننا من منطقة غرب البلقان في الاتحاد الأوروبي عندما تتحقق لديهم معايير العضوية. لكن على جيراننا أيضاً أن يؤكدوا من جديد التزامهم الذاتي بإجراء إصلاحات صعبة جداً في أغلب الأحيان، وتعزيز التعاون الإقليمي وعلاقات حسن الجوار.

وثمة من يقولون بتهاكم إنه لا يمكن للعالم أن يعيش بعضه مع بعض، وإنه بغية أن يحل السلام يجب علينا أن نبني جدراناً من الفصل بين الشعوب، والديانات، والمجتمعات العرقية؛ وثمة من يقولون بتهاكم إن الحضارات يجب أن يتصادم بعضها ببعض. وإنني أنتمي إلى بلد يقع في جزء مضطرب من العالم، ومع ذلك استطعنا إثبات أن الناس من مختلف الأديان - المسيحيون والمسلمون واليهود، ومن مختلف الأعراق - البلغار والأتراك والأرمن، يمكنهم أن يعيشوا بعضهم مع بعض.

ولقد شهدت بلغاريا أوقاتاً مجيدة من تاريخها، على سبيل المثال عندما هب المجتمع المدني خلال الحرب العالمية الثانية، ورفض أن يُرسل سكانها اليهود إلى معسكرات

المعززة لعدم انتشار الأسلحة النووية في صميم دبلوماسيتها الوطنية. والكشف عن الشبكات النووية السرية جعل شبح الأطراف الرئيسية المجهّزة بأسلحة الدمار الشامل من غير الدول أكثر قرباً. ويجب ألاّ نسمح بذلك. وعلى جميع الدول أن تعترف بأن نظام عدم الانتشار النووي يتعرض للتقويض إذا سُمح لمتهكيه بالعمل مع الإفلات من العقاب. ونعتبر أنه يتعين على جميع الدول الأطراف، بما في ذلك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أن تلتزم بالتزاماتها تجاه معاهدة عدم الانتشار.

ولا يمكن للتخلي عن معاهدة عدم الانتشار أن يمضي بلا عواقب. ولكن ثمة شواغل مبررة ما زالت أيضاً قائمة بالنسبة إلى البرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية. وناشد إيران أن تعتمد التدابير الضرورية لبناء الثقة، بغية توفير قدر أكبر من الشفافية بشأن أنشطتها النووية. وتعتقد بلغاريا أن من الأهمية بمكان إيجاد حل سياسي. والجهود التي بذلتها تركيا والبرازيل مؤخراً تدل على وجود إرادة دولية للحوار. لذلك، لا بد من العودة السريعة إلى طاولة المفاوضات والامتنال الكامل لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فضلاً عن المعايير والضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

والإرهاب الدولي أحد أشد التهديدات المعاصرة خطراً على السلم والأمن العالميين. فهو لا يمكن تبريره لأي اعتبارات سياسية، أو فلسفية، أو عقائدية، أو عنصرية، أو عرقية، ولا لأي إيديولوجية. ويتمثل الهدف النهائي للإرهاب في عرقلة جهودنا لضمان حقوق الإنسان، والحريات الأساسية، والديمقراطية. وضمن إطار الاتحاد الأوروبي، تؤيد بلغاريا تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وناشد أن تُنجز عاجلاً المفاوضات الرامية إلى إبرام اتفاقية شاملة بشأن مكافحة الإرهاب.

النهائية، فيجب على الزعماء الفلسطينيين حينئذٍ أن يمتنعوا عن هذه الأعمال بغية إعطاء السلام فرصة.

والخيار اليوم ليس بين مفاوضات السلام والتنمية الاقتصادية، لأن السلام والازدهار يسيران جنباً إلى جنب. ولا ينبغي لأحد أن يشعر بأنه مستبعد أو متروك، لأن أعداء السلام كثر - أولئك الذين يشعرون بأن الجدران أكثر أمناً من الجسور، وأولئك الذين يشعرون بأن الديانات لا يمكنها أن تتعايش بعضها مع بعض. يمكنك أن تأخذ حياة إنسان، ولكن لا يمكنك في نهاية المطاف أن تأخذ منه إيمانه أو كرامته.

لهذا أناشد جميع أعضاء الأمم المتحدة أن يقفوا بثبات خلف جهود الزعماء الإسرائيليين والفلسطينيين لتحقيق السلام. وبذلك، يجب أن نعرف بالشواغل المشروعة لكلا الجانبين - أمن إسرائيل وقابلية الدولة الفلسطينية للبقاء.

وينبغي ألاّ ننسى في هذا الجهد الشعب الذي يعيش في غزة وتعداده ١,٥ مليون نسمة - الفلسطينيون الذين يحق لهم أن يعيشوا حياة أفضل، تماماً مثلما يحق لأطفال سديروت أن يذهبوا إلى المدارس بدون أن يتعرضوا لخطر الصواريخ. وعلينا واجب المساعدة في الوصول إلى غزة من دون تعريض أمن إسرائيل للخطر. ولقد أثبت التاريخ أن العزلة والحرمان يولدان الأصولية، وأن من مصلحة السلام توفير المزيد من الفرص.

ويواجه العالم اليوم تحديات أمنية خطيرة أخرى ترسم غدنا. فيجب أن نؤكد من جديد على التزامنا بوقف انتشار الأسلحة النووية. وهذه المهمة تعلق السياسات، والدبلوماسية، والطموحات الوطنية، والذات الشخصية. إنهما واجبتا العالمي والتزامنا المشترك اللذان تعهدناهما قبل ٤٠ عاماً. وتعتقد بلغاريا أن كل دولة يجب أن تضع المعاهدة

المعذب، الذي يستحق شعبه أن يتمكن من التمتع بالحريات والفرص المتاحة للعديد مننا. وزادت بلغاريا من مساعدتها للقوة الدولية للمساعدة الأمنية، بما في ذلك من خلال وحدات إضافية للتدريب، التي ستعمل على بناء قدرة قوات الأمن الأفغانية. ونواصل دعم بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في أفغانستان، التي تؤدي دوراً هاماً. بمشاركة بعثة التدريب التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي. وندعم برنامج حكومة أفغانستان المعني بتحقيق السلام وإعادة الإدماج، الذي ينبغي لدولة أفغانستان أن تؤدي الدور الرئيسي فيه. والتزامنا بأفغانستان يقوم على إيماننا الراسخ بأنه إذا نجحنا اليوم، فسوف نعيش جميعاً غداً أفضل.

ولا يمكن وضع نظام أمني شامل إلا بالشراكة القوية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. لهذا السبب تعتقد بلغاريا أن الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة شراكة استراتيجية. ومثلما قالت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، كاثرين آشتون، "إن التزامنا بالنظام المتعدد الأطراف للحكومة العالمية من خلال الأمم المتحدة والهيئات الأخرى واضح"، ونحن نعمل "باقتناع ووضوح حيال التحديات الرئيسية التي تواجهنا، سواء كانت تغيير المناخ، أو الفقر، أو الصراعات، أو الإرهاب".

إن تحول الاتحاد الأوروبي إلى كيان قانوني في العلاقات الدولية، بعد بدء نفاذ معاهدة لشبونة، ينبغي أن يتجسد بشكل ملائم في قرار تتخذه الجمعية العامة فيما يتعلق بتمثيل الاتحاد الأوروبي في الأمم المتحدة.

وختاماً، أود أن أتطرق بإيجاز إلى إصلاح الأمم المتحدة. إن بلغاريا على اقتناع بأننا، إذا ما أردنا التصدي للتحديات المستقبل بشكل فعال، علينا أن نكيف ونحسن منظومة الأمم المتحدة بشكل مستمر. ولذلك، من الأهمية

لقد ظهرت من جديد ممارسة شنيعة قديمة في أعالي البحار هي القرصنة. وتتأثر بلغاريا تأثيراً مباشراً بتصاعد أنشطة القرصنة و صفاقتهم في خليج عدن و قبالة سواحل الصومال. ولكن مكافحة القرصنة تتطلب الكثير. فنحن في حاجة إلى إطار قانوني دولي حازم لمحاكمة المتهمين بارتكاب أعمال القرصنة واحتجازهم وسجنهم. ونحن في حاجة إلى أعمال منسقة في أعالي البحار لحماية سفننا. ولعله قبل كل شيء، نحن في حاجة إلى التصدي للأسباب الجذرية للقرصنة - الفقر، والعزلة، وانعدام الفرص.

وفي أفغانستان، نواجه الخطر الذي يتطلب الالتزام العسكري والمدني المتواصل من جانب المجتمع المدني، وهو يتعلق بعاملين هامين. أولاً، قدرة الحكومة الأفغانية على تمهيد السبيل أمام المصالحة، والتصدي للفساد، وإيصال الخدمات إلى شعبها، والالتزام المتجدد من المجتمع الدولي والجيران الإقليميين بتعزيز قوات الأمن الوطنية الأفغانية، بينما يتواصل الضغط على الأصوليين والمتمردين والحد من نطاق عملهم.

ومن الحيوي في تنفيذ هذه المهام أن تكون الجهود التي يبذلها الجميع منسقة، وفي مقدمتهم الأمم المتحدة، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، والاتحاد الأوروبي. وأود أن أؤكد بقوة عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، ستافان دي ميستورا. إن جهودهما ينبغي تقديرها ودعمها بالكامل من المجتمع الدولي. وأود أيضاً أن أشيد بالرجال والنساء الشجعان من جميع الدول المساهمة في القوة الدولية للمساعدة الأمنية، بمن فيهم حوالي ٦٠٠ جندي بلغاري، الذين يخاطرون بحياتهم لتحقيق الأمن لشعب أفغانستان.

إن التزام بلغاريا بمستقبل أفغانستان ثابت، لأننا ندرك أن واجبنا المشترك يتمثل في تحقيق الأمن في ذلك البلد

من خبرة غنية ومهارات دبلوماسية، ستقدون هذه الدورة على النحو الذي يكفل لها أن تتكفل بالنجاح. وأتعهد بدعم وفد إريتريا لكم في جهودكم النبيلة من أجل المصلحة العامة. وأود كذلك أن أشيد بسلفكم، معالي السيد علي عبد السلام التريكي، رئيس الجمعية العامة في الدورة الرابعة والستين، على قيادته المميزة. فقد أثبتت جهوده من أجلنا جدواها. كما أود أن أشكر الأمين العام بان كي - مون على قيادته وعلى تقريره عن أعمال الأمم المتحدة الذي افتتح به هذه المناقشة العامة (A/65/PV.11).

إننا نجتمع مرة أخرى، في هذه الدورة الخامسة والستين، لكي نشرح حالة فرادى بلداننا، ولنفكر في الشؤون الإقليمية والقارية والعالمية. إننا نأتي إلى هذا الحشد عاما بعد عام لتشاطر أفكارنا ولشرح مواقفنا بشأن بعض المسائل ذات الاهتمام المشترك. ولكننا ندرك أن نتائج مداولاتنا وقراراتنا لا ترقى إلى مستوى تطلعاتنا، ناهيك عن تطلعات البشرية. إننا نتفق على أن مؤسسات وإجراءات هذه المنظمة قد عفا عنها الزمن، ومع ذلك نظل عاجزين في جهودنا لتغيير الأمم المتحدة.

ومع أن توقعات إجراء إصلاح سريع لمنظومة الأمم المتحدة تبدو قائمة، فلا يمكن أن نستسلم ولن نفعل ذلك. وعلينا أن نستمر في إسماع صوتنا وفي العمل بلا كلل من أجل أمم متحدة ملائمة للقرن الحادي والعشرين ولعالم أكثر عدالة وإنصافا. وفي الوقت ذاته، علينا أن نركز على دولنا ومناطقنا لضمان بيئة سلمية ومستقرة وحياة كريمة لشعوبنا. إن ذلك المنظور هو الذي يرشد سياسات إريتريا على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وعلى الصعيد الدولي، تسعى إريتريا، من خلال المشاركة الفعالة، لأن تقدم إسهامها المتواضع في السلام العالمي والأمن والعدالة والإنصاف، وفي حماية وتعزيز البيئة لمواجهة التغيرات التي تهدد بقاء البشرية ذاته.

يمكن أن نستمر على مسار الإصلاح الذي بدأه مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

إننا نعتقد أن إصلاح مجلس الأمن يشكل جزءا من جدول الأعمال الشامل للتغيير في الأمم المتحدة. وتعلن بلغاريا أنها تؤيد توسيع مجلس الأمن على نحو يمكن من التوصل إلى التوافق في الآراء على أوسع نطاق ممكن. وفي هذا السياق، أيدت بلغاريا زيادة أعضاء المجلس في فئتي العضوية، الدائمة وغير الدائمة.

لقد بدأت بياني بتكرير التأكيد على التزامنا الثابت بتعددية الأطراف. إن جدول أعمال الأمم المتحدة واسع النطاق ومتنوع، وقد حاولت، بالنيابة عن حكومة بلغاريا، أن أتناول بإيجاز بعض المسائل التي ينبغي أن تناقش في هذا الحفل.

إن التزامنا بتعددية الأطراف لا يضاهيه سوى إيماننا الذي لا يتزعزع بأن الحوار والدبلوماسية يمكن أن يحققا أكثر مما تحققه المواجهة والحرب. وقبل ما يزيد على نصف قرن، تكاتفت الأمم المتحدة لتكرس تلك المبادئ بوصفها ركائز القانون الدولي. وقد حاولنا منذ ذلك الوقت، بدرجات متفاوتة من النجاح، أن نرتقي إلى مستوى تلك المبادئ. وقد حان الوقت لكي ندرك أن تحديات المستقبل العالمية لا يمكن التصدي لها اليوم إلا بالعمل الجماعي. ولا يوجد شيء مستحيل، ولكننا لن نتمكن من تحقيق عالم السلام والازدهار إلا إذا عملنا معا وتناقشنا واختلفنا واتفقنا ولكن تشاطرنا نفس الهدف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن

لمعالي السيد عثمان محمد صالح، وزير خارجية إريتريا.

السيد صالح (إريتريا) (تكلم بالإنكليزية): أود

أن أبدأ بياني بالتقدم بخالص التهاني لكم، سيدي الرئيس، ولبلدكم سويسرا، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. إنني على ثقة بأنكم، لما تتمتعون به

إن إريتريا لا تعتقد ولا تقول بأي حال من الأحوال إن ذلك سيكون سهلاً أو إنه سيؤدي إلى نتائج فورية. ولا شك في أن العملية ستكون معقدة وستستغرق وقتاً طويلاً، ولكنها قابلة للتحقيق في النهاية. فحتى خلال العقدين المضطربين الأخيرين، أظهر الصوماليون في أكثر من مناسبة أنهم، عندما تتوفر البيئة المواتية، قادرون على إيجاد الحلول الذاتية لمشاكلهم. وعليه، فإن إريتريا تحث الأمم المتحدة وجميع المهتمين بالسلام والاستقرار في الصومال على إشراك جميع الصوماليين وإيلاء الاهتمام الجاد والمستمر والمستحق لعملية السلام.

وأود أن أنتقل الآن إلى مسألة إريتريا وإثيوبيا. فبينما تعمل الأمم المتحدة جاهدة مع الصومال والسودان، فإنها تستمر في تجاهل النتائج الخطيرة لاستمرار احتلال إثيوبيا لأراض تابعة للسيادة الإريترية، بعد مضي ثماني سنوات على صدور حكم لجنة الحدود الإريترية الإثيوبية، وبعد ثلاث سنوات على انتهاء عمل اللجنة بعد أن أودعت في الأمم المتحدة ترسيم الحدود بين البلدين.

إن احتلال إثيوبيا غير القانوني وصمت الأمم المتحدة، الذي يعني استمرار الصراع، يكلفان شعبي إريتريا وإثيوبيا تكلفة باهظة ويعقدان الحالة الإقليمية. وأود أن أذكر الأمم المتحدة بأن إريتريا تنتظر القيام بإجراء متسم بالمسؤولية ومستعجل لإنهاء انتهاك إثيوبيا للقانون الدولي وتهديدها للسلام والأمن الإقليميين.

إن انخراط إريتريا البناء في المسائل الإقليمية والدولية ينبع من اقتناعها الراسخ بضرورة توفر بيئة خارجية مواتية لبناء الدولة. وإذ تدخل إريتريا سنتها العشرين من الاستقلال، تبقى مركزة على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية العريضة القاعدة المرتكزة على الشعب، وهي التنمية التي تتيح حياة الكرامة والازدهار لشعبنا. وبعد بضع سنوات من الاستثمارات المستمرة في الصحة والتعليم

وعلى الصعيد الإقليمي، تتجه جهود إريتريا نحو كفالة السلام والاستقرار والتنمية والتعاون في المناطق التي تشمل القرن الأفريقي ومنطقة البحر الأحمر. إننا نبذل الجهود لتحقيق تحول جوارنا الحافل بالأخطار والغارق في العديد من الصراعات، إلى منطقة تنعم بالتعاون والسلام. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى بعض شواغل إريتريا المباشرة.

وفيما يتعلق بالسودان، تعمل إريتريا، بتعاون وثيق مع الأطراف السودانية ومع الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية، بينما يبدأ البلد فترة حاسمة في تاريخه. وتؤمن إريتريا بوجوب أن يدعم المجتمع الدولي بأسره على نحو صادق طرفي اتفاق السلام الشامل بينما يقترب موعد الاستفتاء الهام في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وما بعده. وبصرف النظر عن نتائج الاستفتاء، فإن علاقات الثقة والتعاون فيما بين الطرفين ستكون أساسية للسلام والاستقرار، ليس في الشمال والجنوب فحسب، بل أيضا في المنطقة بأسرها. ولكل هذه الأسباب، يتعين علينا أن نشجع الطرفين على الاتفاق بشأن مسائل وعلاقات ما بعد الاستفتاء في أسرع وقت ممكن. ويتعين علينا موازاة ذلك أن نساعد الأطراف في صراع دارفور على تحقيق الاتفاق أخيرا في سياق محادثات الدوحة المقرر استئنافها خلال الأيام القليلة القادمة.

وفيما يتعلق بالصومال، فإن رأينا المنبثق من التجربة المريرة والعنف المتصاعد على مدى العقدين الماضيين، هو أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري لمشكلة الصومال. ومع أن هذه القناعة أصبحت الآن قناعة مشتركة على نطاق واسع في المجتمع الدولي، ما زالت هناك شكوك كبيرة حول إذا ما كان البديل، أي العملية السياسية التي يتولى زمامها ويقودها الصوماليون والتي تشمل الجميع - ممكناً وعملياً.

السبعة لعالمنا الراهن، التي تستحق أكبر قدر من الاهتمام من كل دولة عضو خلال هذه الدورة.

وتشارك غينيا الاستوائية في أعمال هذه الدورة بقدر كبير من التفاؤل فيما يتعلق بحل نهائي وتدرجي للمشاكل التي تواجه البشرية اليوم عموماً، والقارة الأفريقية على نحو خاص. وذلك، في المقام الأول، لأنه منذ تسعينيات القرن العشرين اتخذت العديد من المبادرات الرامية إلى تشجيع التنمية المستدامة. وروجت المبادرات من خلال مؤتمرات ومؤتمرات قمة عالمية رئيسية تناولت مواضيع رئيسية مثل السكان والتنمية المستدامة والغذاء والبيئة وتمويل التنمية. وفي سياق دورة ٢٠١٠ هذه سننظر في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية هذه، مثل مؤتمر قمة الألفية.

ما الذي يمكننا أن نشاهده بعد ما يزيد عن ١٠ سنوات من عقد مؤتمرات القمة هذه، وخصوصاً مؤتمر قمة الألفية؟ كما أشارت بحكمة بيانات سابقة أدلى بها في الجمعية، لا فائدة من فعل أشياء بنفس الطريقة وتوقع نتائج مختلفة.

ومن سوء الحظ أن تقرير الأمين العام (A/65/1) والبيانات التي أدلت بها في الأيام القليلة الماضية وفود مختلفة خلال الاجتماع الرفيع المستوى بشأن مؤتمر قمة الألفية تشير إلى أن عدد الناس الذين يعانون من الجوع قد ارتفع، بدلاً من أن ينخفض، وأن عدد الذين يعيشون في حالة الفقر يبقى مرتفعاً، وأن البيئة قد تدهورت. وأدى تدهور البيئة إلى تغيرات مناخية خطيرة وما نجم عنها من كوارث طبيعية، بما في ذلك الفيضانات المستمرة، والزلازل والأعاصير وما إلى ذلك، مما أدى إلى الدمار الكامل في العديد من البلدان وقوض على نحو خطير قدرة الناس على البقاء.

وكأنما ذلك لم يكن كافياً، تزايدت أعمال الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة والجريمة العابرة للحدود والقرصنة

والزراعة والمرافق الرئيسية الأخرى، أوجدنا أساساً صلباً للنمو الاقتصادي المستدام. ومن المتوقع أن توفر التجارة والاستثمار المحلي والأجنبي حافزاً إضافياً لنمو اقتصادنا. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأدعو جميع البلدان المعنية ومؤسساتها إلى أن تصبح من شركائنا الإنمائيين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطيت الكلمة الآن لمعالي القس ميشا أونودو بيلي، وزير الخارجية والتعاون الدولي والفرانكوفونية في غينيا الاستوائية.

السيد ميشا أونودو بيلي (غينيا الاستوائية) (تكلم بالإسبانية): أشرف شرفاً عظيماً بالكلام في الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة باسم فخامة السيد تيودورو أوبيانغ نغيما مباسوغو، رئيس دولة جمهورية غينيا الاستوائية، الذي لا يستطيع الحضور هنا للمشاركة، كما كان يرغب في ذلك، بسبب أمور رفيعة كثيرة في الدولة.

وباسم حكومة وشعب غينيا الاستوائية أود أولاً أن أعرب عن صادق التهاني لكم، سيدي، على انتخابكم بالإجماع وبصورة حكيمة رئيس الجمعية العامة في هذه الدورة. ونتمنى لكم كل التوفيق في إدارة أعمالها ومداولها. كما أود أن أقدم شكرنا لأعضاء المكتب المنتخبين الآخرين. ونود، على الأخص، أن نعرب عن إعجابنا بمعالي السيد علي عبد السلام التريكي، الرئيس السابق والدبلوماسي البارز من أفريقيا، واحترامنا له، وهو الذي اضطلع بعمل بارز بوصفه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، والذي بفضل تنسم بداية دورتنا هذه بالتفاؤل.

وتعيد جمهورية غينيا الاستوائية التأكيد على التزامها وتمسكها الثابتين بمثل الأمم المتحدة ومبادئها وأهدافها. وفي ذلك السياق، أحيي الأمين العام بان كي - مون وأؤكد له مجدداً تنويه حكومة وشعب غينيا الاستوائية بإدارته الحكيمة على رأس هذه المنظمة العظيمة. ونقدّر على نحو خاص رؤيته وتحديد التوقيت المناسب للمواضيع الاستراتيجية

نامية، ما زال إعلان هذه الجائزة متعثراً مجرداً أن زعيماً أفريقياً هو من اقترح هذه المبادرة.

وجمهورية غينيا الاستوائية لا يمكن إلا أن تستنكر الأعياب الإدارية الجديدة لليونسكو ومناوراتها ضد المبادرة الإنسانية لشعب غينيا الاستوائية. وكدولة عضو، فإننا لا نجد سابقة لقرار يتخذه المجلس التنفيذي لإحدى الوكالات التابعة للأمم المتحدة ولا تنفذه قيادة هذه الوكالة، الأمر الذي يثير انزعاجنا. والأكثر إزعاجاً أن تلك الأعياب الواضحة والإجحاف البيّن لمصالح معينة غير معلنة قد أصبحت جلية حتى في قلب المنظمات المرتبطة بالأمم المتحدة، كما في حالة اليونسكو، للأسف، حيث كنا نظن أن جميع الدول الأعضاء لها نفس الاعتبار والحقوق.

ولكل ما تقدم من أسباب، فإن شعب وحكومة غينيا الاستوائية يوافقان على أن هذه هي الفرصة المناسبة والمحفلة المناسب للإعراب مرة أخرى عن عميق قلقهما إزاء هذا التوجه غير المسؤول والمجحف والعنصري السافر الذي تتبناه بعض الأطراف الفاعلة متخفية في هيئة منظمات غير حكومية، ضد المبادرة المحمودة والنوايا الإنسانية التي أدت إلى إنشاء جائزة اليونسكو - أوبيانغ نغوما مباسوغو لحفز وتشجيع عمل العلماء في جميع أنحاء العالم بحثاً عما يحفظ الحياة.

إن جمهورية غينيا الاستوائية تطالب بأن تدخل جائزة اليونسكو - أوبيانغ نغوما مباسوغو الدولية للبحث في علوم الحياة حيز النفاذ من دون إبطاء، وفقاً للقرار 180 EX/57، الذي اتخذته جميع الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي لليونسكو بتوافق الآراء في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

إن جمهورية غينيا الاستوائية دولة مستقلة وذات سيادة، يحكمها نظام ديمقراطي يطبق التعددية السياسية ويحترم الحقوق الأساسية للشعب بدون تمييز عنصري

على المستوى القاري. واستفحلت أيضاً الأزمة الاقتصادية الحادة التي لا تزال تؤثر على جميع البشر. وتوضح هذه الظواهر كافة الحاجة إلى قدر أكبر من الوعي والتنسيق من جانب كل بلد على الكوكب.

ويجب على جميعنا أن نركز جهودنا وطاقتنا ومواردنا على تعزيز وصون السلم والأمن في العالم، ورعاية بيئة صحية والعمل والتعاون بنشاط لإزالة الأسلحة النووية ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة الدولية بشكل فعال. ينبغي لنا أن نعمل معاً لتشكيل عالم يكون فيه حس بالمشاركة والمساواة فيما بين الرجال والنساء؛ عالم يسمح بإصلاح مجلس الأمن فيه بقدر أكبر من التمثيل والمشاركة واتخاذ القرار، مما يجسد إرادة ومصالح كل منطقة وبلد كبير أو متوسط الحجم أو صغير في العالم.

لقد أكدت البيانات السابقة على أهمية "أن يشارك هنا، في قلب الأمم المتحدة، كل بلد عضو في الأمم المتحدة، مشاركة واضحة للاستجابة للمسائل الملحة في عالم اليوم". وأهم ذلك النداء في ٢٠٠٧ فخامة رئيس جمهورية غينيا الاستوائية بأن يقترح على المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة - اليونسكو - إنشاء جائزة دولية للتحقيقات العلمية في مجال علوم الحياة.

وسوف يخصص ذلك الإسهام بمبلغ ٣ ملايين دولار لصالح الدوائر العلمية الدولية، سعياً إلى إيجاد حلول وعلاجات للأوبئة والأمراض الرئيسية التي تنفث في اليوم في العالم، عموماً، وفي القارة الأفريقية خصوصاً.

وبالرغم من الحاجة الماسة للمجتمع العلمي الدولي، وبالرغم من إمكانية التخفيف من معاناة المجتمعات الضعيفة، لا سيما في أفريقيا، وبالرغم من موافقة الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي لليونسكو حسب الأصول، وبالرغم من قرار المحكمين الدوليين للجائزة المتخذ بالإجماع والخاص بترشيح ثلاثة من العلماء الدوليين للفوز بها، معظمهم من بلدان

وفي هذا السياق المزعج، تنكب الأمم المتحدة والقانون الدولي على تحديد مجموعة من الالتزامات الصارمة للغاية التي يتعين على الحكومات أن تمتثل لها ضماناً لمكافحة فعالة ضد تلك الآفة العالمية، التي تؤثر على جميع الدول بنفس الدرجة، بغض النظر عن الجنسية أو الحدود. ويجب ألا يغيب عن بالنا، بصفة خاصة، القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة الأخرى التي تمثل علامة هامة فيما يتعلق بالمعايير الدولية في الكفاح ضد الإرهاب. وفي الواقع، إن ذلك القرار معيار عام ويفرض على الدول مجموعة من الالتزامات تتضمن تحريم تصرفات بعينها، مثل تمويل الإرهاب أو تجنيد أعضاء في مجموعات إرهابية. وعليه، فإن تطبيق المعايير الدولية في مكافحة الإرهاب، وخاصة تصنيفه الجنائي، ليس مجرد قرار للسياسة الجنائية المحلية، بل هي مسألة امتثال للالتزامات يفرضها القانون الدولي على وجه العموم.

وبلدينا كان ضحية هجمات إرهابية في مناسبات عدة خلال السنوات الخمس الماضية، ونتيجة لذلك، وضعت حكومة غينيا الاستوائية مكافحة الإرهاب بين أولويات خطة عملها للتنمية الوطنية، في نفس الوقت الذي أدانت بأقوى العبارات جميع أعمال الإرهاب، بغض النظر عن دوافعها أو أصلها، ما دامت تلك الأعمال تشكل واحداً من أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين.

وما فتئت غينيا الاستوائية وفيه لالتزاماتها وهي مقتنعة للغاية بالحاجة إلى مواصلة الجهود التي تبذلها فيما يتصل بإعلان الألفية وتماشياً مع أغراض الأمم المتحدة ومبادئها الرامية للتغلب على التحديات الكثيرة للتنمية. ومع ذلك، فإن الحالة الراهنة تتطلب تعاوناً أوثق وأكثر دينامية وفعالية وإخلاصاً وتنسيقاً، من دون أي شروط، إلى جانب الدعم المنسق والموحد لجميع القوى الوطنية في البلدان

أو عرقي أو جنساني أو ديني. وترد تلك المبادئ في القانون الأساسي وفي القوانين التي تستخدم كأساس للنظام القانوني في بلدنا، الذي يكفل الحقوق الفردية والجماعية لمواطني غينيا الاستوائية وينهض بها، ويقضي بمعاقبة المخالفين الذين ينتهكون سيادة القانون. ودستور غينيا الاستوائية يخصص مكاناً هاماً و متميزاً لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، ما دامت قائمة على أساس ميثاق الأمم المتحدة وأن مبادئها وأهدافها مستلهمة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وعليه، فقد شرع بلدنا في إصلاح نظامه القضائي، وصادقنا بالفعل على عدد من الاتفاقات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحماية والنهوض بحقوق الإنسان، التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من نظامنا القانوني. وعلى نفس المنوال، فقد أحرزت الحكومة خلال السنوات العشر الماضية نجاحاً كبيراً في تحديث أدواتها التشريعية والقانونية والإدارية ومواءمتها بغية النهوض بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحمائتها.

وفضلاً عن تلك الجهود الهائلة والمستمرة، اتخذت حكومة غينيا الاستوائية عدداً من التدابير والأحكام الأخرى ذات الصلة تعزيراً لتنفيذ القوانين السارية في البلد بغية النهوض بحقوق الإنسان وسيادة القانون. ومثال على ذلك ما تم مؤخراً من إنفاذ القانون العضوي الجديد للسلطة القضائية، الذي يحدد التنظيم الشامل للنظام القضائي وعملية العدالة في غينيا الاستوائية.

في السنوات الأخيرة، شهدت دول العالم تكثيفاً وتزايداً في العنف في أعمال الإرهاب، بداية بالمأساة التي شهدت فصولها نيويورك، هذه المدينة الجميلة والتاريخية في أمريكا الشمالية، في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وهذه الأفعال إنما تعني أن الكفاح ضد الإرهاب أصبح واحداً من أولويات السياسات الدولية والوطنية للبلدان كافة.

المتقدمة النمو والبلدان النامية وأقل البلدان نمواً، بغية النهوض بالرخاء المشترك وتهيئة مستقبل أفضل لجميع بلدان العالم. وأودّ أن أحتم بياني بالنيابة عن حكومة غينيا الاستوائية، بتجديد رغبتنا الشديدة في تغيير المفهوم والإدارة الراهنين للشؤون الدولية - التي يمكن فيها غالباً تمييز المواقف الحصرية لبلدان ومناطق محددة - بالتزام أكثر ثباتاً وصدقاً من جانب المجتمع الدولي بأكمله، لصالح عملية الإصلاح الجارية للأمم المتحدة، والمُراد بها تعزيز التعددية. ولا يمكننا إلاّ بتلك الطريقة إرساء أسس متينة ودائمة لعالم من السلام والأمن - عالم مزدهر للحاضر وتراث راسخ لأجيال المستقبل.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.